

مكتبة الأهرام
الجامعة المصرية

الكتاب

الجلد الثالث



الخصخصة

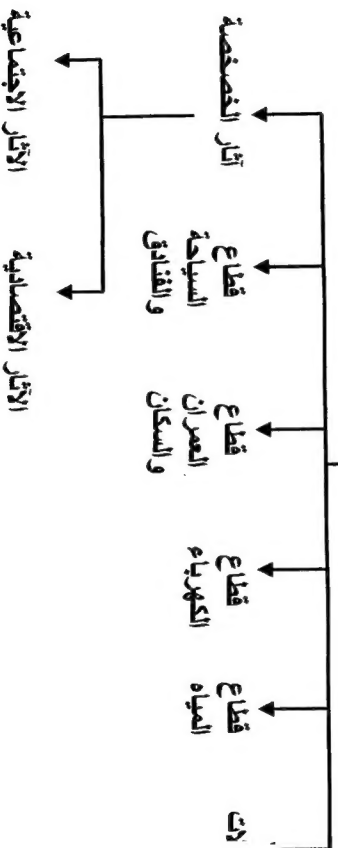
المجلد الثالث

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الخصخصة

المجلد الثالث



الخصخصة

في مصر

النقل والمواصلات : قطاع الاتصالات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	خصخصة التليفونات	أحمد جمعة	العالم اليوم	١٩١١	١٩٩٧/٥/١٧	٢١٠
٢	لمصلحة من تقف هيئة الاتصالات ضد الخصخصة	عماد الدين أديب	العالم اليوم	٢١١٧	١٩٩٨/١/١٢	٢١٣
٣	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨	الاهرام الاقتصادى	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	١٢٦	١٩٩٨/٣/٢٥	٢١٦
٤	خصخصة الخدمات وتخفيض الاتصالات	طة محمد عبد المطلب	قضايا برلمانية / الاهرام	١٣	ابريل ١٩٩٨	٢٢٠
٥	الحكومة وخصخصة التليفونات	عبد الجواد على	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٧	١٩٩٨/٤/١٣	٢٢٤

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد جمعة
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٩٩١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٥/١٧

المؤيدون والمعارضون بينهما فجوة

تحقيق - أحمد جمعة :

الحديث عن خصخصة التليفونات عند المعارضين اشبه بالاقتراب من منطقة الغمام .. لأنها من وجهة نظرهم ستجعل سرية الاتصالات مخترقة وللمواطن مهددا .. وهم يرون ان قطاع التليفونات من الخدمات السيادية التي لا يجب ان تمتد إليها يد الخصخصة ويتخوفون من احتمالات اللغالة في اسعار الخدمة بل ويشككون في الضمانات المتوافرة لتحسينها بعد ان تنتقل من ملكية الجهاز الحكومى إلى قبضة القطاع الخاص ويؤكدون ان سقوط الهيئة في يد شركات عالمية بلا هوية ولا وطن يعنى ان الهيئة ستصبح كذلك بلا هوية ولا وطن. اما الخصخصة عند المؤيدين او المتحمسين فهي تعنى القضاء على العيوب الزمرمة في هذا القطاع ورفع دعم الفرد 250 مليون جنيه تتحمله الدولة سنويا وبالتالى تخفيف العبء عليها..

خصخصة التليفونات

بين ضرورات تحسين الخدمة

ومخاوف اختراق السرية!

د. على لطفي :	اللواء حسين	محمد علقم :	د. عثمان لطفي :
أمر ضرورى ..	السماحى :	شركات بلا هوية	تبدأ بالمحمول
خدمة أفضل ..	لا تغافوا على	ولا وطن ولا انتماء.	والبيع جزئياً
تكلفة أقل	سرية الاتصالات	ستتبع الهيئة	لشريك
			استراتيجى
			العالم قطاع
			خاص وليست
			حكومية

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد جمعة
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٩١١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٥/١٧

يشفي كما أن طموح مصر يصل إلى الرغبة في مضاعفة الكثافة التليفونية التي تصل عندها إلى 77 لخط من تعداد السكان بمعنى أن كل مائة مولد يوجد لدى 7 منهم فقط تليفونات.

والحل يرى د. عثمان لطفي أنه في ظل الخصخصة لابد من قيام مجلس تنظيم الاتصالات لتصديق أولويات المرحلة الحالية والطعم هذا المجلس صفر قرار بتشكيله ويضم قانونيين ومتخصصين في المجال ولكن لازال الأمر حيرا على ورق ولم تحدد صلاحيات هذا المجلس حتى الآن .. ثم يأتي بعد ذلك لإجراء تعديلات وتضمن في الخصخصة بنسبة 75% للشريك الاستراتيجي خارجيا وهو عبارة عن هيئة اتصالات قوية في الملم والمعتقد أن هذه الهيئات من خلال خبرتها يمكن لها أن تدر أرباحا مضاعفة ولكن هذه الهيئة من خلال بعض الخدمات ذات القيمة المضافة مثل للعمول والبيع والمعرف عنهما انهما يحتاجان إلى تكنولوجيا معقدة وخبرات وكفاءات على درجة عالية لا تستطيع الهيئة بمزيتها أن توفرها وهذه الخدمات تصناع أيضا إلى جهود تسويقية يستطيع الشريك الاستراتيجي القيام بها عن طريق تحديد أكثر من طريقة واحدة .. وعن طريق الخصخصة سيتم اقتطاع من الميزبب الزمته في هذا القطاع .. فيمكن أن الدولة تدعم التليفونات بـ 250 مليون جنيه سنويا وأن الشخص المشترك يدفع 45 جنيها سنويا يحصل بها على 1600 مكالمة وهو أمر غير موجود في أي مكان بالعالم!!

العالم سيقا

ويؤكد المهندس محيي الدين عبد الحليف نائب وزير الاتصالات ورئيس لجنة النقل والاتصالات الأسبوعية. مجلس الشعب - أن جميع دول العالم لديها هيئات تليفونات قطاع خاص وإيمت حكومية وسبق أن قدمت دراسة تتطلب بضرورة اتباق نفس الأسلوب ورفض الاقتراح وقتها السبب الأول : أن وجود القطاع الخاص سيؤدي إلى رفع قيمة الاشتراكات وأن الدولة تدعم هذه الخدمة وتعمل على انتشارها .. أما السبب الثاني : فهو ضرورة الحفاظ على سرعة الاتصالات وبالتالي فوجود هيئة حكومية سيحقق الغرض

ويرى أنه لا مجال للشك من أن مشروع مصرية الاتصالات لأن ملك للشروع يسمى لاكتساب سمعة جيدة وبالتالي الاستقرار والنجاح ولأن القانون موجود ويصم أي متصرف ويتخلل على أن هذه الخصخصة أمر حتمي ولكن يجب تطبيقها بالتدريج بحيث تبدأ بالخدمات ذات القيمة المضافة كالتليفون أو المصنوع وأن يتم البيع بشكل جزئي لشريك استراتيجي مثل إحدى هيئات التليفونات الأجنبية ذات الخبرة الطويلة والتكنولوجيا المتقدمة.

ويبين مفاروق الرافضين وتحصن المؤيدين مسلة واسعة من وجهات النظر ..

والعلم اليوم، تفتح في هذا التحقيق ملف خصخصة التليفونات للنقاش .. فمناذا قال الخبراء وأصحاب الشأن؟

البدلية بالمحمول

يقول د. عثمان لطفي رئيس الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية السابق .. إن الخصخصة أو التحرير لبيئة مينا إما افرض منه هو زيادة المنافسة في النشاط وتخفيض تكلفة الخدمة ومن ثم تنشيط عمليات التصنيع وهو أمر معروف في جميع بلدان العالم للتصنيع لعلنا الخدمة التليفونية تتولاه شركات خاصة وليست هيئات حكومية، وللتنا أو تملكتا مثلا تضمي جزء من أسواقها المحلية استثمر في قطاع التليفونات نظير أن تكسب سوقا آخر خارجيا وهو صلب عملية التحرير أو الخصخصة والمسأل الذي يطرح نفسه هل لدينا إمكانيات فنية أو مالية لبيع الهيئة - خصصتها - نظير كسب سوق خارجي؟ والإجابة بالنفي طبعاً، يضيف: ولكن نقل قضية خصخصة هذا القطاع أمرا حتميا وحتى تصبح الأمور أكثر وضوحا لابد وأن نرى بعض الحقائق المهمة منها أن أصول الهيئة تصل إلى ما لا يقل عن 15 مليار جنيه مصري وإن الاستثمارات السنوية فيها بلغت في عام 96/95 1700.96 مليون جنيه مصري وعام 97/96 وصلت إلى 2000 مليون جنيه وزيادة تصل إلى 220 سنويا بمعنى أنها ستصل خلال عام 98/97 إلى 2400 مليون جنيه، وذلك يستخدم في مضاعفة عدد الخطوط وزيادة انتشار الخدمة داخل وبعو مصر.

وفي نفس الوقت عند التفكير في التحرير لابد من مراعاة التصنيع للربط بالهيئة ذاتها فهي تحصل على 100% من انتاج شركة للمصرية و 70% من انتاج شركة سميت الألمانية لمعدات الاتصالات وخصخصة الهيئة تمنى رفع يدنا عن تشجيع مثل هذه الصناعات التي تتميز بلتها مكلفة جدا.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد جمعة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٩١١
المصنوع :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٥/١٧

محاذير الخصخصة

ويرى محمد غانم رجل الأعمال .. أن خصخصة الخدمات السياحية مثل الكهرباء والتليفونات له محاذير لابد من تلافيها منها عدم اللقطة في أسعار الخدمة وتأمينها ما هو الضمان في أن تتحسن الخدمة بعد أن تنتقل من قبضة الجهاز الحكومي إلى القطاع الخاص ثم يأتي الأهم من ذلك وهو مدى الحفاظ على السرية الخاصة بالاتصالات وعدم استخدام الملكية للهيئة في أمور غير كريمة أو أمانة.

ويؤكد غانم أن المسألة هنا تحتاج إلى شيء من التمثل بمعنى أن تباع الخدمات التي لا يوجد فيها محاذير مثل التليفون المحمول لأن الشركات الكبرى الآن بالعالم أصبحت بلا هوية ولا وطن أصبحت هي الأخرى بلا هوية وتستثمر كثيراً إذا خصصنا الخدمة بالكامل ثم تركتنا الشركة المملوكة لأي سبب خلاص بها.

السرية مكفولة

على الجانب الآخر يرى اللواء حسين المسلمي مدير مصلحة الأمن العام الأسبق .. أن فترة ما قبل التسليم شهدت نجاحات ضخمة لشركات عديدة كانت تحتكر أو تعمل في بعض الأنشطة التي أصبحت حكومية بعد ذلك ثم ساءت هذه الأنشطة في ظل الإدارة الحكومية وموظفيها وأخيراً بدأ التفكير العموية إلى ما كان عليه الوضع قديماً بالخصخصة وفي رأيي أنه لا خوف على سرية الاتصالات وأمن المواطنين من خصخصة قطاع التليفونات لأن للمالك المشروع ورأس المال يسمى دائماً إلى الاستثمار في السوق وتحقيق عائد ونجاح، والمعروف الفنية التي توجد في ظل الملكية الحكومية كفيلة أن تقضح وتكشف أسرار أي منزل بمجرد رفع سلمة تليفون منزلك لتعامل الخطوط أما التعامل مع قطاع خاص يحاسب موظفيه مستصحب الأمور أكثر أمناً وتستطيع أن تقاضي المستهلك إذا لخطأ رغم أنه يهدف إلى تقديم الأفضل لكسب ثقتك وكيف سيسمح بإقحام أسرارك.

بضيف ومع التصدور الاقتصادي وعملية الخصخصة وجب إعادة النظر في الأمر بأكمله .. فخصخصة الهيئة تعني رفع العلم الذي تتحمله الدولة وبالتالي تخفيف العبء عليها وكذلك فإن رأس المال الخاص سيسعى إلى تحسين الخدمة وتحقيق مكاسب بعد أن تشتتت عن طريق ممارسة الهيئة الحكومية وحتى يصبح الأمر أكثر واقعية ما للتع في البيع بشركات مشتركة مثل الكاتله ومسلمين، الألمانية وتكدياً للإستفادة من التكنولوجيا للخدمة التي يتكونها أما إحدى عقبات الماضي وهي سرية الاتصالات فإنه في ظل الحريات ورغبة المستثمر في تحقيق عائد لامو له سيسعى بكل طاقته إلى الحفاظ على هذه الخاصية والفلتون موجود ويمسى أي مستثمر.

أمر حتمي

ويرى د. على لطفي رئيس الوزراء الأسبق أن الخصخصة يجب أن تتم بالتدريج وهي تختلف من دولة لأخرى حسب إمكانيات القطاع الخاص فيها ووفق خطة مستدرجة مع مراعاة الأمن القومي، وفي مصر لكي ينجح قطاع الخصخصة الذي بدأتها

عام 86 ببيع مشروعات المحافظات لايد من التكمامل التدريجي النقطي حيث نبيع نصيب القطاع العام في المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص ثم نبيع للشركات الناجمة حتى يقلل عليها

المستثمر وتأخذ الحصيلة لتعبد بها ميكة الشركات الخاسرة وتصمم لوضايعا ثم بيعها. بضيف وتبقى بعد ذلك مرحلة بيع بنوك القطاع العام فإننا لننتهينا منها نبدأ بعد ذلك في إعطاء القطاع الخاص الحق في دخول مشروعات البنية الأساسية فإنشاء طرق لفترة محددة وإنشاء مطارات ثم تأتي مرحلة الخدمات الأساسية المهمة كهيئة التليفونات.

ولابد أن نعي تماماً أن خصخصة الخدمة التليفونية أمر ضروري وحتى لأنها مكملة للعملية الاستثمارية وحتى نواعي التدرج فإن الأمر يستوجب خصخصة جزء مثل التليفون المحمول أو إنشاء كليات وستراتلات حتى نصل في النهاية إلى الهدف الأساسي والأكبر وهو خدمة أفضل بتكلفة منخفضة وهو غرض رئيسي لعملية الخصخصة في ظل تنافس استثمارات ورغبة في أن تصبح إحدى القلاع الاستثمارية والصناعية.

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	عماد الدين أديب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	٢١١٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١/١٢

لمصلحة من تقف هيئة الاتصالات ضد الخصخصة؟

٣- عماد الرئيس اجتمعوا بعد ذلك بـ 48 ساعة مع رئيس الحكومة ومجموعة وزارية تضم معالي وزير النقل والاتصالات وصبر عن الاجتماع علانياً يتفق ضمناً وروحاً مع فكر الخصخصة لكن للبدء في دول العالم جاء في البيان الذي تلا هذا الاجتماع ان تكوين الشركة الجديدة منسقة في نوعية الخدمة والسعر، وان يتم خصخصة لشركة الأولى وأدى هذا البيان إلى ارتياح رجال الأعمال وتأكيد ثقة لدى الرأي العام بأن الحكومة جادة فعلاً وفؤلاً في تحويل هيئة الخصخصة إلى إجراءات تنفيذية تخدم المصلحة العامة وللأخذ جملة أو شركة أو فرداً يسعى لمصلحة خاصة يهراق غير مشروع.

إلا أن الجميع -والعدد بذكره بالجدجد- استبقوا صباح يوم 97/12/31 أي بعد أقل من أسبوع من البيان السابق على قرار من هيئة الاتصالات جاء فيه تخفيض أسعار خدمة الهاتفين لتحويل التردد بأكمله للمستثمرين علماً بأن قرار مجلس الوزراء قبل هذا الإعلان بـ 24 ساعة والصغير في 97/12/30 أكد على الغائصة بين العروض في كل الأسطر بغضبة انتقطة الاشتراك وسعر التكلفة للجمهور.

هذا طرحت في وسائل رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب مجموعة من التساؤلات بدأ صوتها يعلو تدريجياً هذه التساؤلات هي:

- فلماذا صدر القرار بطريقة مفاجئة رغم أن للخصخصة مطروحة في شهر نوفمبر 1997 وتضمنت أسعار الخدمة الجديدة؟

- هل سيتم إخطار الشركات رسمياً بتعديل أسعار الخدمة أم سيكتفى

من هناك كالتالي من هيئة الاتصالات على القرارات التي ستتخذها لتتخذ في مصر؟

هل السبيل للخدمة هي القول بنعم يا الخصم سيتم التحويل للخصم ثم تعود وتعود للتحويل للهيئة للقرارات بأسلوب يلائم منها الأساسي ويغنيها كالمسألة التي تكمن وراء الخصخصة؟

هذا هو الكلام الذي يتردد داخل مجالس قطاعات واسعة من رجال المال والأعمال في المجتمع، تدبره إلى اللا مؤن خوف أو مبالغة لأننا نتركه لنا نعيش تحت مظلة حاكم شريف يحترم شعبه، وحكومة على رأسها رجل يدافع عن لكل العام.

ومشاكلنا بخصيص هي مع مشروع إعادة هيئة الاتصالات لأوضاع خصخصة التليفونات.

إن الرئيس يريد الخصخصة السليمة ورئيس الوزراء طامع على تنمية عيها إلا يتم في عهده تحويل مصلحة عامة إلى مصلحة شخصية وإلزام الختلاف حول القوانين الهادفة إلى نقل الملكية العامة بواسطة الحكومة إلى ملكية عامة أخرى تدار بواسطة القطاع الخاص.

من هنا تصبح قضية التليفونات في نموذج يتم تدويره في الاجامعات لتكفي في يوم ما لبعضهم وبالآخر في أوقات مضطربة لروح وفكر الخصخصة تحت مظلة الخصخصة.

أتموا نستعرض معاً حدث:

بالإعلان الذي تم في الجريدة؟

- فلماذا لم يشارك القرار للشركة الجديدة بالتخصيص الأولى لإعادة هيكلية لسمار الخنعة؟

- ما مدى تأثير التكلفة الجديدة على حرية الحركة للمستثمرين في تقديم عروضهم وتأثيرها على دراسة الجدوى ضماً بتعلق بالبالغ لخدمة للخدمة القومية للاتصالات 20 مليون جنيه سنوياً، بالإضافة إلى 300 جنيه عن كل مشترك بالإضافة إلى تعاقب ضريبة الإنشياز التي أدفع مرة واحدة مفعلاً

١- أعلنت الخافصة بالشكل الذي ناقشناه في الجريدة.

2- صرح الرئيس حسني مبارك -للمعالم اليوم- بأنه يتعمد بروج الخصخصة السليمة وأعلى توجيهات صريحة وأفضحة حتى تسير الاجرامات بشكل يتكامل وسليم يخدم المصلحة العامة ولا يتناقض مع روح الخصخصة.

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	عبد الدين أديب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	٢١١٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١/١٢

شبكة وتشمل عمل حصر الأسلاك الإبراج، إلخ، مع ملاحظة أن إعداد وكثافة العروض بعد توليف جميع البيانات يختلفون ما بين 2-3 أسابيع بينما لابد للسوق بها كانت شهوراً في أقل مدة ممكنة هي من 3-4 أشهر.

3- لم يعلق على أحجام شركات العقارية عن الإشتراك في التخصص.

4- لم يشارك في طرق اختيار إحدى الشركات العملية لتتولى تشغيل الترخيص الأول.

5- لم يوضح الخطوات للخطوة للمخصصة في إطار استراتيجية عامة تحكم هذه الخطوات.

6- أشار الرد إلى أن عدد المشتركين في نظام GSM وصل إلى 50 مليون مشترك في منتصف 1997 (باعتبار أن العدد الفعلي) وحسب للبيانات المتوفرة فإن عدد المشتركين في هذه الخدمة في نهاية 1996 بتأخير الطلوع في التغطية، بل بغير التغطية تقريباً وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من ضرورة أن تكون صياغة الخبرة فيما يتعلق بعدم المشتركين مضمونة في منتصف 1997.

7- أضاف الرد بضرورة لمساواة بين الترخيصين ولم يوضح الجدول الزمني لكل منهما وأعلن الرد ما يتعلق بوجود شبكة جافة وعد 77000 مشترك مما يعني أن إرفاقاً لتوزيع الترخيص الأول ولم يوضح العلاقة بين البنك الأهلي كمستفيد ومسئول عن إجراءات مخصصة الترخيص الأول، وكذلك لم يشارك الرد في كيفية لمساواة بين الترخيصين فيما يتعلق بضرورة الامتياز التي تمنح مرة واحدة ROYALTY FEE وكيف يمكن منحها للتخصص الأولى علماً بأنه متروك لتحديد قيمتها للشركات التي تحصل عليها في الرخصة الأولى.

ويعلم بأن الحل في تحديد قيمة هذه الامتيازات كيفية لثبات بناء على قدرات التغطية.

8- لم يشر إلى ضرورة وجود هيئة مستقلة للحكم بين الأطراف REGULATORY.

9- لم يوضح العلاقة بين قرار خصخصة الهيئة القومية للاتصالات وإصدار تراخيص للتأليف للوصول ولم يشر إلى مدى استفادة الدولة من الامتياز التي سيتم منحها من الشركات بالتخصص الأولى والائتمار وهل تكون أصلاً الدولة من الشركة الجديدة لتتوقع انشغالها لتحل محل الهيئة القومية للاتصالات علماً بأن هذه العلاقة تصل إلى عشرات الملايين.

10- لم يرد على التعليق الخاص بمدى صدور قرار التشغيل وتفعيل الترخيص ليكون في 1998/2/2 دون التأخر في الاعتراف لاجازات الاعمال في مصر وأوروبا وأمريكا.

11- أشار الرد إلى أن بالتصديرة الحالية إنما تكررت لتيسر المتابعين دراسة اقتصاديات الخدمة الحالية والنص على أنه لا يجوز إجراء أي تعديل ليس

تخفيضاً إلا بعد موافقة الهيئة فيما قصد به حماية استهلاكه، إلخ، وقد ترك للمتخصصين الحرية في اقتراح التعديلات الآتية:-

من المعروف أن الشركات في مختلف أنحاء العالم تقدم للمشترك عدة اختيارات حسب استخدام المشترك تتحدد فيها قيمة الإشتراك الشهري وسعر الكلفة لكل دقيقة حسب دراسات السوق والخطوة التنموية.

لم جاء رد معالي وزير الاتصالات الذي بعثه مشكوراً إلى جريدة عالم اليوم ليشرح مجموعة من الملاحظات التي يراها على النحو التالي:

أولاً: أن الرد أكد ما تضمنه المقال من:

1- الخطوات الخاصة بخصخصة الرخصة الأولى وعدم وضوح هذه الخطوات مع ملاحظة أن إجراءات تأسيس الشركة الجديدة والتخصص الأولى، لم وصلت إلى مرحلة متقدمة لم توفقت بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالخصخصة الكاملة.

2- لعدم عدم وضوح خطوات الخصخصة بحيث أشار إلى احتفاظه بالعلم بالهوية والقبول العلم بخصمتها وهو ما يتعارض مع قرار مجلس الوزراء.

3- أكد ما ورد بالمقال من ضرورة إيجاد منافسة عامة بين الترخيص الأول والآخر مع ملاحظة أن الرخصة الأولى ساهم فيها الهيئة وللعلم.

4- أكد ما ورد بالمقال من استبعاد الشركات التي تعمل بنظام آخر فيما عدا GSM ومن المعروف أن النظام الأخرى تتعلق أساساً بالشركات الأمريكية فيما عدا التي لها نشاط خارج أمريكا ومع ملاحظة متطلبات سفلية كثيرة فإن هذه الشروط تكفل من إشتراك الشركات الأمريكية.

5- أكد ما ورد بالمقال فيما يتعلق بالتأخير لأجل تحديد عدد الخطوط حيث أكد بوجود 50 مليون خط في منتصف 1997 وهو ما أشار إليه المقال، ولم سيتم تعديل شروط التخصص.

6- أكد على ضرورة وضوح العلاقة بين الترخيصين الأول والآخر.

7- أكد على وجود دراسات تتعلق بحجم الحركة بين المحمول والشبكة القومية مثل أن توفيق هذه الدراسات للشركات المشتركة في التخصصات.

ثانياً: لم يشارك الرد إلى النقاط الآتية:

1- الرد يوضح فيما يتعلق بجدول الشركات التي تعمل بنظام TDMA.

2- أشار الرد بضرورة قيام الشركات بعمل الدراسات اللازمة لأعداد عرضها مثل: دراسة السوق، دراسة الجدوى والدراسات الفنية للتخصصات

مطلوب الإسراع بمناقشات واسعة حول قانون المناقصات

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عماد الدين أديب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	٢١١٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١/١٢

ونلاحظ الآن:

أشارت للنقل إلى الاحتفاظ بالتعريفات الحالية ومع ذلك يمكن الخروج
تعميماً مختصاً وهو ما يتعارض مع ما ورد في السيد الوزير
"THE EXISTING TARIFF STRUCTURE SHALL BE MAINTAINED,
HOWEVER REDUCED TARIFFS MAY BE PROPOSED".
وإن قرار تخفيض أسعار الخدمة الذي صدر يوم 97/12/13 يتعارض
تماماً مع رد السيد الوزير.

2- ما زلنا نرى أن خطوات الخصخصة غير واضحة ولم يتم تحديدها في
رد السيد الوزير.

3- ما زلنا نرى ضرورة إعلاء التنافس في شروط المنافسة وأسباب لمجم
الشركات من الإضرار وضرورة أخذ الخطوات اللازمة لجذب مزيد من
الشركات وإيجاد منافسة قوية.

4- ما زلنا نرى متهمين بخطوات خصخصة الترخيص الأول وهل سيتم
تنفيذ قرار مجلس الوزراء بالخصخصة الكاملة أو سيؤجل أم لم يتغيره وما
هي الخطوات التي ستتخذ في هذا الشأن.

وبينما أن نكرر ما سبق ذكره من ضرورة دراسة ما حدث في قطاع
الكهرباء والنقل للحلقة ومفارقاته بما تم في قطاعات الاتصالات والفرق
والطفرات ومدى استجابة المستثمرين للاشتراك في هذه القطاعات.

وحتى تاريخه لم يتم تعديل شروط المنافسة القديمة أو اتخاذ أي خطوات
لجذب مزيد من الشركات المنافسة على الترخيص الثاني.

ونرى أنه ما زال لدى الحكومة فرصة لجذب مزيد من الشركات للتنافس
على خصخصة قطاع الاتصالات على أن تتم دراسة الخطوات المطلوبة
والإعلان عنها بوضوح لفضاء على عدم الموضوع الذي كثره رجال الأعمال
الذين أخذ رايهم.

والسؤال الذي يطرحه مجتمع رجال الأعمال في مصر.. لماذا لا يعرف الرأي
العام أن المنافسة.. حتى كتابة هذه السطور.. مطلوبة فقط على الذين سعيوا
الورق سابقاً بالرغم من الإعلان عن مد منها حتى 97/12/2؟ وهل من
مصلحة مصر ومصلحة لئال العلم والمصلحة العامة أن تقتصر المنافسة على
هؤلاء فقط أن يدخل كبرى الشركات العالمية في منافسة في مصر من منطلق
الاستثمار والفرص مما هو أفضل علامة لصحة الاقتصاد المصري فهاذا نضع
حديداً على هذا الأمر؟

لقد أخذت دول مثل الأردن بتجربة الاستعانة بتربكا كسقول من المبان
مولونرو ولا ونمت على هذا الأمر نمتاً شديداً لا تعرف حتى الآن كيفية
اصلاحه.

لذا حينما كتب هذا تصرف أن لائق بدأ يزعم الجميع لكتنا نراهم على لكتنا
تتعاين مع رئيس جمهورية أن يستجيب لمحاولة كمنزهي.. لأنه يعلمه رجل
شديد للخدمة لئال ولا يميل عن اتخاذ الأمور مهما كلفه ذلك من جهد أو وقت.

ونراهم على أن رئيس الحكومة أن يتزهد في تشكيل لجنة عليا لفضاء

1- سلامة عمل القطاعات الحكومية العامة.

2- فتح باب المنافسة أمام الجميع رجال أعمال كثرنا أو مستثمرين لجانبه.

3- عدم تركه التبرير مستحيل لئال العلم بالمسألة لئال لئال.

هذا كله يعلمنا إلى استعجال الدعوة إلى جلسات استماع منظمة المجتمع
إلى والإيجال والسياسة والتشريع المنظمة لقانون المنافسة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد : ١٢٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٣/٢٥

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨

بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

إلى شركة مساهمة مصرية

باسم الشعب

وليس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تحول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى « الشركة المصرية للاتصالات » ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .
وتزول إلى الشركة الجديدة جميع الحقوق العينية والشخصية للهيئة السابقة ، كما تتحمل بجميع التزاماتها .

مادة ٢ - تكون للشركة الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
كما يسرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح التى يضعها مجلس إدارة الشركة .

مادة ٣ - مدينة القاهرة المركز الرئيسى للشركة ، ويجوز لها أن تنشئ فروعاً وتوكيلات ومكاتب فى الداخل والخارج .

مادة ٤ - غرض الشركة إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل البلاد وربطها بالمجال الدولى وفقا للخطة التى يضعها الجهاز المنصوص عليه فى المادة (١٢) من هذا القانون وللشركة فى سبيل تحقيق ذلك القيام بالأعمال الآتية :

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	ق مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد : ١٢٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٣/٢٥

(أ) إنشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

(ب) تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية .

(جـ) إدارة وصيانة المنشآت والأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم تلك الخدمات .

(د) تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها بما يكفل مساهمتها للمستوى العالمى فى تلك المجالات .

(هـ) التعاون مع الشركات والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجى .

وللشركة فى سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة فى إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل فى مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها .

مادة ٥ - يحدد رأس مال الشركة بصافى قيمة أصول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى اليوم السابق على تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بعد التحقق من صحة تقدير صافى القيمة طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

مادة ٦ - يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة . ويحدد النظام الأساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٨) من هذا القانون ، تكون أسهم الشركة قابلة للتداول طبقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولاتحت التفيذية وقانون سوق رأس المال ولاتحت التفيذية ، وذلك من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد : ١٢٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٣/٢٥

مادة ٨ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء - أن يطرح للبيع أسهم بقية جزء من رأس مال الشركة للاكتتاب العام على أن تظل الأغلبية فى رأس المال للدولة ، ويكون للعاملين فى الشركة نسبة من الأسهم المطروحة للبيع يحددها مجلس الوزراء .

مادة ٩ - يحدد النظام الأساسى للشركة مدتها . ويصدر هذا النظام بقرار من وزير النقل والمواصلات ، وينشر فى الوقائع المصرية . ويجوز تعديله بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

مادة ١٠ - يتم تشكيل مجلس إدارة الشركة وجمعيتها العامة وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . ويصدر باختیار مئلى الحكومة فى مجلس الإدارة والجمعية العامة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير النقل والمواصلات .

ويستمر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى مباشرة أعمالهم بالشركة الجديدة إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارتها . ويشكل مجلس أعلى برئاسة وزير النقل والمواصلات وعضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وثلاثة من الخبراء يختارهم وزير النقل والمواصلات . وتكون لهذا المجلس اختصاصات الجمعية العامة للشركة ، كما يكون للوزير اختصاصات رئيس الجمعية . وذلك حين انتقال ملكية أسهم الشركة التى يقرر مجلس الوزراء طرحها للاكتتاب العام وفقا لحكم المادة (٨) من هذا القانون .

مادة ١١ - ينقل العاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية . ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشئونهم حين إصدار لائحة نظام العاملين بالشركة . ويحتفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور وبدلات وإجازات ومزايا تقديعية وعينية وتعميمات ، ولو كانت تزيد على ما يستحقه طبقا للائحة نظام انعاميين بالشركة دون أن يؤثر ذلك على ما يستحقه مستقبلا من علاوات أو مزايا .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد : ١٢٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٣/٢٥

مادة ١٢ - بنشأ بوزارة النقل والمواصلات جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تتول إليه الاختصاصات المسندة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية ، كما يتولى الإشراف على حسن سير المرفق ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها واعتماد أعمار الخدمات المقدمة للجمهور وإصدار التراخيص للشركات للعمل في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة أداء هذه الشركات والتنسيق بينها . ويصدر بتنظيم الجهاز وكيفية مباشرة اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - تستمر المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها في نظر الدعاوى والظعون التي تكون الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية طرفا فيها . إلى أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقا للقواعد المعمول بها حاليا . وذلك دون حاجة إلى أي إجراء آخر متى كانت قد رفعت قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة ١٤١٨ هـ

(الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٩٨ م)

حسنى مبارك

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٣
المصدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصدور :	أبريل ١٩٩٨

خصخصة الخدمات وتحرير الاتصالات

د. محمد عبد المطلب

- إنشاء شبكات الاتصالات

السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية. - تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية. - إدارة وصيانة الشبكات والأجهزة اللازمة لتقديم تلك الخدمات. - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجي. - تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها بما يكفل مساهمتها للمستوى العالمي في تلك المجالات.

وأشارت المواد القانونية المنظمة للهيئة، إلى أن يكون لها موازنة خاصة يتم إعدادها طبقاً للقواعد التي تحددها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لإعداد موازنات الدولة، وأن يكون لها حساب خاص تودع فيه مواردها ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة إلى أخرى.

كما أشار القانون المنظم لعمل الهيئة إلى اختصاصات مجلس الإدارة والذي يتضمن الأعمال الآتية:

- وضع خطط ومراجع نشاط الهيئة في إطار الخطة العامة للدولة. - وضع الهيكل التنظيمي للهيئة. - الموافقة على فئات الأسعار والتصرفات والأجور للخدمات التي تقدم بها الهيئة. - وضع القواعد الخاصة بالعملاء التي تيرسها الهيئة مع المتصفين بخدماتها. - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية. - وضع نظام للرقابة والمتابعة ومعدلات الأداء طبقاً للمعايير الاقتصادية. - إقرار مشروع الموازنة السنوية ومشروع حسابها الختامي.

وفي إطار تناولنا خصخصة الاتصالات، سوف نتعرض بالدراسة والتحليل إلى نشأة الهيئة ودورها في مجال الخدمات الاتصالاتية ثم نتناول الأهداف الرئيسية لعملية خصخصة الهيئة القومية وإلى النماذج الدولية لخصخصة الخدمات الاتصالاتية، ثم نأتي إلى عرض الخصائص التي تميز مشروع تحويل الهيئة القومية إلى شركة مساهمة.

نشأة الهيئة ودورها في مجال الخدمات الاتصالاتية:

نشأت الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧، والتي تحولت فيما بعد إلى هيئة قومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بمقتضى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠، الذي أشار إلى أن يكون للهيئة القومية الشخصية الاعتبارية وتدار بطريقة مركزية موحدة، وأن تختص بإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى القومي وربطها بالمجال الدولي في إطار الخطة السياسية والاقتصادية العامة للدولة.

وتتولى الهيئة القومية الأعمال الآتية:

اتخذت الحكومة بعض الخطرات الهامة في مجال مشاركة القطاع الخاص في دائرة النشاط الخدمي، وذلك في إطار عبور قطاع الخصخصة للنشاط الاقتصادي في مجال بيع المشروعات الانتاجية وخصخصة الخدمات.

وكان من بين هذه الإجراءات إصدار القوانين رقم ٣ لسنة ١٩٩٧، والذي أجاز منع التزامات المرافق العامة للمستثمرين لإنشاء وتشغيل المطارات، والقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطرق العامة، والذي أجاز منع التزامات المرافق العامة لإنشاء طرق حرة وسريعة وإدارتها للقطاع الخاص، فضلاً عن تعديل أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤، وذلك بما يسمح للقطاع الخاص بمزاولة الخدمات داخل الموانئ المصرية.

وتتجه الحكومة في المرحلة الحالية، إلى خصخصة الاتصالات حيث اتخذت اللجنة الوزارية للخصخصة بمجلس الوزراء قراراً بخصخصة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتحويلها إلى شركة مساهمة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د/ محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٣
المجلد :	قضايا برلمانية	تاريخ الصدور :	ابريل ١٩٩٨

وبالإضافة إلى ذلك أقر القانون تشكيل مجلس المديرين والذي يصدر بقرار من وزير المواصلات ويأمر بإعداد مشروعات لوائح الهيئة ومشروعات لتنفيذها ووضع البرامج الزمنية لتنفيذها واقتراح الأساليب اللازمة لتطوير نشاط الهيئة ومسايرته للتطورات العالمية.

كما أشار أيضا إلى اختصاصات رئيس مجلس الادارة في تنفيذ قرارات مجلس الادارة ومجلس المديرين، وإلى ادارة الهيئة وتصرف شئونها والاشراف على نظام العمل بها وتعميم أجهزتها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال الخدمات التي قامت بها من تحقيق ٥ ملايين خط تليفوني، إلا أن الواقع الميداني قد أظهر أنها مقيدة بالكثير من القواعد والنظم الحكومية التي تحول دون تحقيقها للأهداف.

ولم يختلف الأمر كثيرا في القارة الأفريقية، حيث يقوم عدد من الدول الأفريقية بعملية خصخصة الخدمات الاتصالية، ومن بين هذه الدول زامبيا وهو الأمر الذي يشجع الحكومة المصرية على الدخول في مجال خصخصة هذه الخدمات في ظل احتفاظ الدولة بنسبة كبيرة من الأسهم التي تضمن لها حماية تلك الخدمات والاشراف عليها.

والأهداف الرئيسية لخصخصة الهيئات القومية للاتصالية:

ساعدت عملية خصخصة التليفونات ووسائل الاتصالات، عددا كبيرا من دول العالم على إعادة التوازن في أوضاعها الاقتصادية.

ويأتي في مقدمة هذه الدول

على الرغم من الأداء الذي تميزت به الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، حيث حققت زيادة سنوية في العوائد من

الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بخصخصة مؤسسة التليفونات والتلفزيون الوطنية في عام ١٩٨٤، من أجل تنشيط الحركة المصرفية في بورصة وول ستريت.

وقد قامت المملكة المتحدة بإحداث الخصخصة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عام ١٩٨٤ من أجل اصلاح الأوضاع الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك نجد اليابان والتي قامت بطرح أسهم هيئة الاتصالات التليفونية والتلفزيونية في البورصة عام ١٩٨٥، بهدف دعم المركز الاقتصادي الذي تتمتع به طوكيو، كما نجد أيضا خصخصة هيئة الاتصالات الألمانية من أجل جلب رؤوس أموال جديدة تدعم الحركة الاقتصادية الألمانية.

ولم يختلف الأمر كثيرا في القارة الأفريقية، حيث يقوم عدد من الدول الأفريقية بعملية خصخصة الخدمات الاتصالية، ومن بين هذه الدول زامبيا وهو الأمر الذي يشجع الحكومة المصرية على الدخول في مجال خصخصة هذه الخدمات في ظل احتفاظ الدولة بنسبة كبيرة من الأسهم التي تضمن لها حماية تلك الخدمات والاشراف عليها.

والأهداف الرئيسية لخصخصة الهيئات القومية للاتصالية:

ساعدت عملية خصخصة التليفونات ووسائل الاتصالات، عددا كبيرا من دول العالم على إعادة التوازن في أوضاعها الاقتصادية.

ويأتي في مقدمة هذه الدول

عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٦ نسبة ١٣٪ إلا أن هذا لا يخفى حجم الموارد ورؤوس الأموال التي استثمرت في هذا المجال ونسبة الخطوط الشغالة، والتي تصل إلى ٧٦٪ فقط من جملة ما حققته الهيئة من وصول الخدمة التليفونية إلى خمسة ملايين خط.

ويرجع لاهتمام الحكومة بخصخصة هذا القطاع إلى الأسباب الآتية:

١- رفع مستوى الأداء: إذ أن الأداء الحالي ليس على مستوى مثيله في الدول الأخفة في النمو، والتي تشبه في ظروفها المراحل التي مر بها التطور الاقتصادي لمصر مثل دول أمريكا اللاتينية حيث تصل الانتاجية في هذا المجال إلى الثلث بالإضافة إلى انخفاض حجم الخطوط التليفونية مقارنة بتلك الدول.

٢- إعادة التوازن في أعمار الخدمات التليفونية وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع وجذب رأس المال الأجنبي.

٣- تحسين الانتاجية خاصة بالنسبة للعملاء، والتي تقترب من ٦٠٠٠٠٠ عامل.

٤- زيادة أرباح الهيئة القومية والتي يمكن أن يصل إلى ٢٥ مليار جنيه.

٥- إيجاد المنافسة بين الشركات المختلفة لصالح المشترك، حيث ترحب كل شركة على تقديم الخدمة بأعلى مستوى من التكنولوجيا والكفاءة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٣
المصنف :	قضايا برلمانية	تاريخ الصدور :	ابريل ١٩٩٨

٦- توسيع قاعدة الملكية في ظل طرح الأسهم للاكتتاب العام.

٧- التخليص من اخضاع ميزانية الهيئة لوزارة التخطيط والدخول في الأعمال الروتينية وجعلها تتعامل كشركة تجارية هدفها خدمة العميل.

وبأى خصصة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ضمن برنامج الخصخصة، الذى يتضمن طرح ٢٣ شركة لبيع في بورصة الأوراق المالية الى جانب ٣١ شركة اخرى وذلك خلال عام ١٩٩٨.

ويستهدف برنامج الخصخصة للهيئة القومية الى ان يتبعها عدد في الشركات المتخصصة في مجالات خدمات الاتصال المختلفة كالصيانة والتركيبات والاتصالات الداخلية والخارجية .

ويمكن القول انه سوف تزيد الارباح التى سوف تحققها الهيئة الى ٢.٥ مليار جنيه وهو مايقرب من ٩٦٪ من مبيعات الشركة في عام ٩٥ / ٩٦.

كما وانه في إطار هذه العملية سوف تحتفظ الهيئة بنسبة ٧٠٪ من الاسهم والباقى للاكتتاب العام، وسوف تتوزع المكاسب الناتجة من الاصلاح بنحو ٦٢٪ للمستثمرين ، ٤٪ للعمال ، ١٩٪ لجملة الاسهم الاغنياء ، ١٥٪ لجملة الاسهم المحليين .

الحاصلات للميزة لشروع قانون تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة

مساهمة -

تشير المواد الخاصة بهذا المشروع الى تحول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة، تخضع لاحكام القوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحيث تنتقل الى الشركة الجديدة جميع الحقوق السابقة للهيئة بما فيها حق الانتفاع والاستئجار.

كما تشير النصوص القانونية للمشروع الى ان يكون للشركة مركز بمدينة القاهرة، وان تنشئ لها فروعاً وتوكيلات ومكاتب في الداخل والخارج .

وتحدد اغراض الشركة في انشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع انحاء مصر، وتقديم الخدمات التليفونية وإدارة وصيانة المنشآت والاجهزة والمعدات اللازمة لتقديم تلك الخدمات .

كما سوف يكون للشركة حق التعاون مع الشركات والمنظمات الدولية لربط مصر بالعالم الخارجى والمشاركة في انشاء شركات جديدة في شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها .

وبالاضافة الى ذلك اشار مشروع القانون الى تقسيم رأس مال الشركة الى اسهم اسمية متساوية القيمة، ويحدد النظام الاساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن مائة جنيه ولتزيد على الف جنيه، على ان تكون اسهم الشركة قابلة للتداول طبقاً لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات

المسئولية ولائحته التنفيذية وقانون رأس المال.

وقد ركز المشروع على دور وزارة النقل والمواصلات، حيث اشار المشروع بإنشاء جهاز بوزارة النقل والمواصلات لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية تتول الى الاختصاصات المسندة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية، كما يتولى الاشراف على حسن سير المرافق واحصدار التراخيص للشركات للعمل في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة اداء هذه الشركات والتنسيق بينها .

ويمكن ان تشير ايضا الى ان مشروع القانون قد اكد على اهمية العمال في الحصول على الاسهم عند الاكتتاب وعدم ارتفاع اسعار الخدمات مستقبلا الا بعد المرجوع لمجلس الوزراء .

ومن بين الضمانات التى ركز ايضا عليها مشروع القانون، ضمان ان تلك الدولة اكثـر من ٥٠٪ من اسهم الشركة حتى يكون لها الحق فى الادارة وضمان وصول الخدمة للمناطق الجغرافية.

نخلص من ذلك الى أن خصخصة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية سوف يحصل على تطوير الخدمة التليفونية وتحقيق مزيدا من العائد التقنى فى ظل جوده الخدمات التى تقدمها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	د. محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٣
المصدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصدور :	ابريل ١٩٩٨

* تحتل الاتصالات التليفونية

بين مصر والسعودية المرتبة الأولى حيث يبلغ حجم الاتصال الشهري مايقرب من ٩ ملايين دقيقة كما وأن الإيراد السنوى من الاتصالات الدولى يقترب من ٧٠ مليون جنيه وتأتى امريكا فى المرتبة الثانية بعد السعودية فى حجم الاتصالات الدولية .

* وافق مجلس ادارة هيئة الاتصالات على السماح للقطاع الخاص ببيع الخدمة التليفونية بزيادة قدرها ٢٥٪ من تعريفة الهيئة بالنسبة للاتصال الدولى ، ٥٠٪ للسنداء الألى ، ١٠٠٪ للاتصال الداخلى والمحلى .

* زاد عدد الخطوط التليفونية فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى أكتوبر ١٩٩٧ من ٥١٠.٠٠٠ خط الى ٤.٨٣٠.٠٠٠ خط تليفونى كما زاد عدد المدن المتصلة بالسنداء الألى من ٧ الى ٢٦٥ وقنوات الاتصال الدولية من ٨٢٠ الى ٨٤٨٠ والدول التى تتصل بليبيا من ٢٩ دولة الى ١٣٤ دولة كما زاد عدد مشتركو الخدمة الدولية المباشرة من ٥٧١ الى ١٠٧.٠٠٠ ومشاركو التليفون المحمول (٧٦٤٥١) .

* تبلغ القيمة الدفترية للاصول المحتلة فى مختلف المحافظات التى تكون اقليم الدولة نحو ٢٠ مليار جنيه .

وأن هذه العملية سوف تؤدى الى مزيد من المنافسة بين شركات القطاع الخاص من أجل توفير اكبر قدر من الجودة كما وأن عرض ٢٠٪ من اسهمها للاكتتاب العام سوف يؤدى الى توسيع قاعدة الملكية واستغلال هذه الحصيلة فى سداد جزء من الدين العام الداخلى

كما وأن هناك بعض الضمانات التى تكفل الحقوق الخاصة بالعمالء، وذلك من قة الدولة على وضع التشريعات لضبط العلاقات بين الشركات الجديدة وبعضها وبين الشركات والدولة .

كما سوف تتبدد المخاوف حول اختراق الامن والمؤسسات العامة للدولة، وذلك فى اطار انشاء جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية يتولى الاشراف على حسن سير المرفق

معلومات فاسية

* بلغ استثمارات هيئة الاتصالات السلكية والاسلكية فى الفترة من عام ١٩٨١ الى ١٩٩٥ مبلغ ٧ مليارات ، ٤٠٠ مليون جنيه .

* تحتل الاتصالات الدولية الإيراد الرئيسى لهيئة التليفونات إذ يصل هذا الإيراد الى ٦٠٪ من قيمة إيرادات الهيئة .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٥٢٧
المجلد :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٣

الحكومة وخصخصة التليفونات مؤيدون ومعارضون

والى بداية للنقلشة اشارةالمضو هدمحور ومرت
عزى الى ان موقف المؤسسات السلطوية والاسلامية
هو أحد أهم المرافق العاملة في مصر. منها بالاتجاهات التي حققها هذا المرفق،
مؤكدًا على قيام العديد من الدول بخصخصة مرفق الاتصالات بها، وطلب بوضع
القضايا التي تتركز حماية الممارسين به، وإشادًا بإضافة المادة (٨) التي تنص على الحق
الدولة في الاحتفاظ بأغلبية رأس المال، والمادة (١١) التي تمنح الممارسين بعد تحويل
الهيئة إلى شركة وإشادًا إلى أن حصيلة البيع التي تبلغ أكثر من أربعة مليارات
جنيه سوف تسهم في خفض الدين العام للدولة
وأشار العضو الجدي فرغلي إلى نجاح الهيئة في تحقيق أهدافها وهو ما يتطور جليًا
في مستوى الخدمة التي تقدمها، منها بأن الهيئة هي نموذج للإدارة الناجحة لمرفق
عام، وتساؤل عن الضرورة الاقتصادية لتحويل الهيئة إلى شركة مساهمة، وهل نجاح
الهيئة يكين مبررًا لذلك وما مصير مبلغ المليار جنيه التي تسهم بها الهيئة سنويًا في
دعم هيئة الأسلاك، مشيرًا إلى أن الحكومة ستبيع كافة المرافق العامة استجابة منها
لشروط صندوق النقد الدولي. مؤكداً أن الحكومة الحالية هي الوحيدة على مدى
التاريخ التي وصلت ديونها إلى أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه

عبد الجواد على

شبهت قاعة
مجلس الشعب في
الإسكندرية الماضي
برئاسة الدكتور
إحمد فحسي سرور
نقاشنا مهما اشترك فيه الدكتور كمال
الجنزوري رئيس الوزراء شخصيًا،
حول مشروع قانون بتحويل الهيئة
القومية للاتصالات السلطوية
والاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية.
وناقى أهمية هذه المناقشة من كونها
تمثل وجهة النظر الشعبية من خلال
التنوير في المرحلة الجديدة لسياسة
الخصخصة وقد بدأت أولى خطواتها
على طريق خصخصة القطاعات غير
الخاسرة بعد أن انتهت المرحلة الأولى
من خصخصة القطاعات الخاسرة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد علي
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٥٢٧
للمصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٣

مقدمة مختصرة

ويجب التفكير في الجندري ورئيس مجلس الوزراء وما على مفكره السيد العضو الهادي فرطلي من ان الحكومة مدينة ان الحكومة قامت الهيئة الاساسية وانه تم توجيه مبلغ ٧٥ مليار جنيه لقطاع النقل والاتصالات منها ١٢ مليار جنيه لقطاع الاتصالات وان الحكومة استندت من اجل بناء مصر ولم تستند لتأكله وأوضح سياسته ان جزءا من حصيلة الاكتتاب سيوجه الى سد جزء من الدين العام الداخلي، وسأستدل بل يريد السيد العضو ان يستمر الدين العام الداخلي بالرغم من انه وصل الى ١٥٠ مليار جنيه ؟

والفصل سياسته ان البيت الدولي يمول المشروعات للتسلية بالانشاء والتعمير، وان صديق قائد الدولي عبارة عن جهاز استخباري وام ولد على الحكومة شيئا، مؤكدا ان الحكومة لم تتعهد المستوفين بالشيء لا يتخلل مع الصلصة العذبة لخصر وان مشروع

القانون للمرضى تابع من فكر الحكومة اذ ينفذ قانون التنمية في مصر، وان الدليل الوحيد ان تجا الحكومة الى الاستدانة.

ونذكر سياسته ان مرام الاتفاق عليه في لجنة النقل والاتصالات هو ان يطرح للاكتتاب العالم جزء من لصول الهيئة وان نقل الاغلبية في رأس المال للدولة، ويكون للمؤسسة وزير النقل والاتصالات رئيس الجمعية العمومية لشركة السابعة المصرية للاتصالات.

والفصل سياسته انه عندما فكرت الحكومة في خصخصة التطيرون الممول تم الاتفاق مع شركتين اجنيتين ولم ترفع الحكومة مليا واحدا، بل ما ستيفه لشركتان زادت حصصه بجزء من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بلغ مجموعه ١٢ مليار جنيه اي ممول مائة الف على قطاع التطيرون.

واستندت سياسته حديثا وراجيا سياسة الاعضاء الا يكرروا الاشارة الى صندوق النقد الدولي لان كلمة مصر هي العليا.

واشار العضو د. سعد الخوالعة (رئيس لجنة النقل والاتصالات) الى ان المشروع يرمي الى طرح جزء من رأسمال الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفي حدود معينة وتحت اقلية رأس المال للدولة لتسيير الحكومة على تسيير الخدمة التطيرونية . كما ان مواد مشروع القانون اللذين يسيرون اصلاحات العمل بالشركة.

والفصل العضو احمد اجريز الذي يسيرون اصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة والتي تراعي الجانب الاجتماعي فيها، وأشار الى ان كل جديد يطرأ على الاقتصاد وان مصر قد تضررت كثيرا بسبب بعض الآراء التي تبنت ليدور اجابات معينة من مراعاة مصلحة مصر، وان الفكر الاقتصادي الذي يتبناه هذا المشروع يوافقون هو فكر جاد، مؤكدا ان تمويل الهيئة القومية سيوقع على العاملين بها لان الدولة هي التي لها اليد العليا.

واكد ان الحكومة تنتهج سياسة تستهدف مصالح مصر فقط مبدية موافقة على مشروع القانون من حيث الابدأ.

وابدى العضو فؤاد بدرعاري عدة ملاحظات منها التساؤل عما يره في الفلة الخاصة من مشروع القانون للمرضى عن اسلوب تقييم اصول الهيئة وطالب بضرورة اقرار التقييم من المجلس، وان اثناء جهاز يتولى عملية التقييم اذ لا يجب كما اقترح خفض لينة الاسهم حتى تتيح للشركة لكافة الشركات الاجتماعية وأشار الى ان مشروع القانون للمرضى لم يحدد ضوابط على الخدمة، ولم يوضح كيفية توفير خدمات الاتصال في القرى والنجوع وتكتفينا.

واشار العضو خالد محسن الدين ان مشروع القانون للمرضى يتناول بوجهة خمدية تفهيم خدمة عامة ضرورية للمواطنين المصريين، وتعتبر من التسهيلات الكبرى الحكومة في دعم بلاد العالم، وان للثقل الاكثر هو السرعة في عرض المشروع، وأشار الى محدود في مشروع القانون من ان الدولة لها ٢٨٪ و٢٠٪ للاكتتاب العام مستغلا ما يهرتها له بعد اصدار هذا القانون بفترة زمنية ما ان يتم تحديد بما يتبع للاجانب الاقلية وابدئ تحته من رفع سعر الخدمة التطيرونية على المواطنين الذين في شقة اوراق الاسر المصرية، ثم اثنى ورشده لمشروع القانون

ويما العضو قنبر العززي اللبس الى الارقعة على مشروع القانون للمرضى حيث انه يهافت على حقوق العمال ويوجب للدولة اليد العليا.

واشار العضو محمد محمد ابو العيين الى اهمية هذا القطاع الهادي للاقتصاد القومي ، وعلاقته بالدين القومي ونوه بشدة الاتصالات التي يشهدها العالم واثيرا على اقتصاد الدولة، مؤكدا على اهمية تحديث شبكات التطيرونات سلكيا بالا نقل معالجة الدولة عن ٥١٪، كما اشار الى ان هذا المشروع من شأنه جذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في هذا القطاع.

ونكر العضو صلاح عشقور ان مشروع القانون يتضمن تعديلات اساسية فاولها يصبى الدولة حق تمك ٨٠٪ من اسهم الشركة، وبثنيها تسمو الدولة الخدمة التطيرونية، وأشار سياحه الى بعض الآثار السلبية التي حدثت من جراء تطبيق سياسة الخصخصة مشيرا الى ما حدث في شركة القيس التي قامت بنقل العمال من مصنع الاسكندرية الى مصنع سوهاج والمكس

وتساءل عن مصير القرى والنجوع التي لم تصلها الخدمة التطيرونية حتى الان واثنى ورشده لواء المشروع بقلتين

وعقب السيد كمال الشاذلي وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى على مفكره العضو صلاح عشقور ، قائلا ان للادة (١١) تحفظ حقوق العمال

واما ما ذكره السيد العضو عن بعض الحالات الفردية في شركة القيس فلا يصح القياس عليها.

ونكر العضو حسين مجاور انه لا تخوف من مشروع القانون للمرضى، لانه انطوى على

ميراث ليست موجودة في أي قانون آخر، كما اشار الى حرص المشروع على حقوق العمال ومكاسبهم وفي ان اللجنة عدلت بعض موافه واستجابات الحكومة لذلك.

واشار العضو محمد رجب بالهدى الذي يثبته اللجنة وعلى التعديلات التي استقبلها على مشروع القانون، موضحا ان تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية فرصة لتحسين الخدمة وتطويرها منوها بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للعاملين ومطالبها بان يشارك التنظيم النقابي في وضع الدوائج لهذا المشروع.

وتساءل العضو عزت بوي عن سبب تحول الهيئة رغم نجاحها الى شركة مساهمة.

والفصل السيد اليناس سليمان خولي وزير النقل والاتصالات واشار الى الجدي مؤكدا حرص الحكومة على استثمار اتجاها بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة

لزيادة قاعدة الملكية مع رعاية حقوق العاملين رعاية كاملة والالتزام ببنية الدولة في مد شيك الاتصالات الى كل روي ورقي ومن الجمهوريه

وتحدث العضو احمد طه قائلا انه سبق ان تقدم بولاة استجوابات بخصوص صندوق النقد الدولي مضيفا انه كان يعمل بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عندما كانت ملكية خاصة وذكر انه يستشعر النقل امام ان تصعب هذه الهيئة ملكية خاصة مرة ثانية

وابدى اعتراضه من حيث الابدأ على بيع اي شركة قطاع عام، ورفضه مشاركة اي فرد في ملكية الهيئة القومية للاتصالات بقات.

واشار العضو محمد ابو سعدي الى ان عطيات التطيرون والتحديث في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تتطلب توير اعلاعات وان هذه المبالغ يمكن توفيرها من طريق طرح بيع الاسهم للاكتتاب سلكيا الحفاظ على حقوق العمال وتطبيق لائحة خاصة بهم وعدم الافالة في تسمو الخدمات والاستمرار في رسالة الهيئة القومية في مد الشبكة لجميع القرى والنجوع

وابدى موافقة على مشروع القانون للمرضى من حيث الابدأ مطالبا لنجلس بالموافقة عليه

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٥٢٧
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٣



أشهر

ويذكر العضو صلاح الطاروطي أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مفيدة بالفوائد الناتجة والخطط الحكومية بما يجعلها عاجزة عن ملاحقة التطورات السريعة في هذا المجال، موضحاً أن الربح المصري مازال به قصور والخضمة من عدم توازن اعتمادات كلفة علاج هذا القصور. وأضاف أنه للاحقة والتحديث الذي يشهده العالم اليوم كان حوريا بالحكومة أن تقدم بهذا المشروع.

نوه العضو رجب مائل حميدة إلى أنه في الماضي كان يمانى كل جميع أفراد المجتمع من سوء الخدمة في هذا القطاع العمومي، مركزاً على قدرتي الأجور والمرتبات ونقص الخدمات والمكافآت وعمليات الصيانة اللازمة للأجهزة والعدات مشيراً إلى أن تعميم شبكة الاتصالات وبموجب القطاع الخاص في هذا المجال سوف يحقق كل الطموحات المطلوبة قائلًا إن الطلب توافره نحو ١٥ مليون خط على الأقل، مشيراً إلى أن كل الشركات المطلوبة خصصتها نحو هيئة القومية للاتصالات مطالباً بترك الأسعار لقانون العرض والطلب لفتح السوق التنافسية مبدئياً موقفتها على مشروع القانون.

وعند العضو عبد الرحيم الفول زايما مشروع القانون للعروض في وجود جهاز رقابي قوي وتحرير الإدارة من القيود المالية والرواتب الحكومي وهو مطلب ملم لكل الشعب ورجب تكتولوجيا حديثة متطورة والحفاظ على الشبكات التكنولوجية بالحفاظ على العمال وزيادة استثمار نجاح الهيئة القومية للاتصالات وضمان حقوق العمال والحفاظ على الميزات المنوطة لهم.

ثم طلب بالعدات التكنولوجية في الصعيد في مجال الاتصالات خصوصاً لصعودي الفضل في القوي والتجود وسماعات البعد الاجتماعي.

وطالب العضو عابدين قاسم عاصر في كلمته بضرورة تقدير قيمة الأصول الثابتة التي سوف تساهم بها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتعديد نسبة ملكية الدولة في ملكية الشركة المساهمة والحفاظ على حقوق العمال.

وأوضح العضو حمدي الطمان (الوزير) أن محور مناقشات الأعضاء ينحصر فيما يلي: أن الهيئة لها نظام واتمة خاصة معمول بها ومجلس إدارة للهيئة هو الجهة للتطوير بها اعتماداً على تفسير وتوضيل الخدمة وبد الشبكات لتوفير والمحافظة على حقوق العمال والحفاظ على أن مشروع القانون قد راعى التزام الشركة الجديدة بد وتيسيل الخدمة للربح فضلاً عن الجهاز الذي سيوفر على وضع الخطط والأسعار والتابعة اللازمة في هذا الشأن.

وعقب للمهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات والنقل البحري قائلاً أن سوق الاتصالات تقدم وتطور خلال الخمسة عشرة عاماً الماضية حيث زادت بمعدل عشرة أضعاف ما كان عليه سابقاً.

مضيفاً أن معدل الزيادة في الاستثمارات بلغ ٥٠ ضعفاً مما أمكن الاتصال بنحو ٢٢٤ دولة، مركزاً على ما طرأ على تطوير الخدمة العامة من زيادة بلغت أكثر من عشرين ضعفاً، والأداء والتسليم للتطوير للحصول مضمناً أيضاً أن القانون الحالي لا يغطي التطورات الحديثة، ولا يغطي الحق في إنشاء شركات خاصة في مثل هذه الخدمات مما استلزم منه تمهيد التشريع لتحقيق إعادة مملكة الأجور حتى تتناسب والأجور العالمية.

والحفاظ على الخبرات للتركة للوجوه حالياً سواء دافعة أو مؤقتة وإعطاء الورقة التكميلية في التروايس المالية والمالية بموجب القانون الحالي ولا يتم تعديل التشريع إلا بقرار من مجلس الوزراء والتزام بد الشبكة لخدمة الربح والقوى والاندوج والتشاور ٨٠ ألف خط جديد و ٢٢٢ سنترالاً هذا العام تغلبي ٩٠٠ قرية. وأما باقي القرى فسيتم توصيل الشبكة إليها خلال العام القادم وتأكيد الرقابة للحفاظ على الأمن القومي ومشاركة القطاع الخاص لاصاً مرونة وسرعة في معدلات التطوير وإيجاد التكنولوجيات الحديثة. وضع أسس جديدة في هذا القطاع للنفاذ على قوائم الاستثمار والحفاظ على حقوق العمال وأساتهم للزاد منها.

المؤيدون:

**تطوير
الخدمة
يدعم
حركة
التمنية**

المعارضون:

**خائفون
من ضياع
المال العام
وحقوق
العاملين**

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٥٢٧
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٣

ونوه العضو هراسي ريشوان بجمعية إنشاء جهاز في وزارة النقل والبرقيات حسيما رود في مشروع القانون، مشيراً إلى أن لزاماً للجمعية التي انضمت في الحديث عنها السادة الأعضاء، داعياً إياهم إلى الموافقة عليه.

وتحدث العضو فاروق الديب مشيراً إلى أن لزاماً التي يحصل عليها العاملون بالهيئة القومية للاتصالات ووجود بعض التعديلات من السلس بها بعد إقرار مشروع القانون، وبأن بعض الشركات أو أياً في العاملين قبل عرضها للالتحاق بالعمل وأبدي موافقته على مشروع القانون من حيث المبدأ.

وأكد العضو الزعيم لجمعية قطاع الاتصالات، مشيراً إلى ما سبق أن تحدث فيه السادة الأعضاء، ومبدياً موافقته على مشروعها في قطاع لربع سنوي الخدمتي التي يتبناها.

وتحدث العضو حسين معوض مبدياً موافقته على مشروع القانون العريض من حيث المبدأ، نظراً للزايما الجديدة التي أتى بها.

استكمال الحزمة

وتحدث العضو محمد محمد موزوق مشيداً بجهود اللجنة في بلورة مشروع القانون للمعرض، وذكر أن هذا المشروع يعارض مع التصريح الإسلامية التي تصدر احتكاك أحد لسلطة أو لخدمة ودافع عن أهمية الأثر، على الهيئة القومية للاتصالات، حتى لا ترفع أسعار الخدمات التي يتبناها إذا تم تطبيق هذا الفرق لبعض الأشخاص

وأوضح الأستاذ الدكتور قنصى مسود رئيس المجلس أن الفرق لا يملك، ولكن يدار.

ولم يوافق العضو محمد موزوق أنه يتخوف من اختراق شبكة الاتصالات، إنما سيحل عليها الدماء، وقال إن إعمال المال العام هو الذي يؤدي إلى نتائج عمليات البيع، ثم أعلن رفضه لمشروع القانون

وتحدث العضو د. يحيى أبو سبتين مدافعاً عن مشروع القانون كما تقدمت به الحكومة، وداعياً إلى عدم اتخاذ حقوق العمال، ذريعة للهجوم على أي مشروع قانون، ولتأمل الفرصة لشركات أخرى لتقديم عروضها، وعدم الانصراف على شركة واحدة مع توفير الضمانات اللازمة للعمل، وأعلن موافقته على مشروع القانون القديم من الحكومة دون أي تعديل.

ثم وافق المجلس على إقفال باب المناقشة، وعلى مشروع القانون وتقتضي أحكامه بأن تحول الهيئة القومية للاتصالات السلطانية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى «الشركة المصرية للاتصالات»، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أي إجراء آخر.

ويتشكل في الشركة الجديدة جميع حقوق الهيئة السابقة بما فيها الانتفاع والاستثمار، كما تشمل جميع التزاماتها.

وتكون الشركة الشخصية الاعتبارية، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوسعة بالأسهم والشركات ذات المستوى المحدود للمصارف بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢.

كما يسرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين التي يسبقها مجلس إدارة الشركة.

حالة ٢- يكون مركز الشركة الرئيسي بمدينة القاهرة، ويجوز أن تنشئ لها فروعاً وتوكيلات ومكاتب في الداخل والخارج

حقوق العمال
وبالنسبة للعضو محمود رضا تركيا بضرورة الحفاظ على حقوق العمال، وبشأن عدم تحريك الأسعار إلا بعد العرض على مجلس الوزراء، وإحداث تطوير في الخدمة بأفضل التقنيات الحديثة والحفاظ على الصلة بالخدمة

وأكد العضو قنصى بيومي على ضرورة تشكيل هذا الفرق بأسلوب القطاع الخاص لضمان استمرار تعلق الاستثمارات في هذا المجال خصوصاً في ظل هيئة الحكومة على هذا القطاع، مؤكداً على أهمية إنشاء جهاز رفيع يشرف على الوزير المسئول لضمان استمرار وضع الخطط وتنفيذها والحفاظ على الأسعار وعدم تحريكها.

وأشار العضو ميمى بلال إلى أن هذه الخطوة هي خطوة مهمة لتحسين الأداء في هذا الفرق الحيوي ليسقط أرباباً، مشيراً إلى أن دخول القطاع الخاص في هذا المجال سيخلق مجالاً لمنافسة في صالح المواطنين من حيث أن تحدد الشركات هذا الحد، سطحياً بعدم الفلاحة في أسعار الخدمات والمنتجات، والقضاء على ظاهرة فائقة الانتشار

وتتبع فائقة الكلفة.

وأشار العضو بدر محمود شمراوى بتطوير وتحديث هذا الفرق لمواكبة التطورات التكنولوجية لمواكبة التطور الاقتصادي الحادث على مستوى العالم خصوصاً في ظل ميزان القيمة عن تحقيق ذلك التطوير بطرقها الحالية مبدياً موافقته على مشروع القانون للمعرض.

وتحدث العضو عبد الحليم العليمي، مؤكداً أهمية وجود ضمانات كافية للحفاظ على حقوق العمال، وتخصيص نسبة ٨٪ من الأرباح للمجال عند الانتهاء وأبدي تأييده على مشروع القانون، قائلاً أنه مخالف للسود.

وأوضح الأستاذ الدكتور قنصى مسود رئيس المجلس أن هناك فرقا بين الملكية العامة والملكية الخاصة للدولة، مشيراً إلى أن الملكية العامة تشمل الفرق والشوارع، أما الملكية الخاصة فتشمل عمليات البيع والشراء وغيرها.

وقد السيد المهندس سليمان متولى وزير النقل والبرقيات مؤكداً حرص الحكومة على حقوق العاملين، مشيراً إلى أن القوانين الحالية تمثل الحد الأدنى لما سيحصل به العاملون مستقبلاً، وبالنسبة للأسعار والفئات، أوضح سببها أن الشركة لا تملك

وسمها جميعاً.

وتحدث العضو محمد عبد النبي فقال إن العاملين بالهيئة القومية للاتصالات يتخطفون مشروع القانون المعرض من فترة طويلة، منها بالزايما التي يتضمنها وخاصة للثة ١٠ سنة التي تضمن حقوق العاملين.

نوبات الأسعار

وقال العضو عبد الحميد غازي إن هيئة الاتصالات هيئة حكومية، ونوه بجمعية إنشاء الشركة المساهمة التي أتى بها مشروع القانون المعرض لضمان مواكبة التطورات العالمية التي عجزت عنها الهيئة بطرقها الرافعة، وتطرق إلى أن لزاماً للجمعية التي وردت في القانون، وخاصة ضمان حقوق العاملين من خلال لجنة جديدة بالإنسلفة إلى الحفاظ على ثبات أسعار الخدمات السلطانية والسلطانية في مصر، وعبر عن تحجته

للسيد وزير النقل والبرقيات والعاملين في قطاع الاتصالات.

وتحدث العضو على فتح الباب فقال إن اللجنة لم ترع مجالاً للمزايدة فيما يتعلق بمشروع القانون وغير من امتيازاته، به إلا يودع من ضمانات بالنسبة للمعوق المكتسبة

للعاملين سواء الدائمين أو المؤقتين، وأشار إلى ما أباده بعض السادة الأعضاء، من تخفيضات تنطبق بصورة الاتصالات السلطانية والسلطانية وتصل إلى مصر إنتاج الشركة المصرية للمعدات التكنولوجية.

وأوضح السيد المهندس سليمان متولى وزير النقل والبرقيات أن صناعة المعدات التكنولوجية صناعة وطنية، مؤكداً استمرار الوزارة في شرائها، سواء كانت مشتركة في ملكيتها من عدمه.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد علي
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العدد :	١٥٢٧
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٣

يحل العاملون بالهيئة العمومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية، ويستمر العمل بالأنواع للنظمة لشؤونهم لم حين إصدار لائحة نظام العاملين بالشركة ويحفظ العامل للنقل بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور ودلات وأجازات ومزايا نقدية ومعينية وتمويشات، وأ كانت تزيد علي ما يستحقه طبقا للائحة نظام العاملين بالشركة دون أن يؤثر ذلك علي ما يستحقه مستقبلا من علاوات أو مزايا.

وتستمر المحاكم بجميع أنواعها وبرجتها في نظر الدعاوي والطعون التي تكون الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية طرفا فيها إلى أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقا للقواعد المعمول بها حالها ونك دون حاجة إلى أي إجراء آخر متى كانت قد رفعت قبل العمل بهذا القانون.

وينشأ بوزارة النقل والمواصلات جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تقول إليه الاختصاصات المسندة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية، كما يتولى الإشراف علي حسن سير المرافق ويضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك وتلقيمة تنفيذها واعتماد أسماء الخدمات المقدمة للجمهور وإصدار التراخيص للشركات للعمل في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة أداء هذه الشركات والتنسيق بينها، ويصدر بتنظيم الجهاز وكيفية مباشرة لاختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية

بالفي القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يأتي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. ■ ■

- غرض الشركة إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل البلاد ووصلها بالبحال الدولي وفقا للنطة التي يضعها الجهاز للتصوص عليه في المادة ١٢ من هذا القانون ولها في سبيل ذلك القيام بالأعمال الآتية

- إنشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

- تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية.

- إدارة وصيانة المنشآت والأجهزة والعدادات اللازمة لتقديم تلك الخدمات.

- تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو للارتبطة بهذه الأغراض وتلقيرو خدماتها بما يكل مصلحتها للمستوي العالي في تلك الحالات

- التعاون مع الشركات والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجي.

والشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو للشركة في إنشاء شركات جديدة أو في شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو كلفة لنشاطها .

- يحدد رأس مال الشركة بصافي قيمة أصول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في اليوم السابق علي تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بعد التحقق من صحة تقدير صافي القيمة طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

مادة ٤-أصها

- ومع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون تكون اسم الشركة قبلية للتداول طبقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وذلك من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء طوح جزء من رأس مال الشركة للاكتتاب العام علي أن تقل الألفية في رأس المال للدول، ويكون العاملين في الشركة الأولوية في شراء الأسهم المطروحة للبيع، وذلك وفقا لحكم المادة ٧١ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ويحدد النظام الأساسي للشركة مسندنا، ويصدر هذا النظام بقرار من وزير النقل والمواصلات ويجوز تعديله بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة، وينشر في الوقائع المصرية.

ويستمر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مباشرة أعمالهم بالشركة الجديدة إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارتها. ويشكل منهم مجلس أعلى يرئسه وزير النقل والمواصلات تكون له اختصاصات الجمعية العامة للشركة كما يكن للوزير اختصاصات الجمعية العامة، وذلك لم حين انتقال ملكية أسهم الشركة التي بشر مجلس الوزراء طرحها للاكتتاب العام وفقا لحكم المادة ٨ - هذا القانون.

قطاع المياه

الخصخصة

في مصر

قطاع المياه

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال	
٢٢٩	١٩٩٧/٢/١٦	٤٠٢٣٩	الاهرام	آلفت ابراهيم	محطات المياه تحت الخصخصة	١
٢٣٢	١٩٩٧ /١٠/١٣	١٥٠١	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	اسامة عبد الطيف	كوب ماء قطاع خاص	٢
٢٣٨	١٩٩٨/٦/٢٤	٤٠٧٤٢	الاهرام	أحمد نصر الدين	هل تدخل المياه دائرة الخصخصة	٣

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ألفت إبراهيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	٤٠٢٣٩
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/١٦

محطات المياه .. ألفت إبراهيم

بالرغم من أن الخطة القومية لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحي لجميع أنحاء الجمهورية تكلف ٢١ مليار جنيه ولا تستطيع ميزانية الدولة تحملها وحدها .
وبالرغم من أن الإسراع في تنفيذ الخطة واختصار مدة التنفيذ من ٢٠ عاما إلى ٥ سنوات فقط لا يتحقق إلا بمرح محطات المياه للخصخصة . فإن اشتراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل محطات مياه المدن الجديدة والمناطق المحرومة يؤثر تسارعات عديدة حول مصر . سعر متر المياه؟
المسؤولون يؤكدون : أن الأسعار سوف تنقل تحت سيطرة الحكومة . وإن دخول القطاع الخاص في هذا المرفق سيمثل عامل ضغط لترشييد الاستثمارات وتقليل الفاقد الذي ارتفع لأكثر من ٤٠٪ خاصة أن التقارير تشير إلى أن حوالي ٢٨٪ من المستهلكين ملا عدلات مياه!!
وتشير إلى أن نسبة الفاقد في المياه نتيجة تسرب «المسبوبات» وفقد استخدامها تقدر بـ ١٨١,٢ مليون ٢٣ سنويا في القاهرة وحدها بما يساوي تكاليف استثمارية ماهرة تقدر بـ ٣٤٧,٦ مليون جنيه سنويا وتكاليف تشغيل وصيانة ماهرة تقدر بـ ٧٤,٣ مليون جنيه سنويا أي بجملة استثمارات ماهرة سنويا تقدر بـ ٤٢١,٩ مليون جنيه سنويا .

ويوجد في مصر حاليا نظمتين لإدارة مرفق المياه الأول بوزارة مياه والآخر بوزارة شرب المياه والتمويل الأخير موجود منذ الستينات وله مميزات عديدة منها أن الشركة تدار على أسس اقتصادية وهذا يدفعها لتسوية المرافق والصيانة على الصروفات وإلا لارتدت قدرة لا تعدد زيادة في الأسعار نتيجة تسمية المرافق لأنها تقوم بتقديم خدمتها مقابل مستوى سعرى محدود ومن أن يقدم حجم الدم مضطرا .
كانت لهذا النظام برامج للصرف الصحي على العم الذي يستخدمه الدولة لتوصيل مياه الشرب لغير القانون وهذا التمرير القليل .
كما أن الشركة لديها حرية الحركة في التمويل والتطوير والتجديد وعلى قدر قدرة على محاسبة المالكين .
أما فورية فهو جزء من الدولة وبالتالي تعاني المشكلات للصرف عليها للأدارة الحكومية وإن كانت تستدع بدفع من الفرية .
يتأكد الدكتور عفيف عبد الفتاح : أن المياه ستظل مفعلة للصرف والقوانين كلها تدفع لمصلحة استثمارات المصلحة العامة .
فإن كان الكيان الذي يدير مرفقا من المرافق - نظاما مستحكما - فلا حجة له في تحديد أسعار من الرجوع الدولة . هذا الأمر المستبعد حتى في كسبر الدول الغربية .
ومن الاستثمارات عليه أن يمدد الدولة استهلاك المواطن البادى وسعره الأدنى للخدمة المالية للمواطن وليس زيادة التكلفة الاقتصادية على أن تحمل قدرة المرافق .

تحقيق:

ألفت إبراهيم

٤٠ : نسبة الفاقد في مياه ٢٨ : من المرافق والشركات بالأعداد

وتعد هذه استثمارات ضخمة للغاية قد لا تسطيع ميزانية الدولة - فافتراض دعوة قطاع الخاص وشراء الأعمال مثلا في القطاع المبررة لتسريع وتسريع قطاع المياه حيث أنها يتبدل مساهمات المياه بالأساس في المرفق الجديد .
شركات للمرافق العامة تكونت تجمع بيني وبين هذه المصالحات بالشروط التي تشترطها الدولة .
وأن يدرى تحقيق هدفه أسهل :
لأنه الإسراع في توصيل المياه للخدمة للمواطنين وإزالة تجميع للمصالحات العمومية ذلك بهدف توفير المياه لتلك التي لا حرجا وتلعب هذه الخدمة كالماء لها بعد جربا من الأمن الاجتماعي والصحي والتمتاز من قبل الدولة المساهلة على صحة المرافق .
ويشير وزير قطاع الأعمال قائلا :
٢٠ : نسبة الفاقد في مياه ٢٨ : من المرافق والشركات بالأعداد

٢٠ : نسبة الفاقد في مياه ٢٨ : من المرافق والشركات بالأعداد

ويوسف وزير السكان قائلا :
ارتفع الفاقد من المياه في أكثر من ٢٠ : نسبة عدم جودة مياه المصلحة (التي هي في الحقيقة) وهذا يدل على ضعفها على المياه . وهذا التفكير في مساهمة شركات غربية للأدارة والصرف يمكن مبررة على نطاق الفاقد ويرجع كفاءة التشغيل وزيادة الإنتاج .
والفائدة الإضافية في عملية تنهية نقل الماء .
ويؤكد وزير السكان قائلا : أن هذه الشركات ستعمل تحت لشراف الوزارة .
الحكومة أن ترفع دعا مقادير من المرافق التي لها علاقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين بل إنها تجمع جميع المرفقات الاستثمارية والصرفية تحت سيطرتها الكاملة .
وبما يتبع لعدد كراسة الشروط للخدمة التي تحدد شروط التشغيل بين الحكومة والشركاء وتصبح جميع التكاليف التشغيلية التي تضمن مساهمة المستثمرين .
هذا بالإضافة إلى أن المصالحات العمومية على استعداد التحول للتسويق بخصومة .
٢٠ : نسبة الفاقد في مياه ٢٨ : من المرافق والشركات بالأعداد

بما يصل إجمالي المياه الماهرة سنويا نتيجة تسرب وفقد استخدام المصالحات في المصالحات في ١٧,٢ مليون متر مكعب وصحة الاستثمارات الماهرة تصل إلى ١٩٩ مليون جنيه سنويا .
خطة حتى عام ٢٠١٧ في البداية يربط للهندسة محمد إبراهيم سليمان وزير السكان والمراقب والمهندسات المصرية قائلا :
لقد تم وضع خطة لخدمة لخدمة جميع أنحاء الجمهورية بالمياه والصرف الصحي تتبني عام ٢٠١٧ . ولكن اتضح أن تأجيل هذه الخطة سيكلف استثمارات ضخمة للغاية لا تستطيع ميزانية الدولة أن تحملها .
فتمتدح المياه لخدمة قطاع الأعمال والقطاع الخاص لكي يشتركوا في إنشاء وتجهيز وتطوير محطات المياه والصرف الصحي على أن يتم تنفيذ الخطة خلال سنوات بلا من ٢٠ عاما .
ويشير الدكتور عفيف عبد الفتاح :
قطاع الأعمال في تنفيذ الخطة على محطات لخدمة المرافق العمومية والتي تملك تحت لشراف المرافق العمومية .
لأنه المياه والصرف الصحي - أي لا ينفي هذا التمسك على محطات المياه في ممتلكات القاهرة والسكندرية .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ألفت أبراهيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الحياة	رقم العدد :	٤٠٢٣٩
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/١٦

التزود بالطاقة
ويضيف وزير قطاع الأعمال قائلا: فلا بد من معالجة مشكلة التزود بالطاقة على التزود الكهربائي. ويتضمن استخدام شبكة المياه الرئيسية والفرصيات الداخلية للمنازل والحد من الاسراف في استهلاك وتسرب المياه. واضطه وترشيد التكاليف فلا بد ان يدخل قطاع الخواص ملكا لجزء وار مساهما من الأسهم وليكن ١٠٪. وهذه الفرصة لاتصل الى حد اتخاذ القرار ولكته في الوقت نفسه يمثل قوة ضاغطة لترشيد الاستهلاك وتضمن كفاءة الاستثمار.

الخدمات الواسية
ويقول المهندس محمود المنصوري رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لإدارة الكهرباء والصرف الصحي: ان الخصخصة تعني نقل مسئولية إنشاء وتشغيل وإدارة مرفق المياه الى القطاع الخاص ولك ان المياه سلعة كأي سلعة أخرى ولأنهم من ان لها بعدا خفيا وأخر اجتماعيا فإنها في النهاية يجب ان ترشد سواء من حيث تكلفة إنشاء المحطات أو تكلفة التشغيل، وبالتالي لتلك التكلفة الكلية. وروغ الدعم تقائليا من المياه لاجل الضرورة زيادة استعارها ذلك ان الدعم في الحقيقة هو فرق وهي بين تكلفة إنشاء وتشغيل وبين العائد.

أحد خدمة أساسية لاحتياجات الصحة العامة والفرص والتكلفة العامة. أما كلفه يجب ان يتحمل اسعار المستهلك. ولما كان الكيان الذي يدير مرفقا من المرافق مادام مستكرا. فلا حرية له في تحديد الاسعار من الرجوع الدولة. وهذا نظام متجذع حتى في كبحر الدول

الراسمية.

ومن المتفرد بله ان لحد الثاني استهلاك الاسرة اياه وان يسهر بهذا القدرة المالية للمواطن وليس هذا التكلفة الاقتصادية الى ان تتحمل الدولة الفارق.

التزود بالطاقة
ويضيف وزير قطاع الأعمال قائلا: انه يجب للحد من التزود الكهربائي. ويتضمن استخدام شبكة المياه الرئيسية والفرصيات الداخلية للمنازل والحد من الاسراف في استهلاك وتسرب المياه. واضطه وترشيد التكاليف فلا بد ان يدخل قطاع الخواص ملكا لجزء وار مساهما من الأسهم وليكن ١٠٪. وهذه الفرصة لاتصل الى حد اتخاذ القرار ولكته في الوقت نفسه يمثل قوة ضاغطة لترشيد الاستهلاك وتضمن كفاءة الاستثمار.

الدعم الواسي

ويقول المهندس محمود المنصوري رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لإدارة الكهرباء والصرف الصحي: ان الخصخصة تعني نقل مسئولية إنشاء وتشغيل وإدارة مرفق المياه الى القطاع الخاص ولك ان المياه سلعة كأي سلعة أخرى ولأنهم من ان لها بعدا خفيا وأخر اجتماعيا فإنها في النهاية يجب ان ترشد سواء من حيث تكلفة إنشاء المحطات أو تكلفة التشغيل، وبالتالي لتلك التكلفة الكلية.

وروغ الدعم تقائليا من المياه لاجل الضرورة زيادة استعارها ذلك ان الدعم في الحقيقة هو فرق وهي بين تكلفة إنشاء وتشغيل وبين العائد.

ووصي
مع الدولة آخر المياه للكبح يصل الى ٤٠ قرشا و١٠٠٠ قرشا ثلاثين قرشا في ان شته المعبرين يبلغ ٧٠ قرشا وهو رقم متدبر ولذا لتدبر كل محافظة.

والدعم نفسه هو رقم خادع وتبعية سي. إدارة وتشغيل وتقاسم. لذلك لارتفاع تكاليف إنشاء وتشغيلها. العائد ساء يذهب الى ظهور الرقم الواسي للمسي

بالدم.

فإذا تم تضمن كفاءة التشغيل ونقل العائد مستحقا الدعم وهذا ان يتلقى الا عن طريق إدارة قطاع الخواص. وعن تكلفة إنشاء المحطات يوضح انها تصل تكلفتها الى ١٠ ملايين جنيه. الفرصة الصغيرة التي لاتتمتع بمحتوا ٢٠٠٠ مستر وسبوا في حين وصل سعر متوسط الواسبر الى ١٠٠٠ جنيه بالامانة الى تكلفة خدمة المياه للرفعة المالية.

وفد التكاليف لخدمة ١٧ مليار جنيه في انشاء محطات المياه والصرف الصحي خلال ١٥ عاما للتغطية بالامانة الى ١٣ مليار في محالفتي القاهرة والاسكندرية أي ما يزيد على ٢٠ مليار جنيه.

وأما المدد فقد وصلت نسبة تغطية المياه الى ٧٠٪ في مواسم الفيضانات والتركز وسنتم تغطية جميع انحاء الجمهورية بنسبة ٧٠٪ في السنة القومية القادمة.

ويضيف ان الإدارة أيضا لاتزال تتعامل بطرق غير اقتصادية والتعامل مع المحطات يتم بتدبير حكومي وتعليمي. فالإدارة مشغلة بالمعالجة الزائدة ذات التكلفة لتزويد المستهلك. وبالم يكن هناك كيان اقتصادي يدير المحطات ويشغلها فإن تكون هناك جدي من التنظيم ولكن لا يعني إدارة قطاع الخواص لمصلحة المياه وزيادة استعارها على مسئولية جيبه. إذا وضعت التكلفة والتأثير الاقتصادي لنسب الممكن عدم دفع التسليم. ذلك ان العائد يصل الى أكثر من ٧٠٪ بينما المحطات الحالية لاتتجاوز ٧٢٪ فقط وذلك نتيجة سوء الاستخدام واتجاه المخرج الإداري لخصخصة الشركات صور. وتشغيل وإدارة المياه وعدم الإحساس بالمياه كسلعة لها تكلفتها كذلك لمسمت بتصميم نسبة التشغيل الى شرائع وجودة شرائع هذا الاستهلاك.

مراحل الخصخصة
ويضيف رئيس الهيئة القومية قائلا: ان عملية الخصخصة تتم على ٤ مراحل تتدرج للرحلة الأولى منها هو إنشاء المحطات وتشغيلها واستثمارها بالمحطات الموجودة في الشبكة القائمة ثم تشد في المحطات القائمة لتزود تحت إنشاء ثم وإعادة تغطيتها على ان تتولى مراحل الخصخصة خلال ٤ سنوات.

وبنفسه المال سيتم رفع مستواهم للمني عن طريق التشديد للمني أو التحسين والاستفادة بهم في أعمال أخرى.

أما عن الصرف الصحي فله بعد سلعة خاصة في العلاقات التي لها طابع صناعي حيث تتم أصنافا استعملها في الري وتشغيل المياه الصحية منها في مناصبات كيميائية وسيمثل ذلك عتادا للدولة حيث ان الصرف الصحي يمثل طاقة مهددة.

القاهرة الكبرى
أما عن التصور بنسبة مرفق مياه القاهرة الكبرى فذكرى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمرافق ان مرفق مياه القاهرة الكبرى بعد مرفقا جديا من مرفقات الدولة ولا يمكن الحديث عن مرحبه الخصخصة في الوقت الراهن. واعتقد المستقبل. سوف تنقسم على الصماح للشركات الخاصة بالقيام بمحطات التشغيل والصيانة وأخرى لتزويد المحطات وبقيةا يتحمل المواطن.

وتتبع ان الدولة لاتزال تتقدم مترا المياه حيث يتكلف سعر لتر للكمب ١٦ لثراشا و٢٠ قرشا أما في الاسكندرية فيبلغ ١٨ قرشا في حين تصل كلفته الحالية الى ٢٠ قرشا.

ومن العائد يوضح انه لا يمكن مشكلا حيث يدر حول المحطات الحالية ويتراوح مليون ٧٢٪ و ١٠٪ في حين تتراوح المحطات الحالية مليون ٨٪ و ٧١٪ وشبكة العائد الحقيقية تتصل في دخل المزار حيث تصل الى أكثر من ٧٢٪ ناهيك عن رى الصماح والصناعات ومسهل السيارات بقاء تشد.

مشكلة العلاقات
ويضيف ان من اكبر المشاكل التي تواجهها هي مشكلة العلاقات العامة. وقد طلق في استشاريا بغيري مصلحة وتمت تغطية حوالي ٧٢٪ من المنازل والشركات. البع بتزويد وسائل نسبة ٧٢٪ مستطكين بمعدات عمالة او بدون معدات على الإطلاق وستتم تغطية هذه نسبة في الشبكة القائمة التي تشغيل ٤ سنوات.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ألفت إبراهيم
الموضوع الفرعى :	في مصر: قطاع المياه	رقم العدد :	٤٠٢٣٩
المصدر :	الامرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/١٦

إدارة القطاع الخاص لمياه الشرب لا تعنى زيادة أضرارها.

خطة قومية لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحي

بتكلفة ٢١ مليار جنيه

سلطة القطاع الخاص في إدارة

مياه الجبال تنحصر فقط

في أربع سنوات

شبكة الصرف الصحي
لما عن خصخصة مرفق الصرف
الصحي فإن اللواء محمد السعيد
يوسف رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للمشروعات المائية يرى أنه في ظل
الظروف الراهنة لا يمكن خصخصة
مرفق الصرف الصحي في القاهرة
الكبرى وإن كان يمكن ذلك في
الجماعات العمرانية الجديدة أي خارج
الحدود. فمن الذي يقدم على شراء
شبكة صرف صحي يتدرج منها
والقنوات والخطوط التي يديرها
تتطلب تدخل في مواردها مبنيا،
ومن كلفة الاستغناء من الصرف
الصحي يوضح رئيس الفريق أنها
تحتاج إلى استثمارات ضخمة للمياه
وتنحصر حاليا تستخدم مياه الصرف
الصحي بعد تطهيرها وتستخدمها في
الزراعة ولكن للاستغناء منها في زراعة
المحاصيل تحتاج كميات، ولم يوافق

تتطلب مليارات

الجنيهات وسوف

يتم ذلك في وقت

الذين لديهم أن

شاء الله.

كذلك فهداه

دراسات تبين

حاليا تستخدم

لواء المياه من

الصرف الصحي

واستخدامها

كمياه مصرية

هذه توافر

الاستثمارات

اللازمة لذلك.

ويضيف أنه يعمل

بالشبكة ١٧ ألف عامل تصل مرافقهم

في ١٠ ملايين جنيه سنويا في حين

أن ميزانية الصيانة والتشغيل والمرتبات

تبلغ ٧٥٠٠ مليون جنيه سنويا .. فضلا

عن ٢٠٠ مليون جنيه لعمل مشروعات

الصرف الصحي والتي تكلفت ٨,٥

مليون جنيه خلال السنوات العشر

اللتية فقط.

اسم كاتب المقال :	الخصخصة	موضوع الرئيسى :
رقم العدد :	فى مصر :	موضوع القرعى :
تاريخ الصدور :	مجلة الاحرام الاقتصادى	مصدر :
١٥٠١		
١٩٩٧/١٠/١٣		

القطاع الخاص

ان الخصخصة تنعكس بالإيجاب على كفاءة المياه المنتجة والحفاظ على ثروة قومية تقدر بـ ٣٠ مليار جنيه كما ان الخصخصة أصبحت من طبائع الأمور فى مصر ودول العالم وانها شملت مختلف القطاعات بما فيها قطاع مياه الشرب والصرف الصحى .

اما المعارضون فيستندون إلى الأعباء المتوقعة على المواطن المصرى نتيجة زيادة التعريفة بينما لا يفكرون ان القطاع

الخاص يضمن جودة اعلى فى حين يرى المتشائمون منهم ان القطاع الخاص عندما يتسلل للقطاع ويحكم سيطرته عليه سوف يحتكر الخدمة وبالتالي يقدمها بشكل اسوأ مما هى عليه حالياً فى ظل ضعف خبرات التشغيل والإدارة فى معظم المحطات التى تشرف عليها المحليات والتى سوف تصل إلى مستواها الأدنى بعد احتكر القطاع الخاص الخدمة بما يعنى إستحالة إيجاد بديل للقطاع الخاص أى كانت سلبياته.

تحقيق : أسامة عبد اللطيف

صلت نسبة المياه النقية المهدرة إلى ٥٠٪ فى كثير من المناطق ، كما وصل العجز فى الإيرادات لحصلة من المشتركين عن تغطية المصروفات الجارية لقطاع المياه والصرف الصحى إلى ٣٥٪ من القيمة الفعلية لمصروفات التشغيل والصيانة ، بالإضافة إلى ان فشل المحليات فى إدارة مشروعات تشغيل المرافق أدى إلى قصر عمرها الافتراضى بسبب سوء الإدارة والتشغيل، يكفى ان نعرف من المسئول عن تشغيل محطات مياه الشرب فى

كثير من المحافظات هو خفير المحطة . ولهذا بعد ان ظلت الحكومة تؤجل الحديث عن خصخصة قطاع مياه الشرب او حتى زيادة التعريفة توالى تصريحات وزير الإسكان الدكتور محمد ابراهيم سليمان والمسؤولين فى وزارته عن الاتجاه الجديد نحو خصخصة مشروعات محددة بالمحافظات والمدن الجديدة .

وكالعادة ينقسم المهتمون ما بين مؤيد ومعارض . المؤيدون يرون

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	١٥٠١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

المستثمر امامه فرصة مناسبة لتحقيق ارباح فى هذا القطاع حيث يمكن ان يحقق عائدا مناسباً نتيجة زيادة قدره تشغيل المحطة وتقليل الفاقد من المياه المنتجة والذي يرجع الى غياب الصيانة اللازمة حالياً

ويشير الوزير الى ان الوزارة إنتهت من تحديد ٢١ مشروعاً لمياه الشرب والصرف الصحى

القطاع

الخاص

سقا

القرن

٢١ الى

فى ٨ محافظات ليشارك القطاع الخاص فى إنشائها وإدارتها وتشغيلها بتكاليف تصل إلى ٧٠٠ مليون جنيه بالإضافة إلى ٧ مشروعات بالمحلى الجديدة بتكلفة إجمالية تصل إلى ٤٣٥ مليون جنيه. ويؤكد الوزير ان السماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى مشروعات المرافق يسهم فى إنجاز أكبر عدد ممكن من المشروعات التى تحتاجها المحافظات فى وقت القصير بإقتباس على الوقت الذى تعجز الحكومة لتنفيذها بمفردها . بالتوقيع

وأوضح ان خصخصة الإدارة فى محطة مياه بمدينة مانيلا فى الفلبين أدت إلى تخفيض أسعار المياه عن الأسعار الحكومية بمقدار يتراوح ما بين الثلث والثلثين

وقال التقرير من أهميه التخوف من تقليص العمالة حيث لا تشكل المرتبات جزءاً كبيراً من تكاليف الخدمة بما يمكن من الإبقاء على العمالة بعد تدريبها جيداً .

وأوضح التقرير ان المادة ٦٧٠ من القانون المبنى المصرى تسمح بوجود حد أدنى لأسعار الخدمات التى يقدمها صاحب امتياز إدارة المرفق العام بما يعنى إمكانية مراعاة المواطن محدود الدخل عند تحديد التعريفية بمعرفة القطاع الخاص .

وطالب التقرير بسرعة إصدار تشريع جديد لتشجيع مشاركة استثمار القطاع الخاص فى صناعة مياه الشرب والصرف الصحى على غرار قانونى ١٩٩٠، ٢٩٩ لسنة ١٩٩٦ بخصوص السماح للقطاع الخاص بإنشاء محطات توليد طاقة وطرق سريعة بعد ان تم تعديل فترة الإمتياز إلى ٩٩ سنة حداً أقصى بدلاً من ٢٥ سنة

تعهدات الحكومة

فى البداية يتعهد الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والجمعيات العمرانية بعدم المساس بالتعريفية ويؤكد ان المستهلك لن يتأثر من خصخصة المرافق وفى الوقت نفسه يؤكد على ان

فى البداية نستعرض التقرير الذى أعينته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن أوضاع المرافق (مياه، صرف صحى) فى مصر وحذرت فيه من صعوبة تدبير إحتياجات القطاع التى تتراوح ما بين ١٦ إلى ٢٣ مليار جنيه مصرى عن طريق الحكومة وحدها، وأكد ان القطاع يحتاج من قصور فى إستعادة التكلفة نتيجة إنخفاض سعر التعريفية وقصور نظام الفواتير والتحويل، وارتفاع مستويات التسريب والمياه المهدورة، وقصور عمليات الصيانة والتشغيل والمركزية الشديدة التى تعوق أعمال المحطة

ورصد التقرير عجز الإيرادات المحصلة من المشتركين عن تغطية المصروفات الجارية للمرافق لبلغ متوسط ما يتم تخصيصه على مستوى الجمهورية ٣٥٪ من القيمة الفعلية لمصروفات التشغيل والصيانة دون حساب بند الإحلال والإهلاك، ويستثناء مرفق مياه الاسكندرية الذى يغطى مصروفاته

كما رصد التقرير ان قيود الموازنة الحكومية سبب رئيسى فى نقص الخبرات الفنية والإدارية .

ويؤكد التقرير على صعوبة مشاركة القطاع الخاص فى بناء المرافق لإرتفاع تكلفة إنشائها وطالب بتوفير تسهيلات إئتمانية مدعومة على غرار ما تقوم به تركيا لتشجيع المستثمر على دخول مجال المياه والصرف الصحى فى حين توفر الفلبين ٥٠٪ من تكاليف المشروع كقرض ميسر للمستثمر

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	١٥٠١
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

يضيف
المهندس
محمود

السرنجباوى رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى لدينا سياسات واضحة ومحددة لتحقيق الشكل الأمثل لإدارة محطات المياه فى مصر سيتم تطبيقها بشكل تدريجى بنتهى بخصخصة مرافق المياه كآخر مرحلة، ويرى أن تجربة الشركات المدعومة من الحكومة مثل شركة مياه كفر الشيخ ومسيط هي المدخل الذى يقود للسماح لشركات القطاع الخاص بدخول المجال ويرى أن أي قرار بهذا الشأن يحتاج لبحث

مستفيض لأنه يمس معظم أفراد الشعب وقد أعدت الهيئة القومية دراسة عن أولويات الخصخصة فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى حيث يبدأ

التطبيق على المحطات التى لم يبدأ العمل فيها ثم يتدرج إلى المحطات تحت الإنشاء ثم

د. محمد ابراهيم سليمان
٢١ مشروعاً لمياه الشرب تكلفتها مليارات ٦٧٠ مليون جنيه يديرها القطاع الخاص

المحطات التى تم تسليمها للمحليات حديثاً ثم المحطات القديمة والتي قارب عمرها الإغتراضى على الانتهاء ويضيف رئيس الهيئة القومية أن أحد أهم الأسباب التى تشجع على إدخال القطاع الخاص مجال المرافق (مياه - صرف صحى) هي عدم إحساس المواطن بالمياه النقية المهدرة إلى ٥٠٪ فى بعض المناطق وهو ما لا يسمح به القطاع الخاص إطلاقاً

تحدى كبير

المهندس مصطفى شرف نائب رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب يرى أن البؤلة أمام تحد كبير هو الحفاظ على ٣٠ مليار جنيه ثم إنه دعا على المرافق فى مصر وتوفير ٢٤ مليار جنيه أخرى لتنفيذ مشروعات جديدة لسد حاجة الجمهور من المياه النقية والصرف الصحى، كل هذه المبالغ المنفقة والمطلوب توفيرها لابد أن يتم الحفاظ عليها من وجهة نظر نائب رئيس الهيئة القومية، كما أن المرحلة القادمة تحتم الاستفادة من خبرات القطاع الخاص فى مجال صناعة المياه لما يتمتع به من مرونة وسرعة فى الأداء وخبرات غالباً لا توجد بالمحليات

وعن التعريف يؤكد المهندس مصطفى شرف أن دخول القطاع الخاص فى مجال التشغيل والصيانة فى ست محافظات حتى الآن أثبت عدم تأثيره على التعريف حيث تقوم شركة مصرية - إيطالية بتشغيل محطة مياه الحامول بكفر الشيخ بطاقة ٥١ ألف متر

تكمب منذ سنة ونصف ولم يؤثر ذلك على التعريف ولم يشعر المستهلك بأى تأثير سلبي إلا أنه انعكس على مستوى جودة المنتج الذى يرتفع.

ويقول أن هناك شركة قطاع خاص تدير محطة مياه «بياء» فى بنى سويف وشركة قطاع أعمال تدير محطة صرف صحى طنطا ومحطة صرف رأس البر التى تشرف عليها شركة قطاع خاص.

ويشير المهندس مصطفى شرف إلى مسابقات اشرفت عليها جهات علمية فازت بها محطات صرف الاسماعيلية وبورسعيد والسويس وكلها تديرها شركة خاصة تابعة لهيئة قناة السويس - ويقول أن تقارير الهيئة تؤكد وجود فارق كبير بين المحطة التى تديرها شركات متخصصة وبين المحطات التى تديرها المحليات ويؤكد أن فكرة بيع اصول المرافق للقطاع الخاص غير مطروحة بلارة نظراً لارتفاع اسعارها.

د. محمود السرنجباوى :

٥٠٪ نسبة المياه النقية المهدرة فى بعض المناطق

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	١٥٠١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

للقطاع الخاص يتكلم.

حفير بدير محطة!

يقول
الدكتور
مبحث
كروان عضو
مجلس إدارة
الشركة
العربية
للاعمال
الهندسية إن
للشركة
وقعت مع
الهيئة

مسئول بوزارة الإسكان يقول
إن تشجيع القطاع الخاص على
دخول مجال تشغيل المرافق
بجميعها من الضياع والانهيار
ويقول إن العمليات فشلت في
إدارة هذه المشروعات بل أنها
تعمل على
قصر عمرها
الاقتصادي
بسبب سوء
الإدارة
والتشغيل

لا بيع لاصول مرفق المياه لارتفاع اسعارها

ويشير الدكتور مبحث كروان
أن الشركة تمارس مسؤوليتها
في تشغيل المحطة وصيانتها
بينما تترك المراقبة للجبهة
الإدارية ، إتجاه الحكومة
مؤخرا للسماح لشركات خاصة
بتشغيل وصيانة محطات مياه
سوف يوقف نزيف الأموال
التي تنفقها الدولة على
مشروعات بالمالين ولا تعطي

القومية إياه الشرب عقدا
بالتشغيل والصيانة في محطة
مياه «بياء» في بني سويف منذ
سنة أشهر وتؤكد المؤشرات
نجاح التجربة بشكل كبير
حيث تقوم الشركة بتشغيل
المحطة بطاقة ١٧ ألف متر
مكعب /يوم . بطريقة علمية
تتوفر بشكل متكامل لدى
الحليات، وهذا يؤكد أن دخول
القطاع الخاص في مجال
التشغيل والصيانة يؤدي حتما
إلى الحفاظ على اصول المحطة
الموتلفة في الإنشاء وإطالة
عمرها لأقصى حد بالإضافة
الى رفع مستوى الهند
النهائي حيث تنتج مياه على
درجة عالية من الجودة.

ويقول
المسئول أنه
لاحظ البناء
مرورو على
الهندى
محطات مياه
الشرب بأحد
الحافظات إن الذى يقوم
بتشغيل المحطة (خفير المحطة)
وهو ما يمكن أن يسهل تقريب
الصورة عن الأعمال الذى يهدد
ثروات قومية، ولهذا فالانتقال
السريع لهذه الثروة هو دخول
القطاع الخاص بدون تردد
ويدون ممارسة دور النعامة
التي تخفى رأسها في الرمال.

النتائج المطلوبة بسبب ضعف
أساليب الإدارة الحكومية.
ومضيف : «عز» أسلوب التعامل
بين الشركة والحكومة يعول أن
العقد ينص على حصول
الشركة على مبلغ شهري نظير
إنتاجها كميات معينة من المياه
تتغير كمياتها خلال اليوم
لواحد سواء بالنقص أو
الزيادة، وتحمل الشركة كل
عناصر التشغيل كما تراقب
الجهات الصحية إنتاج المياه
بتحليل عينات بشكل دورى
كما تقوم لشركة بعمل تحاليل
دورية كنوع من الرقابة الذاتية.

ويشير إلى أن الإدارات المحلية
متفرغة حاليا فقط للمحاسبة
ورقابة الإنتاج في المحطة بدلا
من تحملها مسؤولية اضافية
وهي التشغيل والصيانة، حيث
تتبنى الشركة مبدأ الصيانة
الوقائية كما تستخدم الحاسب
الأكبر وهو ما انعكس على
سرعة الحركة بعيدا عن التقيد
باللوائح والقيود الإدارية التي
يستهلك جزء كبير من طاقة
الإدارات الحكومية غالبا.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	١٥٠١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

الحل في زيادة التعريفة
المهندس فتحي قزيمان رئيس الجهاز المركزي لتعمير والرئيس السابق للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي يرى ان الحل الأمثل هو ان تطرح الحكومة مياه الشرب بسعر تكلفتها الحقيقية على غرار الكهرباء وان تصل بدعمها للحد الأدنى او تلغيه بالنسبة للاستهلاكات العالية من المياه وهو ما يلزم المستهلك بترشيد استهلاكه طالما انه سيدفع ثمن كل لتر يستهلكه، ونجاح في الوصول إلى تعريفة متوازنة بشكل تدريجي يعني مناهضا مأساها جدا للقطاع الخاص يدخل مجال جديد عليه طالما انه ان يجبر على بيع متر المياه النقية بخمس ثمنه كما يحدث حاليا.

ويقول ان الدولة هي الكاسب الأول من تعديل التعريفة حيث سيتم الحفاظ على ثروة مهددة لتجنب ما يسمى بالمجاعة المائية حيث تحتاج مصر عام ألفين إلى ما يتراوح من ٦٣ إلى ٧١ مليار متر مكعب لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاستخدام الصناعي والمنزلي واستصلاح الأراضي.

قيود إجتماعية

ويقول ان المستهلك هو المستفيد الأول من رفع تعريفة المياه حيث ينعكس على زيادة جودة المياه وتقلوتها والحفاظ على اصول المحطات التي هي ملك للمواطن دافع الضريبة.

وعن تفكير الشركة في تكرار تجربة (ببا) يؤكد الدكتور محبت كروان استعداد شركته لتكرارها كما انها انشأت محطة مياه مصنع أسمنت سيوط وتديرها حاليا ويرى ان التجربة تحقق فوائد للدولة والمواطن وللشركة التي تحقق منفعة اقتصادية على المدى الطويل، بالإضافة إلى إمكانية إدارة محطات بطاقات أكبر حيث يتم التحكم في المحطة بالحاسب الآلي الذي يعطى سيطرة كاملة بعدد عمالة أقل حيث وفرت الشركة ثلث للعمالة المستخدمة في محطات مشابهة لمحطة «ببا» بجانب استفادة المحليات من هذه التجربة بشكل كبير حيث ينص التعاقد على ان تتولى الشركة مهام تدريب العمالة المحلية على الأسلوب الأمثل التشغيل والصيانة الوقائية.

وعن تجربة تحمل القطاع الخاص مسؤولية الإدارة والتشغيل والصيانة يقول الدكتور كروان انها صعبة في اولها خاصة وان المياه مدعمة بشكل كبير من الدولة وهو ما يقلل أي ربحية متوقعة من بيع المياه وقد وصلت تجربة النفقات والإيرادات وهو ما تكفي به حاليا نظرا لطبيعة التجربة إلا انه يرى ان الشركة تحقق مكاسب على المدى البعيد، فمقدر للصعوبات التي واجهتها الشركة إلا انها سيكون لها للسبق في هذا المجال وستحصل على خبرات تؤهلها إلى إقتحام المجال بعد ان تحسن الظروف بمعنى ان المكاسب المتوقعة تستحق هذه المخاطرة علما بان الشركة لا تخسر في هذا العقد ولا تكسب ايضا إلا اننا نكسب ثقة الجهات الحكومية بما يجعلها تتعامل معنا بشكل مستمر.

ويرى ان الحكومة سوف تلجا على المدى الطويل إلى تسعير المياه بقيمتها الحقيقية لتقليل مأساها وتغييرها سرورعب جديدة في نفس المجال ويضرب مثل بإستحداث أنظمة جديدة لتحقيق أكبر قدر من الإستغلال لكميات البترول المستهلك بدون أي إهدار لأن البترول يباع بقيمته الحقيقية وهو ما يمكن ان يحدث مع المياه إذا ما تم بيعها بنفس قيمتها حيث سيغير المستهلك من سلوكه المسرف لأنه يدفع ثمن كل نقطة مياه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	١٥٠١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

اختلفت الآراء حول الطريقة التي يتم بها خصخصة قطاع المياه أو حتى الإبقاء عليه إلا أن الأمر المؤكد أن القاطرة تسير نحو طريقها المرسوم لإفساح المجال للقطاع الخاص ليمارس دور (السقا) في أزمنة سابقة ولكنه في هذه المرة (سقا) القرن الحادى والعشرين..

م. فتحي قزمان

الحل لمشكلة المياه هويبيعها بتكلفتها الحقيقية

للمتر ويرى ان يستمر هذا السعر لفترة تتراوح ما بين ٥ إلى ٧ سنوات حتى يصل السعر الى التكلفة الحقيقية على أن تتحمل الحكومة الفارق خلال هذه الفترة الإنتقالية ما بين التكلفة الحقيقية والسعر الأولى. ويقول أنه يمكن أن يتم الإتفاق مع الشركات الخاصة على تشغيل محطات المياه لمدة ٢٥ سنة تعود بعدها الملكية للحكومة.

ويؤكد أن السماح للقطاع الخاص بافتتاح هذا المجال تضمن تغطية حاجة الجمهورية من مياه الشرب بشكل سريع جداً إذا ما تم تطبيق نظام الـ B.O.T إنشاء - تشغيل - نقل ملكية بحيث يسترد القطاع الخاص ما أنفقه في الإنشاء خلال سنوات التشغيل إلا أن ذلك لم يتم مرة واحدة ولكن على مراحل سيكون أولها هو خصخصة الإدارة والتشغيل والصيانة كما يمكن تقديم قروض للقطاع الخاص لإنشاء محطات تشجيعاً له على دخول هذا المجال الجديد.

المهندس طلعت أبو سعدة نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية والرئيس السابق للجهاز التنقيضى لشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى يرى أنه من غير المقبول اجتماعياً أن تسمح الحكومة لشركة خاصة

أن تبيع متر المياه بسعر التكلفة الذى يصل إلى جنيه للمتر بينما يتم بيعه حالياً بـ ١٥ قرشا كما ستواجه مشكلة إذا ما سمحنا ببيع المياه بسعر تكلفتها من محطة ما بينما ندعم سعر المياه في محطة مجاورة حيث يعارض هذا مبدأ المساواة.

ويقول أن القطاع الخاص في شرم الشيخ يبيع متر المياه بـ ٥ جنيهات للفنادق والقرى السياحية وهو ما لا يتحملة المواطن العادى.

ويتبنى نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية أى التدرج في رفع سعر المياه بمعنى أن الحكومة عندما تسند لشركة قطاع خاص مسئولية تشغيل وصيانة محطة مياه شرب عليها أن تتفق معها على زيادة غير كبيرة على التعريفة ولن يجد المستهلك مانعاً من تحمل الزيادة إذا ما تحسنت الخدمة ولكل: السعر الأولى ٥٠ قرشا

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع المياه
المصدر :	الأهرام
أحمد نصر الدين :	اسم كاتب المقال :
رقم العدد :	٤٠٧٤٦
تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٦/٢٤

في مؤتمر «السياسة المائية في مصر بين الترشيد والتسعير»

هل تدخل المياه دائرة الخصخصة ؟

اجماع من الحاضرين على رفض مبدأ تسعير المياه بصفة مطلقة لأن المياه وإن كان يمكن اعتبارها سلعة اقتصادية نادرة إلا أنه وفي نفس الوقت لا يمكن معاملتها معاملة بقية السلع التجارية وحتى لا يضر بسوقها مبدأ الاحتكار ومن ثم قصر استعمال المياه لجميع الأغراض على المستهلك القادر ماديا فقط وهو نفس المبدأ المرفوض دوليا وحتى لا تقوم بسببه حروب بين الدول التي تملك والتي لا تملك.

لكن ما هي حكاية تسعير المياه في مصر ؟

القضية والسياسة الخارجية

أول الفكرت حسن لويطاب مجلس الوزراء ونخبة العملية التسعير في اقتصاديين اثنين عندما عرض حقيقة الجوانب الخارجية الخاصة بملاحة مصر بشل حوص قبل خاصة فيما يتعلق بما تبذله الجهات المعنية لمصر من ثائرة لانتفاضة بينها وبين دول الحوض بصفة عامة ودولة النيج بصفة خاصة بهدف نواتي علم هو عدم تمكن مصر من الحصول على نصيب عادل من الحصص من مياه النيل لضمان استمرارية في مواصلته عليه لتوفير المياه والكهرباء لليونان.

هكذا أثار وضعا في الاعتبار إلى جانب هذه الحقوق تعدد السكان للترديد في مصر ومصلحة إفريقيا الزراعية واكتفى هذا الفكر حسن لويطاب على اعتبارات عديدة منها الاستقرار السياسي في كل دول الحوض والاتفاق الجماعي على تقديم الحقوق لمعادل الحصص التي والنظر بين الاعتبار في حقيقة أن مصر دولة صاحب وليس لديها موارد مائية أخرى كبقية دول الحوض وأن التعاون الأفريقي هو الأجدى وليس التفاوض مع دول خارج الحوض لا تراعى المكافئة السياسية قصيرة الأثر.

المياه هي العنصر الحاكم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الباشطة في نظام أي دولة. لذا كان مؤتمر السياسة المائية في مصر بين الترشيد والتسعير الذي عقدته جامعة قناة السويس فرع بورسعيد وعلى مدى أكثر من ١٥ جلسة عمل شهيته أيام المؤتمر الأربعة والذي عقد في بورسعيد وتم خلاله مناقشة أكثر من ٢٥ بحثا ودراسة اقتصادية وفنية واجتماعية لقضية المياه بصفة عامة وطرق الترشيد في الاستهلاك بتحديد تحريمه محدنة لتكلفة نقل المياه من قنواتها إلى شبكات التوزيع بصفة خاصة وإن كان هناك

ومن أمثلة ذلك عهد BO

ولما كانت هذه هي التصورات الخاصة بفتح باب الخصخصة في مجال مياه الشرب لما في حكاية الترشيد وكيف ينفذ ومتى تحقق سياسة التسعير.

الجانب الآخر

أشار المؤتمر إلى ضرورة دراسة بعض الحقائق الأساسية لتعمية المياه والمراسل لائتي لتكلفة مصر بكل جوانبها. لذا حشد المؤتمر علماء ومكثمين متميزين لشرح أبعاد القضية وحتى تكون هناك عطية استنارة واسترشاد كملين عن وضع دراسة سياسية لتسعير من قبل الترشيد وفي مجال مياه الشرب فقط وحتى يعلم كل مواطن في مصر إلى جانب اتخاذ القرار وتبذل السياسة الترشيدية على جميع الأصور للتطبيق بهذه القضية الجارية.

وإذ شارك في المؤتمر الكاتب محمد سعيد أحمد والكاتب عبد الله عودة والفكرت أحمد دويدار رئيس جامعة قناة السويس الأستاذ وخبره بالسياسة للقرية المصرية ومنهم الدكتور ضياء الدين القصوي رئيس بولس للركز القوي لأمور المياه والكاتب محمد رافع عبد الحفيظ ورئيس معهد بحوث المياه والبيئة بحجي عبد العزيز رئيس مصلحة الري بوزارة الأشغال العامة

والإدارة المالية

والدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الأزهر بخير القسطنطين الدوي والكاتب بيا، الدكتور رئيس السياسة بحسب الشعب هو حسن أبو طالب الخبير بمرکز الدراسات السياسية بالأهرام والكاتب فاروق عبد القادر عميد خبطة بورسعيد والفكرت حسن حسن إبراهيم رئيس قسم الاقتصاد كلية تجارة بورسعيد

وبداية من الجلسة الأولى أعلن الرئيس محمود السرجاني رئيس اللجنة القومية لمياه الشرب والمرور أن مصر تنتج ٤ مليارات متر مكعب من مياه الشرب سنويا في مصر على من العمل على وإن كانت تصل إلى بعض المحافظات إلى ١٥ ليرا المتر يوميا في محافظات أخرى. أما المدن التي تقل عن ١٠ متر ألفا ليرا يوميا وإلى الألف الذي يوجب ظلا في الجليل الاستهلاك المياه التي ينتظر توفيرها عنها أكثر من ١٥ جهة بينها حالة من الشكاف القدم ما جعل من تقابل القائد الذي يصل في بعض المناطق إلى أكثر من ٥٠٠ عملية تحلية ومعدل القائد العالي السليم لايزيد على ٨٠ فقط والحقيقة الغريبة التي أعطاها الرئيس السرجاني هي ثبات نسبة معدل استهلاك جميع المصريين من المياه في أيام الجمع والأجازات وبشيء أيام الأسبوع ما يعني أن القائد مستمر وإلا فلماذا ؟

خصخصة أم لا ؟

طرح المجلس للهندس السرجاني وبشأن مجلس أعلى المياه لتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع والتسعير وإن كان يرجع خصخصة جانب رئيسي من أعمال إنتاج وتوزيع المياه واقتصر ذلك مراد فبن متميز عن الأهل فهما يقضي بأن نقل ملكية الأصول مع المكونة في حين تنتقل الملكية الحزنية إلى المصلحة بصفة مؤقتة إلى القطاع الخاص من خلال زوائد على الخدمات والإدارة والإيجار حيث ينفذ القطاع الخاص لسياسات الدولة بعض الخدمات مثل تربية السمك وإعمال الفوتير وتصميمها وإقامتها بأعمال المصلحة والأصنامح والملاحة أما الراد الثاني فموجبه نقل ملكية الأصول مع القطاع الخاص لفترة يقدم خلالها الخدمة المستغنين وقد تنتقل الأصول إلى الحكومة أو القطاع الخاص في نهاية فترة الخدمة أو تنتهي الأصول منملاتها

نقطة خبير سياسي

ولما كانت مسئلة النيل بين مصر ودول الحوض هي من قبيل المسائل الاستراتيجية فإن للتقرير حرس على استضافة الخبير السياسي الدولي الدكتور عبد الله عودة الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والذي استأجر إلى بضي وروضع القضية من جواب كثيرة منها في قضية المياه ليست من قبيل القضايا العامة بل هي قضية صميمية وإذا كان النيل أحد بؤائد السياسة والعلاقة الأفريقية للصراع فإن الدكتور عبد الله عودة يرى أن التضامن والتعاون مهمات كانت دول الأفريقية من واقع المساواة والقضية والأحترام للتبديل مهما كانت هناك اختلافات وجهات النظر يجب أن

يحل هو الليسا السائد واستعرض الدكتور عبد الله عودة

عصود دور المؤسسات الاقتصادية في التعاون الخطة في التعاون مع هذه الدول منذ فترة ما بعد الحرب إلى تاريخ الحديث ضاريا للث المرفوض والتوسيع الجديدة كإفريقية والري وفرة المياه وإفريقية السياسية والأفريقية أيضا لاستحداث أن تصب فية الانتشار. الأفرقة وإذا فهو طالب بتوثيق وتصحيح هذه العلاقات بعد أن انت الصراعات الخاصة بالتنازع بين ضفي العالم في فترة الحرب إفرقية في الحوض ومن وثيقة في جعفر هذه العلاقات

ومن المرفوض أن تشرشل رئيس الوزراء السرجاني في المؤتمر الاستعماري له مذكرة توصح هذه السياسية إلى مدات مكررا للتوقيع على الأفريقية عندما قال: إن دور النيل كالقشة خذوها في أتوبيا الجملة. وسلبها في السودان وشعارها في مصر

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد نصر الدين
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياه	رقم العدد :	٤٠٧٤٢
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٦/٢٤

المسألة الاقتصادية:

أما الدكتور حسين حسني إبراهيم ورئيس قسم الاقتصاد بتجارة بورسعيد فقد طالب بشروية النظر لقضية المياه وخاصة مياه الشرب في مصر مع الالتزام بخدمة رفع الكفاءة الانتاجية لوجعات لتتاج المياه والترشيد في استخدام موكدا ان النظرة الاقتصادية للمياه ترى انها سامة ضرورية ليس لها بديل وتحريك اسعارها ان يحجب القالب وان يكون له تأثير على تشجيع معدل نمو الاستهلاك ويرى ان الخصخصة في مجال المياه ان تحقق في كفاءة اقتصادية أكثر من تلك التي تستطيعها الدولة لأن حجة الربحية وحتمية تحقيقها من جانب القطاع الخاص سوف تؤدي إلي حدوث خلقة في الاستثمار ، بحيث لايتحمل المواطن البسيط نفس القدر الذي يتحمله المواطن القادر وعلى ان يتحرك هذا السعر مع مستوى الدخل للفرد له كما انه يؤكد عدم استدامة أي دولة من الدول التي طبقت سياسة تحرير الاسعار لوفد زيادة الاستهلاك اذا فهو مطالب ايضا بضرورة الابقاء على ملكية الدولة لرافق المياه والصرف الصحي وان تقتصر الخصخصة على جانب تحميل الفواتير او الصيانة والعلاجة والاصلاحات الضرورية.

أما الدكتور ضياء الدين الفومسي نائب رئيس مركز البحوث المائية فيرى ان حسابات هذه العلقات تقوم على افسر واقعية تقدر بحسابات كمية المياه اللازمة لانتاج متطلبات الغذاء والكساء والطاقة والشرب وبمدي استهلاكه المحسوب من قبل جهات الاحصاء الرسمية المركزية في مصر المسبوبة والمقدرة بدقة ومن خلال برامج حسابية دقيقة.

أما المهندس يحيى عبد العزيز رئيس مصلحة الري فقد استعرض لاسم المؤتمر اهم صلاحيات وإعداد السياسة المائية والانتاجية للمياه حتى عام ٢٠١٧ مؤكدا ان الموقف المائي المصري قد اقترب بشدة من خط الفقر المائي وان سبلية الاستعراض واعادة استخدام المياه لاكثر من مرة وبمضها طبيعي مثل استعانة مياه الصرف الزراعي في الصعيدي إلي النيل مرة أخرى وبالمعالجة في فوجي البحري هي التي خلقت حتى الآن من حدة المشاكل.

أما الدكتور بهاء الدين القنبري رئيس مركز الدراسات السياسية بحاسي القصر فهو يرى ان الأمر أكبر من ذلك وعندها يستعرض من تاريخ الحركة الصهيونية وكيف وضعت عينها علي المياه العربية قبل قيام دولتها في فلسطين.

وطالب بضرورة توعية المواطن المصري للمخاطر علي المياه تلك الترهة لثائرة وتولية وعيه عند التعامل معها كزراع في حقل أو عامل في مصنع أو سائح في بيئة مطلقا في نفس الوقت بضرورة البحث من حلول غير تقليدية لحل المشاكل المائية.

البعد السياسي الدولي:

أما الكاتب محمد سيد أحمد فويري ان قضية المياه حقيقية وستزداد تعقيدا بالدخول في القرن القادم والربط بين السلام في بقاع كبيرة من العالم وبين توفير المياه للعذبة التي يبحث عنها فلم الإنساني الآن ليس علي الأرض وحسب ولكن في المريخ وللمفسر والكواكب الأخرى وهذا يؤكد من وجهة نظره ضرورة الانتباه وإرساء جميع القضايا المائية علي جميع المستويات البعدين العربي والافريقي في ضمنه في مصر التي يجب بوجها ان تضمن مواردها ومائتي مواردها المائية من خلال تعاون دائم والحمل وتون المرور بالتجارب التكنولوجية غير الناجحة للمبروعات المشتركة بينهما وطالب بالتجديد السياسي الدولي بضرورة اشتراك العالم المصري والعربي في إيجاد حلول لوجيا عربية خالصة ومتقدمة وبمودة من الاقتصاد العربي فخصم سواء لتحتية مياه البحر أو نزاع الصحراء لتوفير الأمن الغذائي.

وطالب العرب بأن يدعو جميعا حثيحية للتعاون الوثيق والحقيقي لتأمين الأمن الغذائي العربي المشترك الذي لن يتحقق بدون تأمين البعد المائي مشجرا في نفس الوقت إلي رفض أي محاولات دولية لتسيير المياه أو ليجاد سوق اقتصادية لها لأن ذلك سوف يجعل من العرب التي تهدم العالم بسبب المياه لرا لاظر منه وذلك من جزء من الأرصدة العربية لشخصية لحل المشكلة المائية من خارج برامج الترشيح ذاتها

وأكد محمد سيد أحمد ان جميع القوى السياسية في العالم التي تدعو لبيع المياه هي قوى معادية للعرب وللمصر ويجب الانتباه والترصد لكل هذه الحركات

قطاع الكهرباء

الخصخصة

في مصر

قطاع الكهرباء

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قطاع الكهرباء والاتجاه نحو الخصخصة	أحمد خليل الضبع	ملف الاهرام الاستراتيجى	١٣	١٩٩٨	٢٤٠
٢	١٥ محطة كهرباء قطاعا خاصا حتى عام ٢٠٢٠	المجلة	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٣	١٩٩٨/٨/٣	٢٤٦
٣	شركات الكهرباء متى تطرح للبيع ؟	محمد النجار	العالم اليوم	٢٣٩٨	/١٢/١٤ ١٩٩٨	٢٤٨

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضيع
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	١٣
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

قطاع الكهرباء والانجاء نحو التخصيص

أحمد خليل الضيع

العامه للكهرباء المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧٦ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة إلى الأموال التي تخصصها لها الدولة، وتتكون مواردها من المبالغ المخصصة من الدولة، وحصول بيع الطاقة الكهربائية، ورسوم أسعار التيار الكهربائي التي تلتزم بها الحزامة العامة نتيجة بيع التيار لأغراض التنمية بأقل من التكلفة الحقيقية، وحصول نشاط الهيئة ومقابل الأعمال أو الخدمات التي تؤديها للغير في الداخل أو الخارج، وما توفره الدولة للهيئة من قروض، والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها، وأخيراً الهبات والاعانات. وقد عدلت هذه الاختصاصات بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ عقب صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية، وإشراك هذه الهيئة على شركات التوزيع التي تقوم بشراء وبيع التيار الكهربائي، والتي أُنشئت بقرارات مجلس الوزراء أرقام ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧ لسنة ١٩٧٨، والتي نصت على أن يكون غرض هذه الشركات هو توزيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين على الضغوط ١١٠، ٢٢٠ فولت، وإنتاج وبيع الغاز، وأن تقسم رؤوس أموالها بين المساهمين على النحو التالي: ٧٠٪/ لهيئة كهرباء مصر ١٥٪/ لجهات الحكم المحلي ١٥٪/ تطرح للاكتتاب المواطنين والمعلمين في الشركة. كما نصت تلك القرارات على قيام هيئة كهرباء مصر بنطاق تلك الشركات، هي البحوث والتطوير، والتدريب الفني والإداري، والمشريات الخارجية والصفقات الدولية، وعقد القروض الخارجية وإدارة الاستثمارات، وتنظيم عمليات الصيانة الأساسية وأعمال المرافق التابعة للأعمال الكهربائية، على أن تتحمل تلك الشركات بتكاليف الخدمات التي تؤديها لها الهيئة في هذا الخصوص.

ولتهيئة الإطار التشريعي لتحقيق تلك الأهداف، أحالت الحكومة في أوائل مارس الحالي مشروع قانون بعض الأحكام الخاصة بشركات توزيع الكهرباء ومطحات التوليد وشبكات النقل وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦. وسوف نستعرض في هذا المقال التطورات التشريعية التي مر بها قطاع الكهرباء وسما مشروع القانون الجديد وأهدافه، والأوضاع التشغيلية والمالية لشركات توزيع الكهرباء، وأخيراً مناقشة مستقبل قطاع الكهرباء في مصر بعد هذا القانون من خلال عرض الإيجابيات المتوقعة حدوثها بعد العمل به، فضلاً عن طرح عدد من التساؤلات التي أثارها المشروع.

التطور التشريعي :

وقد مر قطاع الكهرباء بتطورات تشريعية هامة، وخاصة منذ بداية السبعينات حيث تم إنشاء هيئة كهرباء مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، والذي نص في ذلك الوقت على أن تتولى الهيئة تنفيذ مشروعات إنتاج القوى الكهربائية ونقلها، وإدارة مطحات الكهرباء، وتشغيلها، وتنظيم حركة الأعمال على الشبكات الرئيسية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها، وإجراء الدراسات والقيام بأعمال الخبرة وتنفيذ المشروعات التي تدخل في اختصاصها. على أن تكون رأس المال للهيئة من أموال المؤسسة المصرية

لقد أصبح قيام الحكومات بخصخصة المشروعات العامة وخاصة في قطاعي الاتصالات والكهرباء، اتجاهًا عامًا متزايدًا في الآونة الأخيرة، حيث شرعت العديد من دول العالم في خصخصة مشروعات الكهرباء المملوكة لها، إلى جانب السماح لقطاع الخاص بإنشاء المشروعات بنظام البوت وغيره، هادفة من وراء ذلك لتحقيق العديد من الفوائد، من بينها تخفيض الأعباء عن الموازنات الحكومية، ورفع كفاءة تلك المنشآت، وخاصة في روسيا ودول الكومنولث وفنزويلا والبرازيل والمغرب، إلى جانب عدد كبير من الدول المتقدمة. وفي مصر، بعدما حقن قطاع الكهرباء -تقديماً ملموساً- وخاصة خلال السنوات الماضية، وبالتحديد من عام ١٩٨٢ وحتى الآن، ثقل أعباء في زيادة القدرة المركبة لمحطات التوليد من خمسة آلاف ميجاوات عام ١٩٨٢ إلى حوالي ١٥ ألف ميجاوات عام ١٩٩٧ وزيادة الطاقة المتاحة من ١٨ مليار كيلووات ساعة إلى ٩٠ مليار. هدفنا لتكثيف في إطار برنامج الخصخصة إلى تحويل الهيئات العامة الاقتصادية الحكومية الشلات والأربعين إلى شركات مساهمة قادرة على زيادة ربحيتها وسداد القروض المستحقة عليها دون الحاجة إلى الاقتطاع من موازنة الدولة، وبما يشكل زيادة مساهمة القطاع الخاص وتحقيق استثمارات قطاع الكهرباء في الحطة الخمسية الرابعة ٩٧ - ٢٠٠٠، والتي تبلغ نحو ٢٨.٧ مليار جنيه حتى يمكن زيادة الناتج الإجمالي للقطاع من ٤.٢٢ مليار جنيه إلى ١٠.١٥ مليار جنيه في نهاية الحطة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضيع
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	١٣
المصدر :	ملف الأهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

وهذه الشركات هي :

- ١- شركة توزيع كهرباء - القاهرة. ورأسها ٣٣ مليون جنيه، وتغطي مدينة القاهرة وضواحيها واستغادها في محافظة القليوبية والجيزة (القاهرة الكبرى)، ومقرها مدينة القاهرة.
- ٢- شركة توزيع كهرباء - مصر الوسطى ورأسها ٢٨ مليون جنيه، وتغطي محافظات الفيوم والجيزة وبنى سويف والنيا وأسيوط والوادى الجديد، ومقرها مدينة المنيا.
- ٣- شركة توزيع كهرباء - الاسكندرية ورأسها ٢٣ مليون جنيه وتغطي مدينة الاسكندرية وضواحيها، ومقرها مدينة الاسكندرية.
- ٤- شركة توزيع كهرباء - الوجه البحرى ورأسها ٦ ملايين جنيه، وتغطي محافظات دمياط والدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والشرقية والنيروية، ومقرها مدينة طنطا.
- ٥- شركة توزيع كهرباء - البحيرة والمنطق الشمالية والشرقية ورأسها ١.٥ مليون جنيه، وتغطي محافظات البحيرة ومطروح ومدينة التحرير، ومقرها مدينة ومنهور.
- ٦- شركة توزيع كهرباء - القناة ورأسها ٦.٥ مليون جنيه، وتغطي محافظات بورسعيد والسويس والاسماعيلية والشرقية والبحر الأحمر وسينا، ومقرها مدينة الاسماعيلية.
- ٧- شركة توزيع كهرباء - مصر العليا ورأسها ١٨ مليون جنيه وتغطي محافظات سوهاج وقنا وأسيوط ومقرها مدينة أسيوط.
- ثم تم تقسيم شركة توزيع كهرباء - الوجه البحرى إلى شركتين: الأولى شركة توزيع كهرباء - شمال الدلتا، والثانية شركة توزيع كهرباء - جنوب الدلتا لتصبح شركتان التوزيع ثمانى شركات بدلا من سبع.
- وفى عام ١٩٩٩، صدر قانون خصخصة الهيئة رقم ٢٠٠، والذي نص على انشاء الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية، ونص في مادته الثانية على أن تحمل الشركة القابضة

محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليها ومنذ هذا التاريخ أصبحت شركات توزيع الكهرباء تابعة للشركات القابضة وبالتالي وزارة قطاع الأعمال العام بدلا من وزارة الكهرباء، وذلك بنص القانون. بعدها صدر القرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٩٢ بتعيين أعضاء الجمعية العامة للشركة القابضة وحدد عضويتهم بالقرار رقم ٣١٧٦ لسنة ١٩٩٥. وفى عام ١٩٩٢، صدر قرار رئيس مجلس الإدارة وزير قطاع الأعمال العام رقم ٢٠ بتعديل اسم الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية إلى شركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٧ بدمج كل من الشركة القابضة للانشاءات والصناعات الكهربائية (البيجيت - كهروميكا - هايدليكو - الماكوا، فى الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية، ونقل كل من شركات قطاع الأعمال العام التابعة للتشبيد (المشروعات الصناعية والهندسية - القاهرة العامة للمقاولات - النصر الصلة للأعمال المدنية - الشركة العامة للانشاءات وولان) إلى شركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية، وبذلك أصبح عدد الشركات التابعة ١٦ شركة، وحدد رأسمال الشركة الرخص به ببلغ ١٢٠٠ مليون جنيه، والمصدر ببلغ ٧٦٩.٦٥٥ مليون جنيه موزعة على ٧٦٩٦٥٥ سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠ جنيه، وبلغ عدد العاملين بشركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية والشركات التابعة الـ (١٥) ٨٥٢٣٥ عامل (وذلك بعد ما تم بيع ٨٥٪ من أسهم شركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية فى شركة الماكوا لقطاع الخاص وفروجه من إطار العمل بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٩).

ثم صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ بإجراء تعديل لاختصاص هيئة

كهرباء - مصر، وأهم ما اضافته هذا القانون هو إجازة منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب لاتساع وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء، دون التقيد بأحكام القوانين رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ بشأن منح الامتيازات، تلاه القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والذي جاء مكملا للقانون السابق في السماح للقطاع الخاص بإقامة محطات توليد الكهرباء، وتوريد الطاقة وبيعها عن طريق شبكة هيئة كهرباء - مصر.

مراحل القانون الجديد :

- ١- وقد أحالت الحكومة فى أوائل مارس الماضى إلى مجلس الشعب مشروع قانون يبيض الأحكام الخاصة بشركات توزيع الكهرباء، ومحطات التوليد وشركات النقل وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩، والذي يتكون من ٧ مواد وأهم ما جاء به.
- ١- نقل تسمية شركات توزيع الكهرباء. الثمانى من الشركة القابضة إلى هيئة كهرباء - مصر.
- ٢- ضم مناطق الكهرباء - السبع يا تشملها من محطات توليد وشبكات نقل إلى شركات توزيع الكهرباء. الكتلة فى تلك المناطق مع ضم كل من منطقة كهرباء - الدلتا، وما تشتمل من محطات توليد وشبكات نقل إلى شركتى توزيع كهرباء - شمال وجنوب الدلتا لتتضمن المنطقة والشركتان فى شركة واحدة.
- ٣- زيادة رأسمال الشركات الجديدة للجمعية بتمويل صافى قيمته محطات التوليد وشبكات النقل التى ضمت إليها مع التحقق من صحة تقدير صافى القيمة طبقا للقوانين الصادرة فى هذا الشأن، ووضع النظام الاساسى للشركات الجديدة بما يتفق وما طرأ عليها من تغيير، ومضى على هذه الشركات أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوسعة بالأسهم والشركات ذات المستوية المحدودة وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

199A

أولاً: أوضاع التشغيل :

تتبعاً: الأوامر التالية:

٣- إن توحيد التوليد وال

4- رفع كفاءة اخصائى

0.00

- يضاف إلى وأعماله

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضيع
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	١٣
المصطلح :	ملف الاكراه الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

الحكومة بطرح نسب من أسهم تلك الشركات للبيع، خاصة وأن الدلائل تشير إلى أن النية متعقدة على طرح ٢٠٪ من الأسهم في البورصة. وحقيقة فإن الأوضاع المالية لتلك الشركات تشير القلق، وهو ما يتضح من استمرارها لبعض المؤشرات الزائدة والتشهير السنوي للشركة القابضة لعام ١٩٩٦/٩٥ وأهمها:

- انخفاض معدل العائد على الاستثمار إلى ٢.٧٪، وهي نسبة منخفضة جداً بالمقارنة بمعدلات الفائدة على الودائع في البنوك والتي تصل إلى حوالي ١٠٪، فضلاً عن اتجاهها للانخفاض حيث كانت ٢.٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤.

- انخفاض معدلات الربحية إلى إجمالي المبيعات بلغت ٤.٥٪ مقارنة بالمدى الأدنى للمقبل من الناحية الاقتصادية والتي يبلغ حوالي ٨٪، فضلاً عن اتجاه ذلك المؤشر للانخفاض أيضاً حيث كان ٥.٣٪ العام السابق.
- انخفاض معدل دوران الأصول وكذلك معدل دوران الأصول المتداولة إلى أقل بكثير من النسب للمقبولة اقتصادياً.

- التدنى الشديد لنسب السيولة في تلك الشركات حيث تصل إلى ٩. مما يترتب عليه عسر مالي ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة أهمها طول فترة تحصيل المبيعات الأجلة إلى ما يقارب العام في حين أن الفترة للمقبولة لا تزيد عن شهر، وهو ما يؤدي إلى قيام تلك الشركات بعدم التسديد في المواعيد وطول فترة الرفع أيضاً المتصل إلى ٣٠ يوم.

- الارتفاع الكبير في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول حيث تصل النسبة إلى ٧٧.٩٪، ويرجع ذلك لتضخم إجمالي مدفوعات شركات التوزيع حتى وصلت إلى حوالي ٦.٦ مليار جنيه. وفي مقابل ذلك فإن تلك الشركات تلتزم للقرض يبلغ كبير، يزيد عن ٥.٦ مليار جنيه.

مستقبل قطاع الكهرباء في ظل القانون الجديد :

بالرغم من أن القانون الجديد لم يأخذ بتغيرات جذرية باستثناء ما يتعلق بجمع جهات التوليد والنقل والتوزيع في شركة واحدة، إلا أنه أثار العديد من التساؤلات في مختلف القضايا المتعلقة بمستقبل الطاقة الكهربائية في مصر. ولعل هناك قدراً من الاتفاق على أن القانون الجديد سيؤدي إلى تحقيق عدد من الأهداف الإيجابية والتي من أهمها خفض الأعباء التي تتحملها الموازنة العامة تجاه هيئة كهرباء مصر، وتقليل الفاقد في الطاقة، وتحسين كفاءة توصيل الخدمة للمستهلكين، إلى جانب أن عودة شركات التوزيع لتجارية هيئة كهرباء مصر بدلاً من الشركة القابضة ووزارة قطاع الأعمال العام هو تصحيح للأوضاع. فمن الناحية المالية، فالهيئة هي الجمعية العمومية الحقيقية لتلك الشركات حيث تحتل ٧٠٪ من أسهمها. ومن الناحية الفنية فإن من الطبيعي أن تتحول للهيئة سلطات الإشراف المالي والفني حتى يمكن التنسيق بينهما، وما يضمن تحقيق نتائج التشغيل والميزانية بصورة أكثر كفاءة مما سوف يساعد الهيئة على إصلاح أوضاع تلك الشركات من النواحي المالية والفنية.

فضلاً عن ذلك، فقد سمح القانون والقوانين السابقة لقطاع الخاص والشركات الأجنبية بإنشاء محطات توليد الكهرباء، بنظام البورصة، والاستثمار في الشراء وأسهم تلك الشركات، عندما يتم طرح حصص من أسهمها للبيع في البورصة سيترتب عليه عدد من الفوائد، أهمها زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال الطاقة الكهربائية في مصر، مما سيؤدي إلى تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة في تحمل تكاليف إنشاء محطات التوليد في المستقبل خاصة الارتفاع الكبير في تكاليف إنشاء تلك المحطات، حيث تصل

تكلفة إنشاء المحطة إلى ٧٠٠ مليون دولار، وهو ما يصعب توفيره من موارد محلية ولاسيما وأن الحكومة تتبع سياسة تهدف إلى تضيق الاقتراض الخارجي في أضيق الحدود. بالإضافة إلى أن حصة بيع أسهم تلك الشركات ستؤدي إلى توافر موارد للحد من مشكلة السيولة التي تعاني فيها تلك الشركات، وبالتالي سيتمكنها من إصلاح هيكلها التمويلي واستكمال أعمال الصيانة والتطوير، فضلاً عن أن دخول شركات عالية كبرى للعمل في مصر سيؤدي إلى نقل الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة، ولعل استمرارها لتجربة قيام القطاع الخاص بإنشاء محطات توليد الكهرباء، نظام BOOT، سيسهل بعض الدلائل الإيجابية. فقد قررت الحكومة منذ ما يقرب من العام السماح للقطاع الخاص بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء، بنظام (البورصة) بصيغة كمرر بطاقة قدرها ٦٥٠ ميجاوات، على أن تتولى ملكيتها للحكومة خلال مدة تتراوح ما بين ٢٠، ٢٥ عاماً ثم تنصفها إلى تسع شركات كبرى فازت إحداهما بالعطاء. بسعر توليد للطاقة بلغ ٢.٦ سنت طوال مدة العقد على أن تنتم وزارة البترول بتحويل الغاز للشركة بسعر ١٤.٩ قرص للمستهلك المكعب لكل كيلووات ساعة، ما يعد مؤشراً إيجابياً على إقبال الشركات العالية للاستثمار في قطاع الكهرباء المصري، وهو ما شجع الحكومة في الحقيقة على الإقبال على خطوة الدخول بجدية في خصخصة شركات توزيع الكهرباء، وكذلك طرح عشرة محطات أخرى لتوليد الكهرباء بنظام (البورصة) للقطاع الخاص وهي ست محطات بخارية بشرف الشيخ والعريش وسفاجيا وخليج السويس والطبعة ونوشكي، ومحطة بطاقة الرياح بالبحر الأحمر ومحطتان غازيتان بالنيوابة وشمال القاهرة ومحطة أخرى بجبل الجلالة بالسويس.

الموضوع الرئيسي :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضيع
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	١٣
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

تؤدي إلى زيادة الكفاءة أم أن هناك خصوصية للحالة المصرية خاصة وأنه لازالت هناك تساؤلات مثارة في تلك الدول حول الشكل المناسب لنقل الملكية ودور الدولة في المستقبل في هذا القطاع؟

كيف استعدت الحكومة لمواجهة الأعباء المالية والتقنية والإدارية الناتجة عن دمج المناطق بما تشمله من محطات توليد وشبكات نقل إلى شركات التوزيع.

هل سيؤدي طرح مجموعة من محطات توليد الكهرباء - بنظام البروت بالتراف مع طرح أسهم تلك الشركات إلى تعطيل عملية بيع الأسهم، أم سيحتق ذلك على نظرة الشركات الأجنبية للاستثمار في المحطات والشركات على أنها بهذا الإعلان أم متكاملان؟

هل ستقوم الحكومة قبل طرح تلك الشركات للبيع بغض اشتراكات المديونية بينها وبين الهيئة والشركات، حيث أن الشركات دائنة للحكومة ووزارة البترول دائنة للشركات، في حين أن الحكومة دائنة للهيئة والهيئة دائنة للشركات؟ أم أن الحكومة ستستبدل ديونها من حصة بيع أسهم الشركات بعد بيعها؟

هل يعني التزام الشركة الأجنبية بالسند إليها عملية إنشاء محطة سيدي شريف بنظام البروت بتوريد الكهرباء - بالدولار وشرائه - الفاز بالجنيه، أنها ترفع على انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار في المستقبل بما يعني تحقيقها لأرباح إضافية ناتجة عن تغير سعر الصرف؟

هل يكفي قيام الحكومة بإنشاء أمانة فنية لتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وتضمين نشر أجهزة مراقبة التلوث والانبعاثات الحرارية، في تعميم السلطات الرقابية على القطاع الخاص للتوسع ظهوره في قطاع الكهرباء؟

في دراسة لمعهد أكسفورد للدراسات الطاقة عن العلاقة بين طبيعة الملكية والكفاءة في تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية تم إجراؤها على عينة من الشركات موزعة على ١٤ دولة متقدمة، لم تؤكد النتائج أن القطاع الخاص أكثر قدرة من الحكومة أو القطاع العام على خفض التكلفة. فهل يعني ذلك أن المخصصة لن

إخياره، فإن القانون أعطى مجلس الوزراء الحق في تحديد النسبة من أسهم الشركة التي ستطرح لتساولات البيع، وهو ما سيحقق الميزة المطلوبة في بيع تلك الشركات بحسب ظروف الشركة وظروف العرض والطلب وغيرها من العوامل.

أما على صعيد التساولات التي يديرها مشرع القانون، فمعضلها يتعلق بما ستؤول له الأراضي في حالة دخول القطاع الخاص، وما هي الطريقة المثلى لهيكلة الدخل وكيف يمكن للحكومة مثله في هيئة كهرباء - مصر القيام بدورها الجديد على أكمل وجه وأهم هذه التساولات هي:

هل سيؤدي دخول القطاع الخاص إلى ارتفاع أسعار الكهرباء - في المستقبل، خاصة وأن شركات التوزيع في ظل القطاع العام تحملت حوالي ٢٠٠ مليون جنيه نتيجة بيع الكهرباء - بسعر منخفض لقطاع الزراعة والمواطنين الذين يستهلكون أقل من ١٠٠ كيلووات. أم ستفعل الحفاظ التي أعلنتها الحكومة للحفاظ على أسعار الكهرباء - في مصر عن طريق خفض تكلفه التشغيل باستبدال المازوت بالفاز الطبيعي، بالإضافة إلى التصنيع المحلي لمحطات الكهرباء - والذي وصلت نسبته إلى ٩٠٪، فضلاً عن التمويل الذاتي لاتشاء لمحطات الكهرباء - وعدم الاعتماد على القروض؟

أوضاع المالية والمديونية لشركات التوزيع

شركات	القاهرة	الإسكندرية	الغزة	شمال سيناء	جنوب سيناء	الجيزة	شمال الصعيد	جنوب الصعيد	الأسيوط
حسابات للشركة لدى الخز	٢٣.٩٣٥٤	١٩٥٩٢٩	٦٤٩٦٦٥	١٥٧٢٩١	١٥٧٨٥٧	٣٢١٦٨٨	١١٦٦٦٧	١٥٤٢١٧	٥١٧٥٦٦٨
حسابات لدى الخز	٢٥١.٦٩١	٦٦٩٥٧٨	٧٨١٤٨٧	٥٥٧٨٦٦	٥٥.٥٥٥	٣٩٨٨٥٤	٥٢٨٥٤٩	٦.٢٥٧٧	٦٦.٠١٣٧
مطلقات	٢.١٣٣٧	٣٧٣٦٤٩	١٣١٨١٧	١٠.٥٧٥	١٢٦٦٨	٧٤١٦٦	١١١٨٨٧	٣٨٣٥٠	٩٢١١٦١

* يتصل الخز من طرف النيل والتمويلات في الفرق المالية والمديونية والصناديق المالية والبنوك والمستوى والبنك
* يتصل الخز من طرف النيل والتمويلات في الفرق المالية والمديونية والصناديق المالية والبنوك والمستوى والبنك

الموضوع الرئيسى : التخصصة
 الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع الكهرباء
 المؤلف : ملف الأهرام الاستراتيجى
 اسم كاتب المقال : أحمد خليل الضيق
 رقم العدد : ١٣
 تاريخ الصدور : ١٩٩٨

شركات التوزيع		البند
١٩٩٥ Actual 1995	١٩٩٤ Actual 1994	
2.7	3.3	معدل عائد على الاستثمار Rate of return on investment
4.5	5.3	معدل ربحية / نصيبات net profit current activity
46.7	57.3	معدل ربحية / الأهرام net profit Wages
8.6	11.6	معدل دوران الأصول Total assets turnover
72.9	11	نسبة الدين / إجمالي الأصول Debt ratio- Total assets
7.8	7.1	إجمالي الأصول على الملكية Total assets Equip.
1	1	نسبة السيولة Current ratio
0.9	0.9	نسبة السيولة Liquidity ratio
0.9	1	معدل دوران الأصول المتداولة Current assets turnover
0.9	1	معدل دوران الخصوم المتداولة Current liabilities turnover
10.436	10.787	إنتاجية العمل : أهرام Current activity Wages
328	288	فترة التسديد (يوم) Payment Period (day)
300	230	فترة التحصيل (يوم) Collection Period (day)

المؤشرات المالية للشركات التابعة

-

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد : ١٥٤٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٨/٣

”

لانها تجربة جديدة تخوضها مصر ..
ولانها بداية دخول القطاع الخاص مجالات تلت طوال السنوات الماضية حكرا على الدولة .
ولان الامر يمس قطاعا حيويا في اقتصادنا
كان لابد لنا من اجراء هذا الحوار
المحدث كان المهندس ماهر ابانة وزير الكهرباء والطاقة .. والاتوقيت كان عقب توقيع عقد انشاء اول
محطة لتوليد الكهرباء بتنفيذ وتشغيل القطاع الخاص الذي تم الاسبوع الماضي بمجلس الوزراء .
كان يهمننا ان نتعرف على الخلفيات التي سبقت هذه الخطوة الهامة التي تدخل بها مصر مرحلة جديدة ..
مرحلة تعطي فيها الدولة دفعة كبيرة للقطاع الخاص للمشاركة في عمليات التنمية باختلاف مجالاتها . وكان
يهمننا ايضا التعرف على حقوق وواجبات كل طرف في تلك الاتفاقية .. وكان يهمننا ايضا التعرف على مدى
استمرارية هذا النظام .. نظام الـ B.O.T. وهو النظام الذي يسمح للقطاع الخاص بإنشاء مشروعات لبنية
الاساسية وإدارتها ثم تسليمها للحكومة بعد عدد معين من السنين .
وحدثنا من خطته الطموحة لإنشاء ١٥ محطة كهرباء بنظام الـ B.O.T. خلال الاثني عشر عاما القادمة .
وفي النهاية زوبنا بكم هائل من الخرافات عكست رؤيته لمستقبل الشبكات الكهربائية لمصر والمنطقة خلال
العشرين عاما القادمة .

“

في حوار مع وزير الكهرباء حول الـ B.O.T.

١٥ محطة كهرباء .. قطاعا خاصا حتى عام ٢٠١٠

شباباني باه تم تشكيل عدة
لجان لتقييم عروض المتنافسين
من خبراء كهرباء مصر وقامت هذه
وهيئة كهرباء مصر وقامت هذه
اللجان بتقييم ومقارنة العروض
- كل في اختصاصها - من
النواحي الاقتصادية والفنية
والتقنية والفنية بناء على معايير
التقييم التي نصت عليها شروط
المنافسة .

وكان احد هذه المعايير تخصيص
7٨٪ من درجات التقييم لسعر شراء
الطاقة و 2٪ من درجات التقييم
لنواحي القابلية والتنموية والفنية
ويرجع المهندس ماهر ابانة السيد
في ذلك التخصيص الى ان السعر
اعمية خاصة حيث ان كل سنت في
سعر شراء الكيلو وات ساعة ينظر
الى مليون دولار سنويا .

٢٢٥ ميجاوات بواسطة فريق مكون
من خبراء هيئة كهرباء مصر ومكتب
استشاري عالمي وطرحه للنافسة
المالية في ٢٠ مايو ١٩٩٧ وبها لها
احد عشر متنافسا تم اختيارهم
على ثلاث مراحل من أربع وخمسين
شركة عالمية متخصصة في هذا
الجال وقام المتنافسون بزيارة الموقع
وتقدموا بحوالي ٢٥٠ مزايا تم الرد
عليها جميعا برفض تام وفي ١٥
تشرين الثاني تم فتح مظاريف تسع
شركات تقدمت بعروضها لهذا
الشروع . ومنذ ذلك الوقت بدأت
الهيئة والمكتب الاستشاري في تحليل
وتقييم هذه العروض .

واصل المهندس ماهر
ابانة عن معتمدين لتقييم
تلك العروض وأسس
للمنافسة بينها .

توسعات
التوليد
بالمهنية في
للمراحل
للمشكلة
وتنميتها مع
ما اتجه اليه
العالم

مؤخرا من بناء مشروعات الكهرباء
من القطاع الخاص وتشجيع الدولة
لبرامج الخصخصة وتهيئة المناخ
اللائم لها ومسايرة اتجاه
العالم فقد قررنا منذ اكثر
من عامين افضال نظام الـ
B.O.T. في قطاع الكهرباء
والمفضل هيئات الدولة لنطاق اللازم
لتنفيذ هذا القرار بإصدار القوانين
التي تسمح بمشاركة القطاع الخاص
في تلك المشروعات ثم تم اختيار
للمرة المناسبة لإنشاء اول محطة
كهرباء بهذا النظام في سيدى كبرى
وتم اعداد اللوائح لنطاق محطة
مكونة من وحدتين قدرة كل منهما

في البداية سألنا
المهندس ماهر ابانة وزير
الكهرباء والطاقة عن بداية
التفكير في انتهاج نظام
الـ B.O.T. لتفسيخ
مشروعات الكهرباء

فقال : لقد وفرت الدولة خلال
الخمس عشرة عاما الماضية التمويل
اللازم لهيئة كهرباء مصر من
التوسعات المالية الدولية والمحلية
للقام بالتوسعات المالية في قطاع
الكهرباء . ولكن ازاء التفسيرات
والتحولات في المناخ الاقتصادى
العالمى
والتخفيف
العبء على
كامل الدولة
والوزارة في
الحصول
على عروض
استثمارية
لوجهة

موضوع الرئيس :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :
موضوع الفرع :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد : ١٥٤٣
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٨/٣

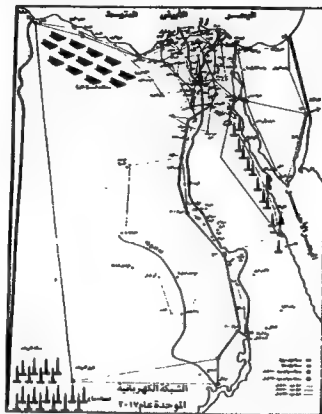
نستعرض الكهرباء من القطاع الخاص بـ ٨,٥ فقرش والسعر ثابت لمدة ٢٠ عاماً !

وبناء على تلك المعايير - كما يقول وزير الكهرباء - فقد جاءت شركة - انتزيجين - بأكملها في المركز الأول وبدأت مرحلة التفاوض معها للوصول إلى أفضل الشروط في الاتفاقيات التي وقعناها معها وهي أربع اتفاقيات الأولى اتفاقية شراء الطاقة بين الشركة وهيئة كهرباء مصر والثانية اتفاقية توريد الوقود بين الشركة وشركة الغازات المصرية والثالثة لاتفاقية حق الانتفاع (تاجبير الارش) بين الشركة وهيئة كهرباء مصر والرابعة اتفاقية الضمان بين الشركة والبنك المركزي المصري .

وعن أهم الشروط التي جاءت بالاتفاقيات والتي تمثل التزامات كل طرف تجاه الآخر كان سؤالنا لوزير الكهرباء

فقال : تم الاتفاق على أن تقوم الشركة بإنهاء جميع الاتفاقيات الخاصة بالتمويل والانشاء والتشغيل في ١٩٩٩/٥/١ على أن يتم البدء في انشاء المشروع في ديسمبر ١٩٩٨ وأن يكون تاريخ التشغيل التجارى للمحطة ديسمبر ٢٠٠١ .

أما عن مدة الالتزام فقد اتفق على أن تكون ٢٠ سنة يتم بعدها نقل ملكية المحطة إلى هيئة كهرباء مصر خالية من جميع الالتزامات والرهون وبالمواصفات الفنية المحددة باتفاقية شراء الطاقة وتقوم الهيئة بالملحقة النورية وللمدة النسبية للمحطة . كما



كهرباء مصر ، وثالثا فقد تم تشجيع المستثمرين على استخدام الامكانيات المحلية من المعدات والعمالة وايضا التمويل كما ان هناك ثقة في الاقتصاد المصري وفي كفاءة قطاع الكهرباء في التعامل مع المشروع واخيرا الاستعانة باستشاري عالمي في هذا المشروع أدى إلى مزيد من الثقة

واخيرا نسال المهندس مساهر اياظة عن امكانية الاستثمار في الاخذ بنظام BOT لانشاء محطات الكهرباء .

فقال ان خطة الوزارة تتضمن خمسة عشر مشروعا يتم انشاؤها بنفس النظام لمقابلة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لتخفيف المشروعات القومية الكبرى في غرب خليج السويس وشرق التفريعة ونوشكي والمدن والمجمعات العمرانية والصناعية والزراعية الجديدة في سيناء والبحر الاحمر وجنوب الوادي والساحل الشمالي والتبويرية وقد تم بالفعل الاعلان عن مشروعي غرب خليج السويس وشرق التفريعة ويجري حاليا تحليل العشريين عرضا التي تقدمت المشروعات خلال الاشهر القادمة

وبمناسبة الحديث عن السعر فقد وصفه وزير الكهرباء، بأنه ارضخ الاسعار بهذا النظام على المستوى العالمي ولم يسبق لاية دولة في العالم لتوصل اليه وفي تحليله لاسباب الحصول على ذلك السعر التميز يقول المهندس ماهر اياظة ان ذلك يرجع الى خصصة لاسباب رئيسية : اولها منح المستثمرين العديد من المزايا والخصومات بصور قانوني حوافز وضمانات الاستثمار ثم هناك مساندة الحكومة للمشروع المتمثلة في تقديم ضمان من البنك المركزي لمدفوعات هيئة

تقوم الشركة باجراء عمرة شاملة للمحطة في السنة الاخيرة قبل نقلها للهيئة وبذلك تعود المحطة الى وزارة الكهرباء، بلا مقابل وبفرض القدرة الاصليه . واخيرا فيما يتعلق بسعر شراء الكهرباء، فوفق الاتفاقيات فان الاجمالي العام لسعر وحدة الطاقة المشتراة من المحطة يبلغ ٢.٥٤ سنت / كيلووات ساعة وهو مايعادل ٨٠ قرش لكل كيلووات / ساعة ويعتبر السعر ثابتا طوال مدة الالتزام

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد النجار
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٢٣٩٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١٢/١٤

شركات الكهرباء.

متى تطرح للبيع؟

**قال المسئولون: قبل نهاية العام
وأكد الخبراء: مستحيل قبل 4 أشهر**

على الرغم من اعلان الحكومة المصرية خلال مؤتمر اليوروموني الذي عقد في القاهرة في شهر سبتمبر الماضي عن خصخصة شركة توزيع كهرباء القاهرة خلال شهر من تاريخه الا ان ذلك لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم تقديم لائحة للشركة وسعر الطرح.. ولم يتحدد موعد الاكتتاب رغم مرور حوالي 3 أشهر.

حدثت تطورات جديدة حيث أعلن عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ان شركات توزيع الكهرباء السبع للوجودة

في مصر سوف يتم دمج محطات توليد الكهرباء للوجودة في منطقة كل شركة توزيع معها لتكوين شركات جديدة للتوليد والتوزيع وبعد ذلك تتم عملية التفصيل.

ونظرا لتعصب عمليات التقييم ودخول أكثر من جهة وعدم الاتفاق على الطريقة التي سيتم بها التقييم فإن خبراء شركات الأوراق المالية

**صعوبة التقييم
ودراسات دمج
التوزيع والتوليد
وراء التأخير**

يؤكدون ان طرح شركة كهرباء في البورصة المصرية ان يتم قبل شهر ابريل القادم في احسن الأحوال وانما مضت عمليات التقييم والطرح بشكل جيد، وهو ما يعني ان التصريحات السابقة لوزير قطاع الأعمال ورئيس هيئة سوق المال ورئيس البورصة عن خصخصة شركة كهرباء خلال العام الحالي هو كلام على الورق فقط.

وتأتي أهمية شركات الكهرباء من انها تقدم سلعة يزداد عليها الطلب ولاشك ان عملية دمج شركات التوزيع مع محطات الطاقة تزيد من أهمية هذه الشركات ويصل رأسمال شركات التوزيع السبع قبل دمجها مع محطات توليد الطاقة الكهربائية بحسب لشر ميزانية في 30 يونيو 1997 الى 670 مليون جنيه واصولها الثلاثة 4,4 مليار جنيه وايراداتها السنوية 5,54 مليار جنيه وهو ما يوضح الأهمية الكبرى لهذه الشركات نظرا لمدلات الرقمية العالية والتي تتزايد باستمرار بالإضافة الى ارتفاع الطلب على السلعة اي انها شركات تسجل ساعة ذات سوق مستقر ومتزايد وهي الاسباب التي جعلت بعض المؤسسات الدولية تضغط في اتجاه خصخصة هذه الشركات، وتنتظرها شركات الأوراق المالية العالمية الكبرى والشركات المحلية بفارغ الصبر.

ومن أهمية خصخصة شركات الكهرباء وتوصيات الطرح. أكد محمد فؤاد العضو المنتدب لشركة «مكتبة» لادارة الصناديق ان التصريحات بشأن خصخصة اسهم الكهرباء خلال فترة وجيزة كانت سابقة لانوائها، من قبيل الاستهلاك فهذه الشركات لم يتم تعيين رؤساء مجالس ادارتها الا من اسبوعين فقط كما ان التقييم لم يتم بعد ويلتزم فترة طويلة، بالإضافة الى تحديد السعر للتحريج ومضاعف الرقمية والوقت المناسب للطرح، وانما تم الطرح خلال شهر ابريل القادم فهذا جيد ولا ينتظر ان يتم تداول شركة كهرباء في البورصة قبل منتصف العام القادم!! ومن المستحيل ان يتم طرح شركة كهرباء خلال العام الحالي.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد النجار
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	٢٣٩٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١٢/١٤

لشار محمد نؤاد الى ان هذه النوعية من الشركات يحتاجها السوق بشدة وتنتظرها للتوسعات المالية المحلية والعالمية وتلغزرت كثيرا، وسوف يصل تواجدها على زيادة عمق واتساع السوق انها تضيق رؤوس اسواق ان تقل عن 50 مليار جنيه للبورصة بالإضافة الى جنبها للمؤسسات الاجنبية والعربية.

ولكن ممسى فتحي المصطفى الملتزم لشركة المستقبل للسياسة ان الخامس لثمة مؤثر بالبورصة ووجود المستثمرين الاجانب

ابدى الى خروج التصريرات عن خصخصة الكهرباء لكن الاعلان وعدم التفتيش يضر بمصالح التخصيص ويلقى بظلال على مصداقية الحكومة. والمسألة تحتاج الى توثيق لان التقييم واختيار الشركة التي تقدم لم يتم بعد وهل اختيار الشركة التي ستقيم سيتم بطاريك مظقة لم يفسر

مباشراً؟

يضيف ممسى ان دخول شركة كهرباء للبورصة خلال العام الحالي مستحيل وان يتم ذلك قبل 4 اشهر. وهذه الشركات ان تحتاج الى ضمان لل طرح لان السوق تنتظرها بشدة وبخاصة الجدية تواج بسهولة وبدون اي مشاكل . وقال نشأت عبدالعزيز المصطفى الملتزم لشركة المصريين في الخارج ان هناك مشكلة في التقييم الذي يستغرق وقتا، ويجب ان يكون هناك وضوح في نشرات الاكتتاب وهذه الامور ايضا تستغرق وقتا وبالتالي فمن المستحيل خصخصة شركة كهرباء قبل نهاية العام الحالي.

ولشار عصام مصطفى الحلحالي باحدى شركات الوساطة الى وجود تضارب في التصريرات بشأن خصخصة شركة كهرباء وتضارب حول عناصر تمثيل عيكية في قرار طرح اي شركة مثل دراسات الاندماج الخاصة بدمج شركات التوزيع ومحطات التوليد بالإضافة الى الوقت الذي يستغرقه التقييم والاعداد للطرح وليست الاهمية هي قرار طرح شركات الكهرباء. ولكن مصداقية التصريرات حول الطرح وتحديد مواعيد واضمة وشافية في عمليات الطرح.

وطالب عصام مصطفى بضرورة اصدار منهج عمل واضح والتعريف وتدريب يتم الالتزام بتنفيذه وتوضيح جميع الاليات للتنفيذ قبل اي تصريح. وأشار الى صعوبة خصخصة اي شركة كهرباء خلال العام الحالي نظرا لصعوبة التقييم ودراسات الدمج ورغم سهولة الترويج.

ولكن التحديد الاقتصادي طارق عامر ان خصخصة شركات الكهرباء ستعطي قوة دفع للبورصة المصرية وسيكون لها اثرا ايجابية على تحسين الخدمة ورفعها عن كاهل الدولة، وفي نفس الوقت فإن لامتلاك الدولة بالجناب الاكبر من لسم القطاع سوف يجعلها العامل للمدد لاسمار الخدمة.

محمد النجار

الخصخصة

في مصر

قطاع العمران والسكان

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحصول على مسكن ونحوه هل يصبح حلمًا مستحيلًا مع الدخول في عالم الخصخصة (١)	أحمد عصمت	الامرام	٤٠٢٣٧	١٩٩٧/٢/٤	٢٥٠
٢	الحصول على مسكن ونحوه هل يصبح حلمًا مستحيلًا مع الدخول في عالم الخصخصة (٢)	أحمد عصمت	الامرام	٤٠٢٤٠	١٩٩٧/٢/٧	٢٥٢

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	٤٠٢٣٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/٤

الحصول على مسكن رخيص هل يصبح حلها مستحيلا مع الدخول في عالم الخصخصة؟

الخبراء يقولون:

■ القطاع الخاص أفضل.. والمنافسة ستؤدي لحفز الأسعار

تحقيق:

أحمد عصمت

وهذا يعني انه كان حلا جزئيا كما ان اسعار الوحدات التي كانت تبنيها الشركات الحكومية لم تعاف التوازن في السوق ولكنها اسعار طيرية ترتبط بالكلفة كما ان اراء هذه الشركات كان اراء ضعيفا في ظل الادلة الحكومية خاصة من ناحية ملامح مساهمة الحكومة للمواصفات الفنية

ويرى رئيس جمعية مستثمري شمال سيناء ان الحكومة تستطيع المساهمة في حل مشكلة الاسكان ليس من خلال ملكية الشركات ولكن من خلال رفع ايجورها عن الاسكان، وكذلك من خلال اقبال على تسهيل استخراج تراخيص البناء، وان تشجع الاسكان الاقتصادية عن طريق إعانتها من القسرات، ومنها الأراضي بأسعار زهيدة وأن تساعد في إنشاءات البنية الأساسية لهذه الأراضي وإتاحة من فرش رسوم مرتفعة على ترخيص البنية التحتية ورفعها هذه الرسوم للسكان الاقتصادية كنوع من التكاليف الاجتماعية وان تكون مهمة الدولة الرغوية على اصال البناء.

بها وجود في الماضي بل هي مخصص كان هناك اقبال على الاستثمار العقاري من الناس أنفسهم، وكان هناك نوع من البردخ اللبالي فيه لم أعمال البناء الذي لم يقتصر على السكان فقط بل القديري أيضا وكان الاقتصاد المصري يعيش فترة انتعاش ضخمة حينما كان يعتمد على القطاع الخاص، وكان هناك لفتش في ميزان المدفوعات لسداد مصر ولكن دلا من تدخلات الدولة بسياساتها السداد فقط كالتأمين القروض والدفاء وتكون المجتمع فيها شطرت نفسها

يستويات أخرى شطرتها عن مملوها الأصلية وكان شاع الاسكان واعداد من هذه الأمور التي تحدث فيها الدولة مثلا غير مصوب وانتهى فجوع الناس من البناء. وتتم تسال من من للقطاع والمدة ان نرى الآن وحدة سكنية في جازن سيتي مملوطة ٤٠٠ متر مثلا ويكبرها ٦٠٠ وحدة شهريا؟؟

في البداية يقول الدكتور حسن كامل راتب رئيس جمعية مستثمري شمال سيناء انه بالرغم من التوقعات بان استمرار اجراءات خصخصة شركات الاسكان التابعة للدولة حاليا فإن هذا الارتفاع لا يعني في رأيي وجود لشل عيوب في الاتجاه إلى الخصخصة نفسه لأن نقل الملكية لقطاع الخاص هو عملية إعادة تشي، إلى أصله وعمدة للسار الكبيرى حركة انتباه في مجال الاسكان لأصلاح الخلل الذي تربي على صعد موهبة نفسها من هذا المجال فترة الستينيات من خلال لوقيتن الاسكان وتخليص التجهيزات والتكليفات وغيرها مما أدى إلى تحصيل أليات للسوق لشركات مشكلة الاسكان نتيجة فشل هذا القطاع - مثل غيره من القطاعات الأخرى كالسكناء والزراعة - بسبب تدخل الحكومة مستتوية لأمور تخرج عن اختصاصها.

وهذا يؤكد ان مشكلة الاسكان في مصر ليست مشكلة بناء مسكن وإنما تشخيص السليم لها بملفنا الرجوع إلى بدايتها حيث ان للشركة لم يكن

في الوقت الذي يستمر فيه تنفيذ برنامج الخصخصة أعلنت الحكومة لكثير من مرة حرصها على تحقيق التوازن الاجتماعي ودعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتعويض كل الفئات المتضررة من نقل ملكية شركات قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص فإن كثيرا من المخاوف قد راود البعض لزاء تنفيذ برنامج الخصخصة لشركات الاسكان التي توفر المسكن للريخصة لحدودي الدخل بأسعار زهيدة وبالكسب مع معظم الأحوال .. هل تستمر هذه التسييرات مع نال ملكية هذه الشركات للقطاع الخاص أم هل تكون الخصخصة نهائية لاحلام الباحثين عن المسكن الرخيص الذي يلائم احتياجات القطاع اعظم من المواطنين لنام تلاعات القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح ولماذا

كثير من التوقعات اتجهت إلى ان القطاع الخاص سيمرر على لامة أليات وإلحاق الفائدة بأسعارها بعد خروج الشركات الحكومية من دائرة المنافسة... بينما يتوقع آخرون ان تكون الخصخصة فرصة المزيد من المنافسة وزيادة العرض من الوحدات السكنية وبالتالي تنخفض اسعار المصلحة الاقتصادية تبدأ حوارا مع الخبراء لاستقرار افاق المستقبل بالنسبة لسياسة الخصخصة في قطاع الاسكان.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	٤٠٢٣٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/٤

مصر الجديدة والتفتون بسمع اهؤلاء الاجانب بتحويل هذه الارواح الخارج لما للمصريين اليفتيون فمن المؤكد انهم سيحرمون على تعليم استثماراتهم عندما يفتقون ارباحاً نتيجة مليارات من الشركات المشتركة. ويقول ان الاجانب والعرب اذا ارادوا الاستثمار يبقون من الوجهة الاقتصادية المصلحة فيمكنهم الاتجاه الى المشروعات المتعلقة مثل مشروعات جنوب الوادي وغيرها خاصة ان مصر من اكثر الدول استثماراً وأما المستثمرين.

ويضيف الوكيل الاول لهذه الاستثمارات انه يجب الا ننسى انه لم تكن هناك مشكلة اسكان عندما كانت شركات الاسكان في المبنى ملوكة للقطاع الخاص بل على العكس كان هناك نقص في الوحدات السكنية وذلك فان القطاع الخاص هو اكثر القطاعات التي يمكنها ان تقوم للمشكلة السكنية بشروط ان يكون الدولة دور اشرافي على عمليات التنفيذ وان يلتزم القطاع الخاص بالتخطيط للتطوير المستند من الدولة الا ان الدكتور حسني ضيف قائلا لا اعتقد انه يوجد شيء اسمه مسكن رخيص. ويمكن غالاً وثماً هناك تكلفة للدولة توافر الارض. والقطاع الخاص يجب ان يتحمل المرافق الرئيسية ولا تتحملها الدولة. وفي حالة حصول القطاع الخاص على الارض بامسار ومزية فان التكلفة ستظل ان الارض هي المنصور الحكيم في تحديد تكلفة الوحدة السكنية.

ويرى الدكتور حسني حافظ انه من العدل الا تدعم الدولة للمستثمرين الذين يتعاملون مع الفئات من ذوي الدخل المرتفعة بل يجب على المستثمرين ان يسلكوا الدولة في دعم الاسكان الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط بل يحدد لهم سعر المثل بالتكاليف الوطنية للعملية بجميع انواع المرافق (٢٠٠ جنيه للمتر) وهذا يحقق لهم عائداً اقتصادياً يصل الى اكثر من ٢٥٪ نتيجة ارباحهم المتولدة من بيع الفيلات. وان تبايع الاراضي الشركات والافراد الذين يتبنون مساكن اقتصادية بامسار ومزية لتتوسط ٢٠٠ جنهما للشرير مع وضع القسوسات التي تفرز هذه الشركات والافراد بعدم القدرة في الاراضي واستغلالها في افراش اخرى.

شركات مصرية

لما الدكتور حسني حافظ عبدالرحمن الخبير الاقتصادي والوكيل الاول لبيك الاستثمار القومي ورئيس مجلس ادارة شركة الشمس للاسكان والتنمية يقر ان اعمال خصخصة شركات الاسكان الحالية يمكن ان تنهى الى تخفيض في اسعار بيع الوحدات السكنية في حالة بيع شركات الاسكان للمصريين فقط دون غيرهم من الجنسيات الاخرى وهو الامر الذي سيؤدي للتنافس بين شركات القطاع الخاص الحالية لزيادة العرض من الوحدات السكنية وبالتالي تخفيض الاسعار.

ويستطرد قائلا لقد تأميم منذ فترة طويلة بان يكون البوع للمصريين فقط اما بالنسبة للعرب والاسبان فهناك العديد من المشروعات المعملة الجديدة للتمويل وبيعها وكثير من سعر الفلطة بالبنوك التجارية ومصر في اسر الحاجة لهذه المشروعات الكبيرة خاصة في مجال المجمعات الزراعية والصناعات المختلفة وصناعة السياحة من اجل استثمار فئات الصلة والخصاء وارصفة جزئية على مشكلة البطالة وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات لان مشكلتنا هي الفجوة الكبيرة للتكلفة في العجز في الوزن التجاري. فإذا بيعت شركات الاسكان على الاقل لمصريين دون غيرهم فيستحق هذا التنافس بين الشركات المصرية.

وتتبع ذلك اذا علمنا كما يقول الدكتور حسني حافظ ان الطلب على الاسكان في مصر حتى عام ٢٠١٠ يقدر بحوالي ٤.٢ مليون وحدة سكنية مع الاخذ في الاعتبار الوحدات السكنية للقطاع وغير للسفلة وذلك يجب ان تتشغل الجهود لاختراق هذه المشكلة والتغلب عليها من لبل حالي. أما الاجانب وغيرهم فيستحقون والدرجة الاولى لتحقيق عقد سريع وولجان لبيع الاسهم بعد رفع اسعارها من لبل جنبي ارباح طائلة بلغت في بعض الشركات الى مايزيد على ١٠ اضعاف سعر الاسهم عند الشراء كما حدث بالنسبة لاسهم شركة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	٤٠٢٤٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/٧

هل يصبح حلها مستحيلا في عهد الخصخصة

الحصول على مسكن رخيص



م.إ.أ.أ.أ.

الخلاصة المطبوعة لتتخذ برنامج الخصخصة تستهدف وضع مصر على خريطة الاستثمار العالمي ومضاعفة معدلات التنمية بتعميق مشاركة القطاع الخاص.. ومع تطبيق البرنامج على شركات الإسكان الحكومية يتحول ملكيتها للقطاع الخاص تتار بعض المخاوف من أن يصبح الحصول على مسكن رخيص حلما مستحيلا بعد انسحاب شركات الدولة التي كانت تطرح الوحدات السكنية بأسعار زهيدة وبالتقسيم بينما تركت السلطة خالية لشركات القطاع الخاص التي لن تهتم سوى بتطبيق الأرباح فقط كما يستعرض على أمانة القيلات والمساكن الفاخرة بدلا من الوحدات الاقتصادية التي تلائم السواد الأعظم من محدودى الدخل..

- الخبزاء يواصلون استقراء
- ملاحق سوق الاسكان
- رئيس شركة للمعادى للاسكان:
- المنافسة متدفع القطاع الخاص لخفض
- أسطره وينفذ الوحدات الاقتصادية
- مطلوب تضاعف الجهود لتقليل
- تكلفة المساكن

كلها تساهم ببرامج متفاوتة في سياسة الإسكان الحكومية بهدف توفير السكن لاسطاء الناس اولها شركات الإسكان في مجال الأراضي مثل شركات مصرية نصر وبصر الجديدة والمعادى وكانت كلها تعمل على بيع الأراضي بأسعار زهيدة تصل إلى ثمة التكلفة وساهم ذلك في توفير الأراضي للمساكن الشعبية والطبقات المتوسطة وعلى سبيل المثال وفرت شركة حصة نصر الأراضي في السديتات والسمينيات بأسعار للتر يتراوح بين ٢ و ٣ جنيهات للمتر وممنعا نقل اختصاصها لمقايير اوزارة قطاع الأعمال لوزعت اسعار الأراضي واغزت إلى ٢٠٠ و ٣٠٠ جنيه للمتر اللوع، وسؤرا عنما تم خصخصة هذه الشركات فزت اسعار اسهمها فحرة مائة ألف للكتاس لتقلوع نتيجة بيع الأراضي سوب تفرغ مرات ومرات وهذا سكين له انقصة البعية على شركة الإسكان. اما مجموعة ثلثية من شركات الإسكان فهي الشركات التي تحولت بأسواق الإسكان مثل شركات التعمير والسكان الشعبية والنس والقمار وغيرها وكانت تقوم بشراء الأراضي وحلها سكنية للاسكان الشعبي وكان يتم تسخير هذه المساكن متفكها مع اضافة هاشم ربح يتراوح بين ٢١٥ و ٢٢٠ على هذا الخطر شحنت منه الشركات آلاف الوحدات السكنية

ستساهم لتتركز مرة اخرى على الوحدات التي تلائم السواد الأعظم من المواطنين وهم محدودى الدخل. وحول ملكية الحصول على مسكن رخيص يقول رئيس شركة للمعادى أن مسألة الرخص أو اللا، مسألة ضيقة في مجال اشتباك الإسكان فإن الحيرة هنا تكون بتناقص التكلفة الفئوية التي تعدد النسخ الفئوية الوحدة السكنية وعلى سبيل المثال فإن تكلفة مشروع الإسكان لتزويد بسمير الأرض وسواك أبناء، ولفترة التفتيد والتحويل المبكى الذي يساهم إدارة لمشروع على طرحة بتسويات تتبع لشركة استوداد هامة التكلفة وبلغ دورة واسمها بصورة اسرع.. وبالتالي هو أن هناك رغبة لدى المجتمع في تيسير حصول المواطنين على السكن بيسر محقول فإن الجهد، ينبغي أن تتضافر لتقليل التكلفة تلك العناصر التي ذكرناها، وهذا ينبغي أن الرخص أو اللا، الوحدة السكنية لا يرجع لجمعية الإدارة سواك كانت قطاعا علما أو خاسا ولما الصورة تتجلى التكلفة.. ولقد فإن الخصخصة التي تؤدي لتخلف، للسكن الرخيص وانما الأمر موهن برينة للمجتمع عنه في حل مشكلة السكن من عدمه.

دعم الرئيس

اما الخبير للمعادى الدكتور حلال

حنا يقول، أنه وبالتف لشركات القطاع

العام التي كانت تابعة لوزارة الإسكان

نجد أنها تقدمت لجمعية ميموجات كانت

تحقيق : أحمد عصمت

حالة عرضها للبع والتقسيم ويستمر يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه مثلا.. وهذه قائمة لا خلاف عليها وأن تتغير سواك قبل أو بعد الخصخصة وأهكذا فإن من مصلحة شركات الإسكان في عهد الخصخصة أن تتناهي فيها بينها على تسيير لتناجها من الوحدات السكنية والترويج لها لجذب الشترين وسكين المستفيد في النهاية هو المواطن نفسه.. ويرى رئيس الشركة أنه لا يجب أن يدخل الخصة الاقتصادية لدى القيلات القطاع الخاص في السبيل فهم مصرون وبالرحة الأولى ويركون صوم وشركات شحهم ولغيرهم على ترجمة هذه الشركات في صورة مشروعات ملائمة تفي بالمقايير والمواطنين وشيف فاقلا أنه ليس من اللزوم أن تنضم شركات الإسكان في عهد الخصخصة إلى بناء القيلات والتعميرات لعل أن هذه الشركات يمكن طبعها تشكل امتيازات طاقية محبوة ومعدية من طبقات المجتمع ولا تمل للمجتمع كله ومع مرور الوقت فإن السوق ستسجل إلى الحسب فلتها الاستعمارية منها (برجة التشتيع) وبالتالي فإن الشركات

الصحة الاقتصادية بدأت أس في طرح أراء، الخبراء، وتقدماتهم حول سوق الإسكان بعد تنفيذ برامج الخصخصة وتواصل دوراتها للاجابة على هذه التساؤلات التي تعود حول مدى إمكانية تحقيق القرنين الاجتماعي وشيف لسار المسكن مع عدم الاشكال ببرامج الخصخصة خلافا أن الدولة تفرص وانما على أساس الأثار الاجتماعية القائمة من التواء إلى الخصخصة. في البداية يرى السيد أحمد جعفر رئيس مجلس إدارة شركة للمعادى للتشييد والإسكان التابعة لقطاع الأعمال العام أن شركات الإسكان في عصر الخصخصة لن تكون مهمتها الربح فقط على حساب المستفيد من المشروع السكني.. لأن الربح أصلا لن يتساق إلى يد برامج الوحدات السكنية التي تلتهم الشريحة الاجتماعية من المصورين والأسعار والمواسد التي تتساق مع إمكانياتهم وانوالهم وشبابهم وهي أن تستفيد شترين لتأجيرها إلا بتفهم الشترين اللازمة التي تفرى ملاحا بالتفهم لشرتها. وعلى سبيل المثال فإن الأثرنا تزداد وحده سكنية بمرقها ١٨٠ ألف جنيه طرحها لدى الشركات للبع فإنها ستستخدم عرضها من المواطنين من شركها، ولكن نفس الوحدة السكنية بنفس المواصفات يمكن أن تزد أنهالا كبيرة من المواطنين لتفادها عليها في

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العدد :	٤٠٢٤٠
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/٧

بمقتضاها للحليات. أو القطار الخاص
من أجل توفير السكن بالاجارات
الترتيد على ٢٠٪ من إجمالي دخل
الأسرة. وبما انه الامور كلها قواعد
معمول بها ومعترف بها في معظم
دول أوروبا الغربية والاتجاه إلى
تقديم هذا الدعم للمواطن من خلال
مبدأ دعم البشير بدلا من دعم المجر
أي توجيه الدعم للمواطن نفسه وليس
السكن.

[illegible]

الشركات وعندما استطلعت هذه الشركات وتم خصم خمسة بعضها لارتفاع سعر الاسمنت إلى ما يزيد على ٢٠٠ جنيه للطن وجعير بالذكر ان اسعار الاسهم للشركات التي تم خصمها لارتفاع لارتفاعات مثلا في البروزة ما يدل على الزيادة اولها بشكل كبير.

لما اشركت اللواتي وهي القديرة
الرومية من هذه الشركات فكانت تتزعم
بعدم زيادة تكلفة التوزيع على 11 في
جنيها وتكلفة تعويض نفس عمالقتها
من خلال عمليات أخرى يزيد فيها
فلس الرطب وعموما استسلطت على
الشركات أيضا وتم خصخصة
بعضها لأن تكلفة البائى قد فزت من
15 ألف جنيه لشقة إلى ضعف هذا
الرقم كما هو حدث في بعض
الشركات التي تنتمي الدولة حاليا.

ومجمل القول - كما يقول د. حنا - ان مخطط خصخصة الشركات التي تعمل في مجال الاسكان ستتأثر تأثيرا كبيرا على التوازن الاجتماعي لأن اليات السوق ستؤثر على أسعار الاراضي واسطر مواد البناء وسيؤثر كل ذلك على التكلفة النهائية للوحدة السكنية مما يخرج الطبقات الفقيرة وايضا التوسع من سوق الاسكان الذي ستهلكه النخبة.

وأحد هذه المشكلة يرى أن تقوم
الدولة بمحمل نظام (سوانزي) بتوفير
العمم لكل من الماساكن التي تقوم

١٠٠

**أعلنت السوق متفرع
أخبار الأراضي ومواد
البناء**

يجب توجيه الدعم للبشر وليس للوحدات السكنية

الطبقات مسدودة البخل فيما كان يسمى مساكن منخفضة التكاليف ثم مساكن الطبقات الوسطى لا يسمى الجمعيات التعاونية، إلا أن هذه الشركات أصبحت تسمى إلى اليوم وادي هذا الخروج الطبقات الشعبية والتوسط من مسروق السكان الحكومي.

وتلك مجموعة من هذه الشركات هي شركات مواد البناء وكانت أساسا للاستثمار وحفيد التسليم وقد ارتفع سعر الاسمنت تدريجيا إلى أن استقر حول رقم ٩٠ جنيهًا للطن و٨٠٠ جنيه للطن حديد التسليم وكانت هذه الاسعار توفر هامش ربح معتدل

الخصخصة

في مصر

قطاع السياحة والفنادق

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	فنادق قديمة للبيع	إيمان مطر	العالم اليوم	٢٠٣٧	١٠/١١ ١٩٩٧	٢٥٤
٢	خصخصة الفنادق في عمر مكرم	حسن عامر	العالم اليوم	٢٢٠٦	١٩٩٨/٥/٤	٢٥٧

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	إيمان مطر
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٠٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١١

«الفكرة تحت الدراسة
والقرار بنهاية ديسمبر»

فنادق قديمة

للبيع

■ مختار طنطاوى: النيل هيلتون من أعلى الفنادق الخاضعة للتفيسم والبرج اقلها
■ المفاضلة بين عروض مجموعة مستثمرين أو تكوين شركات مساهمة

■ محمد بكير:
لم يتم بيع أى
فندق حتى الآن
بخلاف
«الميريديان»
وشيراتون
القاهرة

■ محمود سالم:
لا نسمعى لجذب
المستثمر
الاستراتيجى إلا
فى حالات
معينة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	إيمان مطر
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٠٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١١

□ تحقيق - إيمان مطر:

لم تحظ عملية بيع وإعتماد من قبل ملكها حثيث عالية بيع الفنادق التابعة للقطاع العام. وقد كثرت التكهّنات وتضاربت الآراء للخبراء والمهتمين والمستثمرين فمنهم من ينادي بتسليم البيع استثمار رئيسي تقرأ لصاحبه بعض الفوائد الجيدة من التوسعات والتجديدات مثل الفنادق ذات الثلاث والأربع نجوم، ولهذا لا يستطيع القيام به إلا القطاع الخاص ومنهم من يطلق صيغة تحذير من تباع هذا الأسلوب ويضمن الكثير من الشروء السلبية لذلك منها التأكيد من جنسية المستثمر الرئيسي وشركائه وتوافر الخبرة اللازمة له في هذا المجال وهناك من يصر على تخفيض قيمة أصول هذه الفنادق بنسبة ٢٥٪ أو ٢٠٪ حتى يتسنى بيعها وذلك لتوافر عشرات الحالات المسافة في الأسواق الخاصة ببنائه العام. وأخيراً هناك من يطالب بتكوين شركات مساهمة تضم مجموعات من الفنادق و طرح لسهم هذه الشركات للاكتتاب العام في البورصة فلمن ستكون الغلبة؟ وأين ستتجه الحكومة في برنامج خصخصة وبيع الفنادق وهل سيتم طرحها دفعة واحدة مما يؤدي لصعوبة إقراض وتكثيف لشهنا لم يستحق جدولا ترميزيا لذلك هذا ما يستحق استكشافه من خلال السطور القادمة من مصاورتنا مع المستثمرين عن عملية تقديم هذه الفنادق.

ويشرح مختار طنطاوي عضو إحدى لجان إعادة التقييم ونائب رئيس فندق سميراميس أنتركوتنتال أهم سمات برنامج إعادة التقييم وهي التأكيد من كفاية الغنية للمنشأ ومدى صلاحيته من الناحية المستقبلية بالنسبة للأرضي فقد كان يوقها هو السهم الرئيسي في تقييم.

ويضيف قائلًا في بعض اللوائح سولات لنا ندرة الأراضي بها في وضع أسس لإعادة التقييم ويتم عملية التقييم ذاتها بواسطة مكاتب استشارية متخصصة وأحيانًا كما تمديد تقييم الأراضي مرة أخرى حتى تصل أسعار عادل نظرا لالتزام الحكومة فيها بعد بالبيع بالسعر الذي نحدده لذلك كان يهتما ألا تكون الأسعار مغالى فيها حتى لا يهرب للمستثمر وأيضا ألا تكون أقل من قيمتها الحقيقية حتى لا يسبب خسائر بالبلد. وقد نجحنا في زيادة قيمة بعض الفنادق بمبلغ تصل لمليار جنيه. وقد طابا في أحد اجتماعاتنا مع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال مد سولة التقييم من ثلاثة شهور إلى ستة شهور وذلك لفتحنا فرصة أكبر لأجرام الدراسات مستكملة من خلال الزيارات الميدانية والأطلاع على الوثائق.

وعن أسلوب إعادة تقييم الفنادق التاريخية يقول مختار طنطاوي يختلف بالطبع إعادة تقييم الفنادق التاريخية عن تلك الأخرى فهي تزخر بتكديبات نادرة وأثرية لا تعوض مئلا نقوم حاليا بتقييم فندق منيل بالاس وأفضلورتنا بالاستعانة بخبراء مختصين في اقزاعة تقييم مجموعة الاشجار النادرة المنتشرة في حديقته لذلك من للفروض لنا تم عرض هذه الفنادق للبيع له يتم وضع شروط قياسية على المشتري بحيث لا يغير من معالم هذه الفنادق مثل سور فندق منيل بالاس أي قصر محمد علي أو يخربون من حديقته التي تضم نباتات نادرة وعن نظري فنحن تم تقييمه يقول:

يعتبر فندق النيل ميلتون لثى الفنادق التي تم تقييمها وفي المقابل حقق فندق البرج والنيل أقل قيمة بين الفنادق.

واعتقد ان عملية طرح هذا الكم من الفنادق للبيع دفعة واحدة قد تؤدي إلى عملية إقراض مما يسبب صعوبة في بيعها ولكن لو تم هذا الطرح على مراحل استراتيجية معينة ويتم وضع أولوية للفنادق في الطرح سيكون هناك فرصة أكبر للحصول على الأسعار المناسبة. أما د محمود سالم مستشار وزير قطاع الأعمال فهو يحدد تكوين شركات مساهمة جديدة تضم مجموعة من الفنادق المتنوعة في القيمة وأيضا من التنمية الجغرافية (القاهرة - اسوان - الاسكندرية) بحيث يتم ضمان دخل مستمر لها طوال العام ولا تتأثر موسم معينة ثم طرح هذه الشركات مساهمة للتداول في البورصة.

ويضيف قائلًا: عندنا سائمن تقيما ببقا لشهر السهم نظرا لحسب معتد للخطورة بالإضافة للتوقعات السلبية للدخل للتأثر لهذه السلسلة من الفنادق.

وعن مواقف المستثمر الاستراتيجي من عملية بيع الفنادق في مصر يقول: المستثمر الاستراتيجي لضعيف كصمد أدى ضمن انبيات المصنعة ونحن لاننسى لجذب المستثمر الاستراتيجي إلى في حالات معينة مثل بيع شركات متمردة وتحتاج لتكنولوجيا جديدة وضع أسواق كثيرة في ميكانا الانتاج. وتحتاج إعادة تشكيل في خطوط انتاجها.

ولذلك فالمستثمر الاستراتيجي يريد دفعا قويا جدا لتقديم للشراء.

واعتقد ان فكرة المستثمر الرئيسي مستبعدة في الفنادق بسبب واحد وهي ان العنصر الحاكم في إدارة الفنادق هو شركات إدارة الفنادق العالمية بغض النظر عن مدة عقود الإدارة لان العامل المؤثر في عملية التفتة ه أسلوب التشغيل والترويج والتسويق السليم والذي لا يستطيع القيام به إلا شركات معروفة عليا.

قائلًا فنحن نرسم ميلتون على الرغم من ملكيته لأحدى الشركات الاستشارية إلا ان الإدارة تابعة لشركة ميلتون العالمية.

وعن أسلوب تقديم الفنادق وهل كان مغالى فيه أم لا يقول د محمود سالم الأسلوب الاساسي في تقييم الفنادق هو القيمة الاستثنائية بالإضافة لمستوى الفندق وعدد نجومه فمثلا تفندق الغربية في فندق خمس نجوم يبلغ 300 ألف جنيه وهكذا لا يستطيع استخدام أسلوب التفتة الحقيقية في الفنادق لأنها مرتبطة بعملية الاتخ السليم في مصر فمثلا الموسم السياحي عام 91/90 كان يعاني من انهيار ولا استطاع القياس عليه كمؤثر سيم هناك تخفيض في النشاط والرواج السياحي لذلك الاضمن هو اتباع مبدأ القيمة الاستثنائية وقد استقرت لجنة الوزارية للتخصص على مبدأ ان قيمة لراضى الفندق تتراوح بين ٢٥٪ إلى 20٪ من قيمة المنشآت الفندقية عليه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	إيمان مطر
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٠٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١١

وعن طرح: الفئات التاريخية
البيع يقول: حتى الآن الفكرة
من الدراسة وهناك آراء تتأيد
بأن يتم بيع 40٪ من ملكية هذه
الفئات وتظل النصيب الأكبر في
يد الشركة قابضة وهناك من
يحبذ انتهاء شركة قابضة لهذه
الفئات وطرح أسهمها في
البورصة ومن مغالاة البعض
لتخفيض قيمة الفئات حتى يتم
بيعها يقول: لا يجوز بيع الأصل
بالن من السعر الذي حددته
لجنة لعامة التقييم وهذه المغالاة
خطأ واعتقد أن التبادل متناقص
الاستثمار الأجنبية وأيضا
المصرية على تغطية أي اكتتاب
لشركات قطاع الأعمال لمر أكبر
دليل على صحة تقييمها لهذه
الشركات.

ولخيرا يلازم محمد بكير
مستشار الخصخصة لرئيس
مجلس إدارة الشركة القابضة
للاسكان والسيلمة والسيمنا
الكثير من الأمور فيقول: لم يتم
بيع أي فندق حتى الآن اللهم إلا
فندق الليروبيان والذي تم بيعه
منذ سنوات وأيضا فندق
شيراتون القاهرة والذي بيع
بأكثر من قيمته للفرد ويعد من
أكثر الصفقات الناجحة بكل
القائمين وقد انتهينا تقريبا من
تقييم الفئات وأصبح لدينا قيم
معتدلة بحيث نطم من أين نبدأ
وما هو أسلوب البيع نفسه وهل
سنبيع هذه الأصول أصل أصل
نفسا حدث في فندق شيراتون
القاهرة أم سيتم تجميعها في
مجموعات متجانسة من حيث
عوامل كثيرة وهم 11 عاملا
أعدهم نوع الأصل نفسه إذا كان

منها عاملا أو عابدا وحتى
يتضمن عقد الأمانة والمناطق
الجغرافية للأصل والهدف من
تكوين هذه المجموعات هو ضم
الفئات قوية الأداء مع للتوسط
الأداء بحيث يتم بيع الجميع
وهناك خياران للبيع في هذه
الحالة إما البيع لمجموعة من
المستثمرين والخيار الآخر لنا
يتم تكوين شركات مساهمة
وكل هذه الخيارات لازالت أمام
صاحب القرار ومن للنظر أن
يتكون لدينا صورة واضحة عن
بيع الفئات في الأسبوع الثالث
من ديسمبر.

وبالطبع لن يتم طرح هذا الكم
الهائل من الفئات في فترة
واحدة ولا لن يكون هناك لهم
في الاقتناء والسوق بالطبع
سيكون هناك نكاح في طرح هذه
للمجموعات حتى لا تهبط قيمتها.
قلت: سعت الحكومة للترويج
البيع الفئات في مؤتمر
البيرويني والذي عقد في
القاهرة في الشهر الماضي فهل
حقق المؤتمر النجاح المرجو منه
في هذا الصدد؟

يقول محمد بكير: لقد
للتؤثر أساسا للترويج وقد
عرضنا ما لدينا من خلال
توليدنا في المؤتمر وقد حدث
رد فعل مائل في كثرة
الاتصالات اليومية التي
لا تنتهي بالإحسان لطلبات
الشراء المتلاحقة وقد اطعم أكثر
من 1700 شخص على
معلوماتنا التي نبدأ في شبكة
الانترنت مما يعني أن المؤتمر
قد منحتنا فرصة للتعامل مع
المستثمرين ومنهم للطومات
اللازمة لهم واستشفاف
نفسهم وهو شيء مهم بالنسبة
لتقييمنا للبيع.

هل صحيح أن طرح
الحكومة للأراضي في المناطق
الساكنة الجديدة بسعر
منخفض للغاية قد أثر على
عملية بيع الفئات تأثيرا
سلبيا؟

يقول محمد بكير: عملية
التصدير السياسي في المناطق
الجديدة لم تؤثر علينا إطلاقا
لأننا نبيع أصولا في أماكن تم
تمجيرها سابقا وهذا يمنح
المستثمر ميزة شراء أراضي بها
صرافة وفنادق عملاقة
والمستثمر الذي يقبل على
شراء الأراضي في الأماكن
الجديدة يتمكن بمطابقة
استثمارية مختلفة عن الذي
تستهدفه لشراء الفئات
العاملة.

قلت: انتم في وضع ييسر
لطرف والسداد إذا بستم
بالقي من السعر يقولون بستم
يسعر غال وإذا بستم يسعر
منخفض يتهمونكم بتجديد
املاك الدولة فما رأيك؟

يقول محمد بكير: جميع
القائمين على برنامج
الخصخصة في الدولة
معرضون لهذا والحكم الفصيل
في الموضوع بأكمله هو
التضمير والقرار ليس قرارنا
في البيع فهناك سلطة التسمية
المعمية للشركة القابضة
واللجنة الوزارية العليا
للخصخصة وبالطبع يمكننا
عنصر الانتفاء لأننا بسعد
التصرف في أصول مملوكة
للصليب تم تكوينها على مدار
سنوات طويلة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٢٠٦
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٥/٤

في الذكرى السنوية الأولى لإعلان خطة بيع 64 فندقاً

فخصخصة الفنادق .. في «عمر مكرم»

اليوم وليس غداً..

يقتضى الصام الأول لإعلان خطة بيع 64 فندقاً قطاع عام انتفضي العلم دون مبيعات. مع استمرار التوايا في شكل إصلاحات وشركات.. وتصميمات.. ولا عزاء للخصخصة والمليح التفتت لهيئة المتكلمين بالملكية العامة.

خطة البيع أعلنت في مؤتمر عظيم الشأن نظمته في القاهرة مجلة «ميدويوني» وانتظرت بصبر نافذ الشركة القابضة للسياحة والسكناء والاستثمار لتضع خطة عمل استثمار ساعتيه وأقامت غرفة عمليات لمرض البضاعة واستقبال العروض وترتيب الاتصالات والإعداد بالمعلومات.

وكان سيناريو الأحداث يؤكد بالغ دليل أن الشركة القابضة جادة وإن العقود جاهزة دون ممانعة.

وانتهى المؤتمر واكتفت الشركة بالتصريحات.

أخراً أن الشركة قررت بيع فندقى النيل في القاهرة وسان ستيفانو في الإسكندرية.

... وللأخير قصة شهيرة فقد تم عرضه للبيع أو إعادة الاستحسان عام 1987 ووقع لواء سلطان وزير السياحة عقداً بذلك، وهاجت الدنيا، وشافت الضلالت والحكايات، تسابقت صفوف المعارضة خاصة اليسارية في نشر ما يتردد باعتباره خفاقاً لا تقبل المناقشة أو اليطلاق، وترددت أرقام مقلقة عن العمولات التي تقاضاها أصحاب القرار والأرباح الهائلة التي حصل عليها الجدد وتحويل الفندق إلى رمز للسيادة الوطنية.

واضطر وزير السياحة إلى إلغاء العقد.

وخلال السنوات العشر الماضية تم اتفاق الفندق تماماً فلم يجد مبالاً للاستحسان الأمي، وتحولت وجهه بميدويوني إلى سوق ككيفية للحل المبرمة وواجهته الخلفية إلى خرابة.

ويبدو أن الشركة القابضة تذكرته ونشرت إعلاناً تكشف فيه عن نيبتها طرح أرض فندق سان ستيفانو وما عليها من مبانٍ والكثافة بمرل الاسكندرية والمطوحة لها للبيع استثمار في مجموعة مستثمرين والأرض البالغة مساحتها 3036796 متراً مربعا تقع على شاطئ البحر في حي زيزينيا وهو من أرقى أحياء المدينة حيث يتميز بموقعه المتوسط بمدينة الاسكندرية وبشواطئه الميزية ومستوى المنطقة ذات الطابع الخاص.

وينتهى الإعلان بتحويل غريب يقول: هذا الإعلان هدفه الاعلام بنية الشركة الملكية في البيع ولا يجب أن يعتبر دعوة للمشراء ولا يشكل أى التزام من جانب الشركة نحو اتمام عملية البيع.

ويبدو أن الشركة نسبت لها عرضت الفندق للبيع «بالفعل لا بالنية» في مؤتمر يومىوني الذي عقد في 4 مايو 1997.

ثم نشرت إعلاناً آخر بعنوان «سان ستيفانو والتصال مع التاريخ» وفيه تمسرف أنها عقلت ترخيص الفندق منذ 1993 ونقلت الإعلان بالقول: هذه رسالة موجهة إلى المستثمر الجاد صاحب الرؤية والبحث من الفرصة الحقيقية من أجل وضع يسمه حضارية على وجه خريطة مدينة الاسكندرية عروس البحر المتوسط.

إعلان الفندق الثاني «النيل» يبيع «من يهيمه الأمر» 40 يوماً لتقديم المعلومات اعتباراً من 28 أبريل.

ولمحل الشروط واكترها تمسرف في رأى الخبراء يقول: يتم تقديم خطاب ضمان حصري غير مشروط وغير قابل للإلغاء يبلغ 2 مليون جنيه مصري كضامن لجميع العروض ساري لمدة تسعين يوماً تالية لمرور فترة المظاريف.

الغريب أن آخر موعد لتقديم العروض وفرض المظاريف هو 30 مايو. ويتساءل الخبراء عن سبب احتجاز خطاب الضمان 90 يوماً بعد ذلك، ألا يكفى يوم واحد لدراسة العروض إذا كانت الشركة جادة، ألا يكفى أسبوع أو حتى عشرة أيام للدراسة واتخاذ القرار والتعاقد مع أفضل العروض؟ لماذا تتعمد الشركة لإللال المتقدمين وتوريطهم في 2 مليون جنيه دون عائد مدة ثلاثة أشهر.

وهل تعلم كم تبلغ التكلفة المصرفية لتجميد 2 مليون جنيه بمعدل فائدة 12٪ لا 15٪.

كيف يتحمل المتقدم خسارة أولية قيمتها 60 ألف جنيه من أجل عيون الشركة.

ويبدو أن الشركة لم تتلق أية عروض حتى الآن لأنها نشرت إعلاناً غريباً تقول فيه: «لنلق التيل جوهره تنتشر يد الصانع الفنان».

ورغم عبارات الاستعجاء الوافضة للمستثمرين إلا أنه يتضمن تقييداً صريحاً جاء فيه: في قلب القاهرة وعلى بعد خطوات من حي الأعمال، وبين سمارات الدول الكبرى في حي جاردن سيتي محفل الاستقبال المصرية منذ ثلاثينيات هذا القرن، ويحب فندق وسط القاهرة الراقية والتي لم تقبل نسب اشغالها إلى حد التفتح بعد يقع فندقنا.

تصوروا - يقول لحد الخبراء - أن الشركة المعارضة تقول إنها تبوع فندقاً في حي وسطى بالفنادق إلى حد أنها لم تصل بنسب اشغالها أبداً إلى حد التفتح.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العدد :	٢٢٠٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٥/٤

انه اعلان بتفويضه من الطرف الاول. مكنا ضاقت الشركة عشرات التصريحات لجود الاثارة وقالت. لدينا عروض لشراء فنادق الاقصا، ولنفنى الفتيون. وعلمت تمتعت عن عروض لشراء فنادق الفرقة. وتوفى المسترون قبل التوقيع. وهات للمروض القصة لشراء فنادق الاسكندرية، وبلى الوضع على ما هو عليه إلى ان يشاء الله. ولجنة فرقت قصة الفنادق الترويجية وتمولت إلى قضية قومية. نبيع او لا نبيع. وانتهى الامر إلى ابتكار عيارى يتخس بإنشاء شركة تتحلل إليها ملكية 6 فنادق على أن تتولى المنشأة الجديدة تجميع الفنادق والإشراف عليها. ولم تظهر الشركة حتى آخر خبر نشر فى العالم اليوم. فى 30 مارس للمضى.

وبعد ما تلاحت التصريحات تلاحت أيضا الواوود للسفارة من الشركة القليضة والفكرات القومية للتفاوض مع مسمى العروض وسريت الشركة القليضة لشبرا حول تصير للنيل تقول: إنها بسند للتوقيع على عقد تاجير للفندق إلى شركة موزماريو الأمريكية وسريت فى نفس الوقت لشبرا مثيرة لغيرى من نوع قتال الخن. وجاء فى أخبار الخن أن روزمارى تنوى اقتلاع الأشجار للترويجية من حديقة القصر لتتبع على جثتها كتلا من الخرسانة المسلحة تسمى موقعا سياحية. وأرقت الأخبار وتلاحت بواكر الفرقة لدى أنصار الطبيعة والمثقفين والمخلفين عن الأثر وغيرها وتكلفت التصريحات والتعطيفات وأصعدت الرأى. فالتقوا العميلة للترويجية من التتار الروسى. وسكنت هيئة المتخصصين مزيدا من التيزين عندما سريت تقريراً رسمياً تقول فيه: إن أحد رجال الأعمال هو الذى دير المعركة للنقطة حول الفندق. كان يريد انفسه ليعيد تاجيره إلى تالى ليعر للتوسط. لكن الشركة القليضة أن تفرط فى التندق المنشأة لتي دموت القصر من قبل. واستمر الخن إلى أن أصدر الدكتور كمال الجنزورى قراراً بوقف العميلة. عندئذ تبادلت هيئة المتخصصين التهاوى. وسكنت عن الكلام للباح. ويركة يا جامع.

آثار الخصخصة

الاقتصادية

للخصخصة
في مصر
الآثار الاقتصادية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	عوائد الخصخصة بمصر الى أين	موفت عبد العزيز	العالم اليوم	١٢٦٧	١٩٩٥/٤/١٣	٢٥٩
٢	الآثار التسوية للخصخصة	هاني حسين	الامرام	٣٩٩٩١	١٩٩٦/٦/٣	٢٦٢
٣	الخصخصة والدين المحلي	عبد الفتاح لمبال	الامرام	٤٠٣٣٠	١٩٩٦/٧/١٥	٢٦٤
٤	الخصخصة والتنمية والنهوض الاقتصادي	أحمد خليل الضبع	الامرام	٤٠٣٣٧	١٩٩٧/٥/١٥	٢٦٦
٥	أين ذهبت أموال الخصخصة ؟	إيمان الجندي	الوفد	٣٥٩٩	١٩٩٨/٩/٧	٢٦٧

ميرفت عبد العزيز	اسم كاتب المقال :	الخصخصة	موضوع الرئيسى :
١٢٦٧	رقم العدد :	في مصر : الآثار الاقتصادية	موضوع الفرعى :
١٩٩٥/٤/١٣	تاريخ الصدور :	العالم اليوم	مصدر :



المستشار الاقتصادي لـ د. عاطف صدقي:

لا تمويل لأذون الخزانة من الخصخصة

والبنك المركزى لا علاقة له بعوائدها

عوائد الخصخصة توجه لإعادة الهيكلة

وتسديد الديون والتوسع الاستثمارى

□ تحقيق... ميرفت عبد العزيز:

منذ أكثر خمس من سنوات اتجهت مصر نحو الخصخصة وتم بالفعل خصخصة العديد من الشركات بينما شركات أخرى في الطريق إلى ذلك. وقد ترددت في الآونة الأخيرة أقاويل حول حتمية عمليات الخصخصة التي تقدر بمئات مليارات جنيه.. فهناك من يقول إنها وجهت لدعم احتياطي البنك المركزى.. بينما يشير البعض إلى أن جزءا منها ستستخدم لـ تسديد قروض الخزانة المستحقة وتمويل اسعارات جديدة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ميرفت عبد العزيز
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	١٢٦٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٥/٤/١٣

في هذه القضية.. لثلاثي مطلوب في حدود معينة وفي الحدود التي تعني البيع بالطريقة السلمية وفي الوقت المناسب وبالسعر المناسب لكن في نفس الوقت يجب ألا يؤدي هذا الثلاثي إلى حرمان الآخرين مع حقهم في الاستثمار.. وأنا شخصيا أعتقد أنه لو كانت حلجة السوق 100٪ فلا أقل من أن أقدم له 70 أو 80٪ من هذه الحلجة لا أن أقف عند 10 أو 15٪ من هذه الاحتياجات.

الشركات القابضة

تحت رقابة للدولة

لما فيما يتعلق بقضية الشركة القابضة وكيفية تصرفها في الأموال فقد ذكر الدكتور أحمد رشاد موسى أن الشركات القابضة مملوكة للدولة في النهاية وبالتالي فهي خاضعة لرقابة الدولة والجهاز المركزي للمحاسبات بل إن رؤساء مجالس إدارة هذه الشركات معينون بمقرر مؤقتة.. وهذا جعل الكثير من شركات القطاع العام تتحول من الخسارة للربح..

ويؤيد الدكتور هشام حسبو هذا القول ويضيف أن الأموال الموجودة في هذه الشركات قد استخدمت إما في إعادة الهيكلة أو في التوسع.. وشركات كثيرة سحقت جزءا كبيرا من ديونها وعملت تسويات مع البنوك باستخدام أموال الخصخصة وتحديدا مع بنك الاسكندرية كما فعلت الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

لما بالنسبة لمشروعات التوسع التي استخدمت فيها أموال الخصخصة فنجدها مثلا فيما حدث في أموال شركة مصر للكيماويات والشركة المصرية للبويات والكيماويات حيث ذهبت هذه الأموال للشركة القابضة للصناعات الكيماوية التي استخدمت هذه الأموال في إنشاء مصنع جديد على لرقى مستوى في مدينة السويس من أكتوبر.

الخصخصة بين

التريث والتسريع

لما عن أفضل السبل لتحقيق التسي عائد من عملية الخصخصة فيقول الدكتور أحمد رشاد موسى إنه اتباع سياسة الثلاثي من خلال برنامج طويل المدى وممتد ويشم الخبرات المالية والمصرية. وأضاف أن المثال على ذلك صفقة بيع البيبسي كولا.. حيث عرضت في البداية بمحوال 70 مليون جنيه وبيعت في النهاية بمحوال 325 مليون جنيه فلابد أنن من الثلاثي حتى يمكن بيع الأصول بقيمتها الحقيقية.

غير أن الدكتور سيد عيسى أبو الليل خبير الشؤون المالية يسوق للمال له رأي آخر في هذا الأمر إذ يرى أننا نحتاج أكثر إلى طرح كمية أكبر من الأسهم وتخصيصها لأنه كلما تأخرنا في أمر الخصخصة زادت خسائرنا كما أن الثاني يتجاهل ظروفنا موضوعية موجودة وهي أن هناك كمية أكبر من المستثمرين تتجه للسوق ولا بد من كفاية احتياجاتهم من خلال كم أكبر من الأوراق..

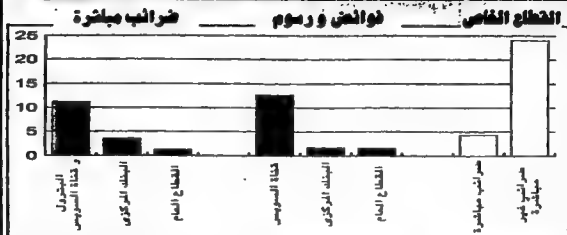
وأشار إلى أن الثاني قد يخلق مع الوقت نوعا من تفتيت الملكية وإهدار الجهد نتيجة لكثرة العمليات في سوق الأوراق المالية.

صيغة توفيقية

لما الدكتور هشام حسبو يرى أن الجمع بين السريتين صيغة معينة هو أفضل الحلول

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هاني الحسني
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٣٩٩٩١
المصدر :	الاعرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٦/٣

مساهمة القطاعات في الموارد العامة للدولة (%)



الآثار التمويلية للخصخصة

تكبر مسألة التحول إلى اقتصاد السوق، بما يعنيه ذلك من زيادة دور القطاع الخاص، وتقليص حجم القطاع العام عبر عملية البيع، المعروفة باسم الخصخصة، تأثير مسألة أساسية في مجرى اختيار السياسات والأدوات الضرورية للتكيف مع المرحلة الجديدة، وهي مسألة الآثار التمويلية لهذا التحول على الموازنة العامة للدولة.

هاني الحسني

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، والتي تزداد بشكل أساسي من ضرائب المبيعات والضريبة الجمركية وضريبة النقلة والإتاوات وأنواع أخرى فإنها تمثل ٩.٧٪ من للخصخصة الضريبية (١٩٩٥/٩٦) بقيمة قدرها ١٣٦١٧ مليون جنيه. وتلكا تكون هذا النوع من الضرائب يتم فرضه على أوعية قطع والتجارات، فإن حساب مساهمة القطاع العام للموارد للدولة لاكتنه صعوبات مالية وإحصائية ولا يتناول بدقة التكلفة إلا داخل أجهزة التحصيل لتلكا ومن خلال تحليل بيانات مختلفة، وإزاء ضرورة القيام بتقدير متساو وتحفظات فإننا نقتصر على نسبة معينة من إجمالي الدولة الإحصائية في التدرج على الإجمالي في القطاعات السطحية، والخدمات الإنتاجية وبمعدل ١.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بعد استبعاد قطاع الخدمات الاجتماعية الذي يسهم بنسبة ٢.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبارها مثال خدمات الحكومة والمرافق العامة بشكل رئيسي. وولما لهذا الحساب فإنه يمكن القول إن مساهمة قطاع المبيعات الاقتصادية في إجمالي حصص في جملة الضرائب غير المباشرة تقدر بما قيمته ٧٠٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩.٦٪ من إجمالي الضرائب غير المباشرة، وبما يعادل ٢١.٣٪ من جملة الموارد العامة للدولة.

تحتل محصلات الضرائب المباشرة ما قيمته ٢٦.١٪ من محصلات الضرائب في مصر بقيمة قدرها ١٣٦١٠ مليار جنيه، وتحتل نسبة مساهمة القطاع العام للموارد للدولة بنسبة ٢٧٥٪ من مجموع هذه المحصلة. غير أن نسبة محدودة من هذه المحصلة ترجع إلى مساهمة القطاع العام للمعرض لأن البيع من خلال عملية الخصخصة، ففجزة الأكبر من حصلة الضرائب المباشرة يأتي من مساهمات القطاع المركزي وفئة قتاد السويس بما نسبته ٢٦.٢٪، يليها في الأهمية البنك المركزي بنسبة ٢.٧٪، فلا يسهم إلا بنسبة ٢.٦٪ من حصلة الضرائب المباشرة وهو ما لا يساوي ٣.٣٪ من إجمالي الموارد العامة للدولة.

في هذا الإطار ليجز السياسة المالية كالتدبير الأساسية من بين خريزة السياسات الاقتصادية للتحفة العامة لموازنة ١٩٩١/٩٠. لم تعد الدولة تحصل عليه فقول عزز وحدات القطاع العام، وكانت آخر أبعائه الظاهرة في موازنة ذلك العام هي ٩٧ مليون جنيه خصصت لتمويل عجز القطاع العام في مقابل قفاز مقداره ١٠٤ ملايين جنيه، وكانت الدولة قد توافقت عن تمويل استخدامات القطاع العام منذ السنة المالية ١٩٩٠/٨٩. وبذلك أصبحت الدولة تحصل على تسهيلا من الفائض القطاع العام، والذي بلغ في موازنة ١٩٩٥/٩٦ ١٤٤ مليون جنيه مصرية، دون تحمل أياء عسائر القطاع العام. ومع أن بيع القطاع العام على الدولة من تحمل عيه الخصائص التي يتحملها هذا القطاع، فإنه يتضمن أيضا خسارة حصة الفوائض المالية التي يجوزها القطاع العام للدولة، وتغيير الحجم الصافي لهذه التخفيضات لأنه قد يكون من المفيد تدعم السياسات التي يسهم بها القطاع العام، وفقدان الهيكل الاقتصادية في إطار هيكل الموارد العامة حسب موازنة ١٩٩٥/٩٦.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هاني الحسني
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٣٩٩٩١
المجلد :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٦/٣

للمباشرة لتقبل الزيادة، ولا يتحدد ذلك بالمعيار بزيادة سعر الضريبة، ولكن بارتفاع عميدة أخرى نفسها ترشيد كبير نسبة الإعانات الاقتصادية، ومعالجة جذور التهرب الضريبي.

للتأكد: إن تخفيض معدل القطاع الخاص للضرائب المباشرة يؤكد أن حجم الإعانات الواسع والقدرة بمعالجة ٥ مليارات جنيه سنوياً (بحسب الجنيه الكونولي) وكذلك حجم التهرب الضريبي لا يقل هو الآخر عن ٢ إلى ٣ مليارات جنيه سنوياً، فما عدا ذلك ونسبة ١٠ في المائة من تمويل القطاع الخاص ولو كانت حصة هذه الصلة التي تصل إلى ٨ مليارات جنيه لكانت اسهوت إسهام حقيقياً في تمويل الجنيان الضريبي في مصر.

ولقد ذكر جميع التخصصين والخبراء القول بأن الإعانات في مصر ليست السبب الوحيد لتشجيع الاستثمار، بل إنها قد أدت في كثير من الأحيان إلى هروب استثمارات أجنبية بعد انتهاء فترة الإعفاء، ويبدو أن التهرب من مازالت حوالي ٢٧٪ من حجم الاستثمارات الخاصة، ولا يتطلب تشجيعهم مجرد الإعانات الاقتصادية، والتي تنصب أساساً على جانب الضرائب المفوتة، ولكن من ناحية أخرى لتعظيم الدولة بالعديد للقرارات الضريبية غير المباشرة التي تقل فيها مساحة الإعانات الحقيقية للضرائب المفوتة، وخصوصاً في شريحة قطلة مثل شريحة المبيعات التي لا تملك إطلاقاً مستوى نمو عملاقة الإنتاجية ولا المستوى التنظيمي والقراري في المجتمع، ولا مستوى التعليم المتكفئ، بل وضهم في حالة الاستثمار السهلة.

أساً عن التهرب الضريبي، فالسبب يتطلب تعديلاتها أساسية من جانب المخطط المالي في سياسة فرض الضرائب، ضرورة إجراء تعديلات الكلية لمعالجة الضريبة في المجتمع، وتحليل عناصر الدخل على المستوى الكونولي، وليس العلاقة بين الأسعار والضرائب والقرع والفتنة وتأثيراتهم على الابتكار والاستثمار. كما أن تطويراً مهماً يجب أن ينصب على العينة الإفرادية والتنظيمية والأدوات المستخدمة في أجهزة التحصيل من ناحية، وكذا في الجانب الكونولي على مستوى العاملين أو مراقبي الحسابات والهدف الأساسي من ذلك هو تحقيق للصيغة والتشافية في المعلومات.

الأرقام الواردة في هذا المجال تدل أن الآثار التوعمية لتغيير القطاع العام من الموزونة العامة للدولة تبدو محدودة، ولكن علينا أن نضع في الحسبان آثاراً أخرى منها المتعلقين في طريق درجة الإحكام القانوني والإجرائي على هذا القطاع، فيما يتعلق بتحويل الضرائب، وكذا كونه نافذة المتضمن الدولة عن طريق عنصر مهم مثل الحصيلة الكبيرة للخدمات الاجتماعية التي يتم استخدامها بمعرفة بنك الاستثمار القومي.

أما الوجه الحقيقي للآثار التوعمية، فهو يقع على جانب القطاع الخاص الذي تبين لنا أنه لا يعد موزاً يعتمد عليه في حصيلة الضرائب العامة خصوصاً أنه يسهم في المزيد من التهربات الضريبية والكيفية والضريبة من التهربات الرسمية، ومن الناحية غير الرسمية فإن القليل الكمية لعدم كفاءة النظام الضريبي المصري، وعلمية التهرب الضريبي، سوف تنعكس على حال رعاية تمويله للوارد العامة، مما يفي إلى حد بعيد للتنشئة لمسوق المصرية والتي يتعطل عليها ما هو أكثر من مجرد نقل الكمية من قطاع ضعيف إلى قطاع أقوى.

التكاليف الثلاث لإسهام القطاع العام في ميزانية الدولة، يمثل في الواقع الميزانية الاقتصادية، وبينما يبلغ إجمالي فائض الميزانية الاقتصادية العامة للتحول الميزانية الدولة ما نسبته ٦٦٪ من الموارد العامة للدولة، فإن أغلب هذه النسبة يأتي من قطاعات البترول والنفط المسويين والبنك المركزي، بينما لا تزيد نسبة مساهمة فائض القطاع العام للتحول للدولة على ٦٠٪ من الموارد العامة للدولة.

وفي سبيل التحقق من الآثار التوعمية المتعلقين عن التخصص من ملكية الدولة للقطاع العام لمسوق يكون من المفيد أيضاً التحقق من مدى مساهمة القطاع الخاص والأفراد في الموارد العامة للدولة. فالإسهامات الاقتصادية والقطاع العام تقدم ما نسبته ٢٥٪ من حصيلة الضرائب المباشرة، وتتبعدها نصيب القطاع الخاص من الضرائب المباشرة، فإنه يجب حساب ٢٥٪ أخرى عبارة عن ضريبة المرتبات والأجور على العاملين بالقطاع العام والمؤسسات والجهات الأخرى للدولة، لتصبح بالي مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المباشرة (شركات وأرباح تجارية وموشر غير تجارية) وقدم متقولة وضريبة مرتبات) تعادل ٢٠٪ منها، أو ما نسبته ٢٥.٣٪ من الموارد العامة للدولة. وهو ما لا يعنى ٤٠٪ حجم استثمارات القطاع الخاص التي تمثل ٢٨٪ من جملة الاستثمارات في مصر، ولا ٤٠٪ مساهمة القطاع الخاص في الموارد العامة الإجمالية والتي تبلغ ٢٧.٦٪.

أما في مجال كفاءة غير المباشرة فإنه يتعالم الناس إلى الفهم الذي تم بها حساب مساهمة القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية، وهي نسبة المساهمة في الناتج المحلي بعد استبعاد فائض الخدمات الاجتماعية الذي تتولى الحكومة نسبة الكبرى منه، فإننا نجد أن مساهمة القطاع الخاص تعادل ٢٧.٦٪ مع الأخذ في الحسبان أن هذه القيمة أدل لا تمثل القطاع الخاص بمعزل فعلياً، فمن المتروك أنها تمثل أيضاً أعباء الضرائب غير المباشرة التي يقع عبئها على المواطنين.

لتحليل المساهمات لمعظم الموارد الضريبية والموارد العامة بعكس مجموعة من الاستنتاجات الهيكلي من يتحقق وهو زيادة كفاءة تنمية القطاع العامة وذلك لا يلي:

الأول: أن للقول للرخص الموارد العامة هو فائض ٣ ميزان للتصايف (رخصة (معدل المدخل/ مخرج) فائض فائض المسويين) لذلك المركزي، مما يعمل على ٤٠٪ من الموارد العامة للدولة، وبخاصة في الاستثمار الحكومية الناتجة عن ممارسة أنشطة سياحية فإن معدل هذه الأنشطة يمثل ٢٥.٧٪ من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فإنه يمكن القول إن حصيلة الضرائب المباشرة من القطاع العام والخاص تشكلت للزيادة، وإن كان القطاع العام يتركز في الأداء الضريبي للضريبة المباشرة، متفكر الإحكام الواعد تطبيق القوانين والرقابة المالية والأمنية من جهات متعددة.

الثاني: أن الحصيلة الكبيرة للضرائب غير المباشرة تعكس أيضاً فشلاً لسياسة تصلة الموارد العامة، ذلك أن الحكومة ظلت تلجأ لها عبر سنوات خصوصاً منذ موزونة ١٩٩٦/٩١، وقد أصبح معالماً للزونة للضرائب غير المباشرة لا يسبق أي زيادة جديدة، على العكس يتطلب تخفيضه نسبة كبيرة، بينما مازالت الضرائب

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالي
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٤٠٠٣٣
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٧/١٥

الخصخصة والدين المحطى

على الرغم من دخول سياسة الخصخصة مرحلة جديدة قوامها طرح الواسع لشركات القطاع العام للجمهور وبيع نسبة لا يستهان بها من الأصول العامة، ورغم مرور قرابة خمس سنوات على هذه العملية، إلا أن هناك العديد من القضايا الأساسية التي لم تحسم بعد، يأتي على رأسها معايير البيع وشروطه، وكيفية التقييم والسعر العادل وقضايا العمالة وغيرها من الأمور المهمة، وهو ما يدفع البعض للتشكيك في جدية المسألة برمتها، وليس فقط إمكانية نجاح البرنامج المزمع من عمه.

إذ أن أي سياسة أو إجراء محدد لابد أن يكون واضح الهدف والمعلن واليات، وجميع الأمور التفصيلية المتعلقة به، بحيث يستطيع صانع القرار تحديد مواقف متكاملة من هذه المسألة برمتها، وهو ما يدفع المستثمر الجاد للدخول في هذه العملية، أما من ذلك أستصبح مجرد وسيلة للمضاربة والربح السريع فقط لأغلب وهو ما يقلقها أهدافها العملية والعلمية.

عبد الفتاح الجبالي

استهلاك جزء لا يستهان به خلال هذه الفترة.

وما يهمني هنا أنه إذا كانت الزيادة في الدين المحلي ترتبط أساساً بخطية التجميد في الصافي للموازنة العامة للدولة من جهة وأعباء تمويل الموازنة الاستثنائية والإصلاح المالي لبعض الهيئات الاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما يفرش أنها تمثل تحدياً مؤلماً، وليس العكس كما هو الآن والأهم من ذلك أنه لم يعد مقصوداً على خطية التجميد في الموازنة بل أصبح يستخدم لدعم حسابات الحكومة بالدين المركزي، والتي تستخدم الزيادة المصدرة من ذلك الآن ويبلغه لكل ٢٤ من متوسط سعر الفائدة المرجح على ذلك الآن، وهو ما يوضح من ملاحظة الفرق بين الزيادة في الدين الحكومي والزيادة في الآن عموماً فإن الزيادة الكبيرة في الدين العام أصبحت تشكل هاجساً أساسياً لصانع القرار الاقتصادي في التجميد إذ أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي لزيادة أسعار الفائدة الحقيقية وعرقلة ذلك رأس المال والحد من مكاسب ربح مصوبات الترخيص، لأنه إما أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي في زيادة الأراض من شأنه أن يقلل من الأرباح من الاستثمارية أخدمة الدين، سيتم تمويلها من الخلل القوي في المستقبل، وهو ما يجعل أعباء خدمة الدين ذات آثار سلبية على جميع السياسات الاقتصادية.

والأهم من ذلك أن زيادة خدمة الدين المحلي يمكن أن تؤدي إلى صعوبة الاستثمار في تحمل الأعباء على المدى البعيد خاصة وأن هذه الأعباء تتسبب شروطاً أساسية لا يمكن توفيرها بسهولة.

لماذا أن سعر الفائدة على الدين العام يتجاوز معدل النمو الاسمي للاقتصاد لأن الدين العام سوف يمثل انتشاراً أسرع من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا كان لدى البلد فائض أساسي، وكلما أضعف الفوق بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاسمي، حذر حجم الفائض الأساسي المطلوب لتأجيل الدين إلى الأجيال الناجح المحلي في هذا السيناريو يمكن مناقشة الفترة الثلاثة باستخدام عائلات البيع في شكل هذه الحالة، إذ يدير هذا القول

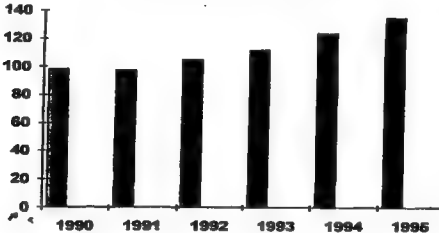
وتظهر هذه المسألة بشدة فيما يتعلق بحسيلة البيع، إذ مازال ينتشر بصر حول ماذا ستفعل الدولة بالحصيلة المتجمعة عن بيع بعض الشركات العامة، وذلك رغم أن البرنامج قد أُنجز بمكمل بعض الأعباء المهمة في هذا المجال وبلغت حصيلة المبيعات حوالي خمسة مليارات من الجنيهات.

والأهم من ذلك أن هناك تضارباً في الآراء بين أعضاء الفريق الحكومي ذاته، إذ يرى د. يوسف طبرس غالي ضرورة استخدام هذه الأموال في إعادة تطوير الخطية العامة تجاه دعم الدور الاجتماعي للحكومة من طريق تسديد الدين العام المحلي، إذ أن ذلك من شأنه تخفيض حجم الفوائد المستحقة على الموازنة، من خلال خفض حجم الدين، وبالتالي توفير موارد إضافية للحكومة لتساعدها على زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية من التعليم في تنمية المدن والموازنة، وهو ما يساعد على معالجة الدور الاجتماعي للدولة والارتفاع بنوعية الخدمات الأساسية للأمة للمواطنين وعلى التفتيش من ذلك يرى د. عاطف عبيد أن هذه الحصيلة يجب أن توجه لاستدراج ديون القطاع العام حتى تحافظ على العاطف وتوفر الاستقرار في إصلاح مسار الشركات المتعثرة، حتى تصبح قابلة للخصخصة، وما يتبقى يلزم لإدارة تلك حصيلة الدولة لاستخدامها في تمويل الاستثمارات الموجودة بالخطية.

وقبل أن نتعرض لهذه الآراء نجدر بنا الإشارة إلى أن الدين العام المحلي قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية إذ بلغ ويحضر ١٢٢.٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٩٥ تشكل مديونية الحكومة والمؤسسات الاقتصادية ٢٨.٧% منه (١٢٠.٧ مليار) بينما المديونية مديونية بنك الاستثمار القومي هي ١٣.٩ مليار جنيه فقط، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء خدمة هذه المديونيات إلى ١٦.٢ مليار جنيه في موازنة عام ١٩٩٦/٩٧ (أي ٢٦١ من استثمارات الموازنة ضيقها الجاري والاستثمارات) هذا مع مشكلة أن قيمة هذه الأعباء كانت قد وصلت إلى ١٨.٠ مليار جنيه في موازنة عام ١٩٩٦/٩٧، ولكنها انخفضت بعد أن استمرت الحكومة بشرجة الأولى من سنوات ٢٠٠٠ وحولت بالعملي جزءاً من الون المخصصة إلى هذه الأعباء ضيقة عن

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالي
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٤٠٠٣٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٧/١٥

تطور الدين العام المحلي (مليار جنيه)



التي تولى، مقابل ما توهمه الدولة من فوائدها بحسب لمحاكمي تمويل مشروعات الطاقة الجديدة لدى البنك المركزي إذ أن هذه المسألة ليست ذات جدوى في ظل كثرة الموارد المتاحة بالفعل الأجنبي، خاصة مع استمرار انخفاض أسعار النفط التي تحصل عليه الخزينة العامة من استلامار الخصخصة بالعملة الأجنبية فضلا عن أوضاع هيكلية المعاشات والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الأمور التي تجعل هيكل الدين العام المحلي من جديد والى جانب سياسة مالية صعبة تهدف إلى إصلاح الخلل المالي بينود للوزنة العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بعلاقات بيع القطاع العام فينبغي أن تستخدم لإعادة إصلاح الشركات القائمة بالفعل، خاصة أن الحاجة لهذا القطاع سنظل للبلاد، بغض النظر عن الحجم إذ أنه يصعب ترك الأمور للإشريات السوق في حد ذاتها، كما يرى البعض، حيث أن الطلب الموجود بالأسواق يمكن القدرة للقرن الذي الأفراد، الأمر الذي يؤدي في ظل أوضاع الاقتصاد المصري إلى تلبية لمتطلبات من الطلب لبعض الشركات الاجتماعية دون غيرها وتقدم بها تحديدا تلك الفئات التي لديها قدرة شرائية حقيقية، وفي مقابل ضريبة ضئيلة من الشركات والأخرى من تلك التي سيؤدي إلى إعادة توفير التمويل الأجنبي القائم بين الشركات الاجتماعية الأخرى الأمر الذي يزيد من الأفكار المطروحة لتسوية وتبريل كبيرة من طبيعة القوي ويصبح من الضروري تدخل الدولة من جديد بغية إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، حيث لا مفر من هذا التدخل وبالتالي لابد من التخلص من الخطأ المتنامية والتي تجعل للخصخصة تلبية السوق وأنه يلائم يعمل دخل الدولة كما يقول علماء التخطيط في جوه العملية هو التوافق ملامح بحالة العرض والطلب والعمل على تحقيقها كلما كانت مستحبة وبالعلم إلا ما كانت لتنتج للدولة أرباحا العرض والطلب غير متوافقة من وجهة النظر للجمعية فإن الخطط تحاول أن يجعلها يلتفتين حول نتيجة أخرى أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة، وذلك بالتفكير في جانب الطلب أو العرض أو الاثنين معاً، لتحقيق عملية التنمية لتتوحد، وفي ظل الأحوال فإن تدخل الدولة أمر وارد، ومطلوب حتى نرى نتائج اقتصادية أفضل.

من هذه المسألة سنذكرى لتفصيل الأعباء على الموازنة العامة وبالتالي لخدمة الضغوط التنشيطية للخدمات، كما أنها تترك جزءاً لا بأس به من الأموال يدفع إلى القطاعات الأكثر أهمية من منظور التنمية وهي الصحة والتعليم والإسكان هذا تأكيداً على أن الأموال التي تنفق على إعانة هيكلية للأنشطة العامة الأخرى وتسيير ديونها للخدمة سوف تذهب هباءً إذا ما نظفت المؤسسات في التنشيط، وبالتالي ضياء ما تم استثماره من رأسمال.

وعما نلاحظ لا تخرج في مجملها عن كونها مجرد علاج مؤقت للمشكلة، ولا تضمن علاجاً حاسماً لها، فالقضية هي كيف يمكن خفض المستوى الحالي للدين العام إلى مستويات مقبولة لتتناسب مع أوضاع الاقتصاد المصري، وما هي ضمانات عدم تكرار الوضع الحالي من جديد خاصة وأنه في مثل هذا الوضع، لن يكون هناك قطاع عام يباع لسماء الدين، كما أن هذا الرأي يمكن تبريره التفكير في هذه المسألة باعتباره يمثل رغبة في الخروج من المأزق الحالي للدولة، وهو الاعتقاد الشائع عن الرغبة في زيادة الإيرادات للدولة على المدى القصير، دون الاهتمام بمبادئ الأصول الاقتصادية على المدى البعيد، كما أن هذه العملية تكسب حافلية لتسهيل الأصول العامة لصالح اتفاق جابر بالوزنة وهو ما لا يتناسب مع الحفاظ الاقتصادي السليم القادسي بضرورة أن يمول الاتفاق الجاري من الإيرادات الجارية، وأن تستخدم الإيرادات الرأسمالية في تمويل اتفاق استثماري إذ أن بيع الأصول للوفاء بالخصوم الحالية هو بمثابة رهن خيارات الأجيال المستقبلية.

من هنا يجب التفرقة بين قضايا التعامل مع مشكلات الدين العام المحلي، بموضحة الرأى، وذلك الخاصة باستخدام عائدات حصيلية البيع إذ أن الأولى تتطلب إعادة هيكلة الدين العام ذاته سواء من طريق الحد من الدين الخزينة لصالح ضمانات الخزينة كما هو معمول به حتى الآن، فضلاً عن ضرورة تعديل بعض البنود لتكونة للدين كسندات الطاقة الجديدة والتي تصدرها وزارة الطاقة بغلافه الأجنبي باسم الهيئة المصرية للصحة

الموضوع الرئيسي :	المخصصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
رقم العدد :	٤٠٣٣٧
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٥/١٥

المخصصة والتنمية والنهوض الاقتصادي

أحمد خليل الضبع

مستقل الاقتصاد المصري وإمكاناته
إن في التقدم والإطلاق وتوقف على قدرته
على التحمل مع مشكلة إعادة رسم
الدائرة التي يعمل فيها كل من القطاعين

بالأسواق ومواجهة للتحديات المالية التي لها اثرها على
اقتصاديات الشركات.
تلبي : الأمر على الاستثمارات
تثير تحارب الاستثمارية في معظم دول العالم إلى أن
برامج الاستثمارية كمن أمم نتائجها زيادة
الاستثمارات الأجنبية في البلاد، حيث أصبحت تلك البرامج في نطاق استثمار
بلغ ٤ مليارات دولار من أصل ٦.٢ مليار دولار في حملة الاستثمارات الأجنبية
المباشرة التي توجهت لدول شرق أوروبا عام ١٩٩٤، وتقوم بوضع المخصصة
بجدة الدور من خلال:
١. جذب الاستثمارات والمشاريع المحلية والأجنبية لشراء الشركات المطروحة
للبيع سواء عن طريق البيع الكلي، كما حدث في ٦ شركات تم بيعها لستثمرين
مطمحين من الأجانب بجملة إجمالية ٢٢١.٠ مليون جنيه، أو عن طريق الاستثمار
غير المباشر بشراء أسهم الشركات من سوق الأوراق المالية حيث وصل عدد
الشركات التي تم الاستثمار فيها عن طريق البورصة خلال الأعوام الثلاثة
الآخيرة ٢٦ شركة وبما يقدر بـ ٢.٥ مليار جنيه
٢. زيادة استثمارات المؤسسات التي تمت خصصتها، فهناك عدة أسباب
تدعو إلى توقع حدوث ذلك: أولاً: نتائج لهذه المؤسسات بعد طرح الأوراق لأسهمها
لجمهور فرصة أكبر للوصول إلى الأسواق الخاصة للأفراد والمصنوع على
أسهم وإلى المال، وثانياً: الرغبة في تحقيق استثمارات كبيرة حتى تستطيع تلك
الشركات منافسة الشركات الخاصة الأخرى

لما كان والخاص بما يتفق مع متطلبات المرحلة
الحالية وما يندرج مع التجربة التنموية في كل بلاد العالم. فطريق
سياسة المخصصة بالقضى للدول من القطاع العام إلى القطاع
الخاص على النحو والمقرر الذي يغير من الطبيعة المبرمجة والبرمجة
للتنمية الاقتصادية مع تحريك القوانين بين وجود الدولة في إنتاج
السلع والخدمات وتأمين قواها بالخدمات والمنتجات
الأساسية من ناحية أخرى، ولكن هل يمكن انعكاس نتائج برنامج
المخصصة المصرية في دفع معدل النمو والتنمية الاقتصادية، حتى
يمكن الإجابة على هذا السؤال فإننا سنحاول مناقشة ذلك من خلال
أربعة محاور هي:

الإجابة على أداء الشركات المخصصة للبرنامج، الأمر على الاستثمارات
الإجمالية، الكيفية التي تستخدم بها حصيلة البيع، الأمر على الموازنة العامة
للدولة

أولاً: الأمر على أداء الشركات:

١. الشركات سياسة المخصصة من خلال محورين رئيسيين:
أ. من خلال برامج الإصلاح التي تقوم بها الحكومة
فمن شأن الإجراءات التي تتبناها الحكومة في إصلاح تلك الشركات في حالة
ماتكين فعالة أن ترتب عليها استخدام الميزانيات الخاصة ولحد من استنزاف
الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها. وهو ما يساهم في تحقيق
الفرص المادية للاستثمار وزيادة معدلات الرخاء، وفي المقابل عند
شركات القطاع العام المقصرة وتراجع أعمال إجمالية الشركات من خسرة
صافية إلى ربح صافي بلغ حوالي مليار جنيه عام ١٩٩٥ يصلح لأن يكون
مؤشراً لتحسن الأداء.

لأن البشري يرى أن جهود الإصلاح تحت مظلة مايس بالمشركات الخاصة
التي هي المصلحة العامة في حال أو كبير ولم تات بالنتيجة المتوقعة، وبالتالي على
ذلك بأنه مازال هناك مايقرب من ٧٠ شركة تحقق خسائر تصل في بعضها إلى
أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً وأخرى ١٠٠ شركة تحقق معدلات ربحية أقل
من ٢٪ سنوياً، وحوالي ١٠٠ شركة أخرى تحقق معدلات ربحية في حدود ٧٪، أي
أن المصلحة المالية للقطاع العام ككل في معدل ربحية منزل للغاية في حدود
١٪، في المتوسط بل أن هذا المعدل محسوب على أساس القيمة المضافة وليس
القيمة المبردة لك الشركات.

وهو ما يتناسب مع إمكانات تلك الشركات وما يتفق على تطويرها بل ومازال
هناك أكثر من ١٠٠ شركة تحتاج إلى تحديث وتغيير معادتها بما يقرب من ٥٠
بليون جنيه.

٢. من خلال مخصصة تلك الشركات، وهنا سنواجه ثلاثة احتمالات:
الأول: أن تتم مخصصة هذه الشركات عن طريق البيع الكلي إلى من سيمتد
استراتيجيته وانتقال ملكية هذه الشركات إلى القطاع الخاص، وفي هذه الحالة
سيكون تحسين الأداء، ويقلل تدوير الإفراط لاحتياجات أكبر، كما أوضحت بعض
الدراسات التطبيقية لذلك الدور، ولكن التجربة المصرية لم تشهد إلا حالات
من هذا النوع، فضلاً عن أن مؤشرات الرخاء الملموسة أصبحت غير جيدة
بعد مخصصتها.

الثاني: أن تتم مخصصة هذه الشركات عن طريق سوق المال بنسبة تزيد على
٥٠٪، وفي هذه الحالة سيستغل الإدارة للقطاع الخاص الصافي، ولكن سيستمر
مشكلات حصول كبار المستثمرين على المصبة التي يتكهن من حق الإدارة وهو
ما يحدث بالفعل في حوالي ١٠ شركة

الثالث: أن تتم مخصصة هذه الشركات بنسبة أقل من ٥٠٪ أي عدم انتقال
حق الإدارة للقطاع الخاص، وفي هذه الحالة ستكون لامتلاك إجمالية لأداء، الأمر
من الجانبين المباشرة والمخصصة وهو يحدث في كثير من ٢٥ شركة تتراوح
النسبة المباشرة من أسهمها ما بين ١٠ و ٧٠٪.

ولكن الجانب أنه في كل تلك الحالات تكون المشروعات التي تتم مخصصتها
أكثر قدرة على تحقيق النمو والنمو والخاص الصناعي، وهو من ضمنه تزيد على
النصف فينبغي عدم القطاع العام الصناعي، وذلك لأنه أكثر قدرة على زيادة
الانتاجية بفضل مواكبة التقنية الحديثة لتطوير الإنتاج والانتقال

إلا أن قدرة الشركات المخصصة على جذب الاستثمارات لجعلها بعض
العقبات: أولاً: الخلل حول مخصصة القدمات، فبعض البعض إلى جذب
الاستثمارات الأجنبية يتكلم باليد، بالبرصوات المالية لها قبل الاستثمارات والنقل
وخدمات الورني والقطر التي، حيث تسخدم تلك القطاعات على معظم
الاستثمارات الأجنبية في مصر، فضلاً عن التعجيل الفائقة في بعض
الدول الأخرى لأنه قطاع إلكتروني وسهل بيعه وله أهمية كبرى في تحسين الأداء
وتحقيق النمو، في مقابل بعض البرز التي تؤكد أن الدول التنمية التي بدأت
بمخصصة قطاع الخدمات وأهمها مشكلات عديدة، ولعل إعلان الحكومة أن
المرحلة الثالثة ستشهد مخصصة جميع الخدمات والورني وسيتبعها مخصصة
النسبة الأساسية في شكل شركات مخصصة مع بداية على هذا الطريق وتأتيها:
الثالثة التي تأتيها البرنامج من هذا الكم المخصص للمشروعات المطروحة من
خلال المشروعات القومية العديدة والتي تمثل استثماراتها إلى المصالح القيمة
المفترقة لشركات قطاع الأعمال العام والمالية ٨٨ مليار جنيه، حيث أن الوعاء
واحد في النهاية وهو الدخوات المالية القليلة للتوظيف الاستثماري سواء في
إنشاء مشروعات جديدة أو شراء أصول مشروعات قائمة، وتتلها مشاكل
المعاقلة الزائدة وانخفاض السيولة التكنولوجية التي تواجه الشركات.

ثانياً: الأمر على الموازنة العامة للدولة:

يرتبط على برنامج المخصصة عدد من الآثار المالية على الموازنة العامة،
فبالنسبة للأثر الإيجابي فيتجلى في بعض النقاط أهمها: انخفاض نفقات شركات
القطاع العام من ميزانية الدولة، أي لم تعد الشركات تتحمل عبء تمويل جزر
القطاع العام ومشتريات، وذلك منذ عام ١٩٩٠/٨٩، فضلاً عن الأثر الإيجابي
المرتبط بالتقليل في المصالح العامة على القوائم الصافي للقطاع العام
والذي بلغ عام ١٩٩٥ مليار جنيه وبما يعادل ١٠٪ من الموارد العامة
للدولة

لكن على الجانب الآخر هناك عدد من الآثار السلبية والمتعلقة في خسرة هذا
القطاع الصافي للقطاع العام والموارد المالية العامة مع اكتساب برنامج
المخصصة فضلاً عن خسرة عوائد الاستثمار المباشرة لتصل نسبتها إلى ١٪ من
حصيلة الضرائب المباشرة في مصر وبما يعادل ١٠٪ من إجمالي الموارد العامة
للدولة

إلا أن هناك عدداً من العوامل التي يمكن أن تعد من تلك الآثار السلبية، وهو
عندما تدخل الاستثمارات التي تتم مخصصتها داخل إطار التمويل المصرفي
بعد انتهاء مدة الإعارة، ومن هنا يتضح أن المخصصة سوف ترتب عليها أثر
صالح في الجانب الإيجابي، خاصة على المدى الطويل سيما عند
خضوع ميزانية العامة للدولة وعلى أثر متتالية على خفض معدلات
التضخم من ناحية، وزيادة الاستثمارات العامة خاصة في مجالات البنية
الأساسية من ناحية أخرى، وهو ما يترتب عليه تحسن مناخ الاستثمار وزيادة
معدلات

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	إيمان الجندى
الموضوع الفرعي :	في مصر : آليات الاقتصاد	رقم العدد :	٣٥٩٩
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٧

الحكومة تلجأ إلى وسائل غير مشروعة لبيع مؤسسات القطاع العام، فهي تعتبر أموال تلك المؤسسات أرثا خلاصا لها، وبالتالي فإننا نرى الوزير للممثل للحكومة يتصرف كما يروق له في بيع شركات القطاع العام، أحيانا يبيع بعضها بالزاد، وأحيانا أخرى يبيعها لمستثمر رئيسي دون تحديد جنسيته! وهو يفعل ذلك دون خوف من اهتار سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج، فلا قواعد للبيع، ولا مراعاة لمصلحة الشعب، أما التصرف في حصيلة البيع فهو مثل العشوائية والارتجال ألا فبماذا نفسر تخصيص جزء من الحصيلة لإقالة عشرات الشركات للحكومة للتعطلة؟

في التحقيق التالي نحاول فهم ما يحدث من خرق لمواد الدستور والقتلون، واستهانة بمصالح الشعب.

أين ذهبت أموال الخصخصة

سؤال يتردد علي لسان المصريين

حصيلة الخصخصة «زور»

غير شرعي الحكومة

٧ مليارات و٦٤٦ مليون جنيه حصيلة بيع ٧٣ شركة حتى الآن

تحقيق :
إيمان الجندى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أيمن الجندي
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٢٥٩٩
للمصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٧

الحكومة جعلت نفسها الوريث لشعبي لممتلكات وشركات أتت للشعب بالتقسيم ومن ثم لها حق الانصراف في حصيلته أموال الخصخصة والتي تعدت الآن ٧ مليارات و ٧٤٥ مليون جنيه بعد طرح حوالي ٧٣ شركة فقط للبيع بنسب تراوحت ما بين ٢٠٪ و ١٠٠٪ حولت منها ٣ مليارات و ١١٦ مليون جنيه إلى وزارة المالية لاستخدامها في سدك الدين المحلي، وطالبت المواطن المصري رغم ميلتحمله من ضرائب بصدك الدين الخارجي بمفرده.

على كفاية والعمل، وهذا التكتل الاقتصادي ليس هو التكتل الرأسمالي

التي يتولى قيادة الاقتصاد طبقا له القطاع الخاص يؤكد ذلك ان اللغة ٤٣٠٠ من الدستور تقضي بأن للكتلة الخاصة في ملكية الشعب، وتتأكد ودعم للمستثمر للقطاع العام ويؤكد القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ويؤكد على ذلك فاه وان كان في ظل هذا الدستور يجوز التصرف للقطاع الخاص في الملكية الخاصة للشعب تحقيقا لمصلحة قومية عامة فان ذلك مشروط بأن يتم طبقا لقانون القطاع الاقتصادي من جهة ويعمن أن يتم بقيادة القطاع العام للاقتصاد السريع من جهة لتسري وعلى كل

كانت لفكرة الاسسبة للقطاع العام في ١٩٦١ من خلال مرسوم بالتأميم، بعد الانفصال المصري عن مصر والتي نقل بقتنون ملكية مئات الشركات الصناعية وتجارية من القطاع الخاص إلى الدولة كما انصرف إلى القطاع العام بعد تلك عشرات المشروعات الأخرى الجديدة من الاموال للملكية للشعب سواء في صورة التوسع والاحلال والتجميع أو في شكل مشروعات صناعية وتجارية جديدة منفصلة وتطور كل ذلك في عدة فئات من الشركات قديمة وتقليدية في ظل العمل بقتنون سمي بقتنون قطاع الأعمال العام الذي صدر تطبيقا لسياسة الخصخصة والعودة بالانصراف القومي إلى القطاع الرأسمالي أو ما يطلق عليه إعلاميا بالانصراف السوقي في آخر ما سمي بالاصلاح الاقتصادي.

وبصرف النظر عن مدى دستورية هذا التدخل في ظل دستور ١٩٦١ والذي يتضح بجلاء وحسب مواده اترام ٥٠٠١١، والذي يقتضي منه انصرافه بالمقومات المالية للمجتمع النظام الاقتصادي الذي كانت الدستور المصري للتدوير هو نظام رأسمالية الدولة التي يتفق مع النظام الشراعي بحكم الفرد والذي وصفته لواء المذكورة بأنه النظام الاشتراكي القائم

خبراء القانون

حصيله أموال الخصخصة ملك للشعب وغير ذلك مخالف للقانون والدستور

خبراء الاقتصاد

تملك العمال للشركات حق لهم ثمنه حوافز لم تصرف لمدة ٢٥ عاما متواصلة

وقواعد والإجراءات التي تخضع لها فيتم تحديد للشروعات التي تسري عليها الخصخصة والأولوية في نقل ملكيتها للقطاع الخاص والإجراءات التي تتبع سواء في شكل مزايمة محلية أو عالمية أو بطريق طرح الاسهم علانيا ومعليا في البورصة أو بطريق التخصيم الرأسمالي بقتنة الاستيعابية الحالية مع الالتزام بقتنة للفترة كتماس لتعديد التتمين المستقبلي للبيع عن طريق المزاد كما يتم تصعيد خضبة من يسمح لهم بالتدخل والتحكم في القطاع الخاص في كل مشروع وأيضا بالخصبة للفرد أو الأسرة أو الشركة وطريقة سدك التتمين، وضمانات حقوق العاملين في الأجر والتمثيل والتأمين وفي استمرار العمل وقواعد حماية المواطنين للمستهلكين للخدمة السهلة التي يستجيبها المشروع سواء من حيث السعر أو الجودة وكفاءة استمرار المشروع في أداء خدماته للشعب وعدم تغيير انصرافه إلا بموافقة الدولة وتخصيص ثمن حصيلته لبيع لأغراض اقتصادية وقومية معينة عبر سبلات خاصة، أو انصرافها من إيرادات المازنة العامة التي يتم توزيعها لتستوفى مع حصيلته الزيادة العامة الأخرى بمقتضى قانون المازنة السنوية حسب القوانين للاموال للشعب.

تصوّلات عشوائية وهنا يؤكد المستشار محمد جاهد الجبل رئيس مجلس الدولة السابق معلقا على ماسبق أن قانون قطاع الأعمال العام قد خلا من كل تلك القواعد السليمة سرهنا وبذلك أصبح الوزير المستقل عن هذا القطاع صاحب الأمر والقني في الملكية العامة للشعب فهو يحدد طريقة انصراف في الشركات العامة وإسلوب بيع في كل حالة، مبه مستثمر رئيسي خفي وأخري بطريق عرض الاسهم في البورصة ومرة يتم على تقسيم رأس المال الخاص للمشروع دون الالتزام بقتنة الاستيعابية أو الحقيقية كما يتم التنازل دون شفافية أو إعلان عن حصوله، ان حصوله من بيع المشروعات للملكية للشعب تعدد وفقا للمستور ملكا للدولة وهي تمثل نوعا من الإيرادات العامة الإسلامية وغير الدورية بالقرينة العامة والتي يجب طبقا لأحكام الدستور وقانوني اللغة العامة والموازنة العامة أن تدرج ضمن الإيرادات العامة سنويا ولا يجوز للحكومة بأي حال التصرف فيها أو الصرف منها على أي غرض إلا في الحدود وطبقا لاشتراطات قانون المازنة العامة للدولة وتشريعاتها أو قانون الخاص بتنظيم الخصخصة أو كانت الحكومة تقيمت الأسلوب الدستوري الشرعي والقاسم.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	إيمان الجندي
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	٣٥٩٩
العدد :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٧

خصخصة بلا ضوابط

ويرى الدكتور إبراهيم لافقة استاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بالقوة إن السياسة المالية في مصر غير واضحة وغير مستقرة وإن إجراءات الخصخصة من الدولة تم تنج نهجاً واحداً ولم تخضع لضوابط محكمة، فمرة يجري التقييم بصورة مبهمة وأخرى معكسة، ومرة يجري التقييم ببورت اجنبية وأخرى بمشاركة المؤسسات المصرية، وثالثة يتم إلهيج بالقوة والشرى للمستثمر الأجنبي دون أسهل، ولشعة أو مواصلات؟

يشيف : إن ما تتبته الحكومة في التخصيف تباه تم حسيبة بيع الشركات غير سليم وغير مجد وأيس من خطها إن ثرت هنا الأثر وتتصرف فيه كما لو كانت اللق الفعلية له، فقد لوحظ أنها تستخدم جزءاً من هذه الأموال لنعم ما أسمته بالشركات للتشعة وهذا تدخل في مفسدة خطيرة لانه سبق الحكومة وقيل إن تشرع في الخصخصة إن نعمت شركات متعشرة عشرات المرات ولم تنجح رغم ذلك في إتقانها من عثرتها، ويواصل كيف يفعل إن نطهر بحسوبة الخصخصة في نعم تلك الشركات للتشعة ومضى الحكمة في استبقاء تلك الشركات؟ وهل هي شركات شى مصالح عليا الموطن لم ترتبط بالامن القومي للبلاد؟ كما لاحظ إن الدعم اتبه لشركات عليوة ستجرى خصستها فيما بعد، وهذا من عين العيث في استخدام أموال بيع الشركات العامة في دعم الشركات للتشعة بدوى تمسين لوضعها وللشعة بهما وإن الأجدى بيع هذه الشركات باعها طلالاً لا توجد حسيبة عليا في الاستغناء بها وإلقاء لا تحمل اسلامها وهي مولات في كنف القطاع العام أو الدولة ومن كذا يتحوالى هذا الأسلا، فوسعت كذا الكوادر في كنى لشركات تلك الشركات؟

على الجانب الأشر يؤكد المكتود لخصى كذاى استشارى التخطيط والآلة على إن ثمن حسيبة بيع القطاع العام لابد وأن تصرف على القطاع العام وما به من علة ومن ثم على اللواتين في الشارع في صورة خدمات وصق مشهورا في إن ما فعلته الحكومة بشأن بيع القطاع العام للعاملين لم يتج عنه دخل حقيقي يصرف على القطاع العام بعد إتمام الخصخصة، وأوضح إن العمل لتدويرا من حسيبة مستطهم في الأرواح للتشعة على الحكومة طوال سنة الأخيرة والتي تكمر بحسبة ١٠٪ طبقاً للقانون، والتي تراكت في استقاء ٢٥ عاماً بعد كثر دفعه تم دفعها هؤلاء العمال ومن هنا كان إتجاه التخابات العمالية لرفع قضايا على الحكومة كذا فما تنجته الحكومة من بيع القطاع العام، أو بمعنى لبق تقديمه حية إن سلم في الأسلى في خرابه مين إن سمدوا مليما واحدا ولم تنجش هي مليما واحدا، ومن ثم الخصصيص للأداة دون ملك حقيقي فالأجدى بالحكو إن توجه حسيبة أصول الخصصه لتسوية لأصول العمال وشبان استحقاق للمعاش المبكر، ولكن الدولة دالت منذ زمن طويل وشلال الحكومات الثلاث السالبة على أنى دخل ليس شرطاً إن يصرف على الفرضى المستقبلي له بما في ذلك للمعدات الخارجية وألن دليل على ذلك ما يحدث ببرامج ومعدات تنظم الأسرة والتي ثبت أنها تصرف في غير الأغراض الخصصة لها وإنما صرفت كمكفات وتجهز مكتب وشراء سيارات ومخصصات لبعض المسئولين بهذا التتظيم، ولذلك نفيس من حق الحكومة استخدام حسيبة الخصخصة في سد العجز بالمرارة وخصصة الوزارات الشمسية، إن الحكومة وزعت القنية على تطلعات خصية ككهورية والأعلام وزعم كل ما يتحمه اللواتين من شرائط مع وجود دخول سيولة يتعامل مورا ومواربها يوما بعد الآخر ككشروب والمشارك وفقة السوس بالاشاعة في النج والغرض فإن العجز في المرارة مستمر، ولكن هذا لا يعطى الحق في الخصصيف في أسوال وصحولة الخصخصة لغير ١٢ مليون عمل للمائتين لشمس لشمس المصري.

ويشير المستشار الجمل إلى إن إمدار أحكام المستور والقانون وتنشوع السالبة لوزانة الدولة والمياه، والأصول الرشيدة للتصرف في الملكية العامة وللأعمال على النحو السالف بذلك في عملية الخصخصة بعد من اللشعات الحسيبة للمستور والقانون لأنها تتضمن إعطاء على حرمة الملكية العامة كنى من الواجب حسيبتها ودعمها حسب للقة ٢٢ من الدستور كما إن هذا الأسلوب كنى سارت عليه الحكومة يهدر الحقوق والصريات العامة كنى يكتلها للمستور وقانون المصريين ويتشل كذا بصفة خاصة في إمدار سيطرة الشعب على كل أبواب الانتاج والتي توجه الفاتش وإلنا للخطه القومية للنشوس عليها في للقة ٢٤ من الدستور وإمدار حق كل مصرى في شلك هذه للشروعات ونصبيها في الخارج القوسى بهاء على شلك لها بمشارفة من خلال الدولة والذى ككته للقة ٢٥ من الدستور ١٣٦٥، و٢٥٧٠، وتنش للقة الأخيرة على إن التسيبات الاجتماعية كنى شاروها الحكومة على العمل جرمية لا تشفع الدعوى الجنائية ولا اللنية فانتشع عنها بالتتظيم.

وفي النهاية يؤكد المستشار الجمل إن الحكومة مسرة على عدم الانزام بسياسة الدستور والقانون مما شجع على زعقة الفساد السيلسى والأندى وكترى الاستبعاد للزوم من الوكلاف والمناصب السالبة والمتصرف بلا شفافية في ملكية الشعب، وهذا كذا حاق نوعاً جديداً من الخطأ لا يمدد على الاقتصاد السيلسى وهو : نسمية «الزعم السيلسى» الناتج : هذا الترويج في صورة الرشام والمصروف والهدايا، كما أنى ذلك إلى انعدام الائتلايين من مدي الاسهام سبعة رجال أعمال في التسمية الاقتصادية والذين يستكفون في ذلك ولذع للمصريين في المئوه بدون خـ سلات جعية في مشروعات اسهموا وقلة الجوى.

تلك التصرفات تستهف فشر سيلة الامر الواقع، وإرتاز مصال للقة للسلطة للشعب مما يؤدى في انهيار اقتصادى وسيلسى لشد خطورة ما يحدث في بعض دول جنوب شرق آسيا.

الاجتماعية

الخصخصة
في مصر
الأثار الاجتماعية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة	أحمد ماهر	(كتاب) دليل للغير في الخصخصة		١٩٩٦	٢٧٠
٢	الخصخصة (٤)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٦٤	١٩٩٦/٥/٧	٢٧٧
٣	الخصخصة (٥)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧١	١٩٩٦/٥/١٤	٢٨٣
٤	الخصخصة ماذا تفعل بالعمالة الزائدة	محمد أبو العيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٩	١٩٩٦ /١٠/٢٨	٢٨٧
٥	التحديات المالية ودورها في مواجهة الخصخصة	هشام سعد الدين	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٠٥	١٩٩٧ /١١/١٠	٢٩١
٦	الخصخصة لاتفى تجاهل العمالة الاجتماعية	محمد أبو العيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥١٧	١٩٩٨/٢/٢	٢٩٣
٧	العمالة والخصخصة	نادية عبد العظيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٣	١٩٩٨/٨/٣	٢٩٨

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة

يرى بعض الخبراء أن العمالة الزائدة بعد خصخصة الشركات قد تصل إلى ٢٥٠ ألف عامل ١٩٩٧ . وتثار العديد من الأسئلة مثل : كيف يمكن التعامل مع العمال في الشركات التي سيتم خصخصتها ؟ ، فهل سيتم تعويض العمالة عند بيع الشركات أو تصفيتها ؟ ، وبأي صورة سيتم التعويض ؟ ، وإذا كانت هناك بدائل أخرى للتعامل مع مشكلة العمالة الزائدة ، ما هي هذه البدائل ؟ .

وتطرح السطور التالية التجربة المصرية في ذلك الأمر ، وهو ما يمكن الإشارة فيه إلى جهود " الصندوق الاجتماعي للتنمية " ، وهو أحد الصناديق التي تسمي إلى تنمية العمالة وفرص العمالة وإلى تشجيع الصناعات الحرفية والصغيرة وغيرها من المشروعات التنموية في مصر . ولدي هذا الصندوق برنامج تفصيلي لمشكلة العمالة الزائدة الناتجة عن الخصخصة ، ويسمى برنامج " التنقلية " . وهي يعني تنقلية (أو تغيير وضع) العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام ، والتي سيتم خصخصتها ، وذلك من خلال عدة أساليب تضمن عدم ضرر العمال من الخصخصة ، وتتضمن استفادة الشركات التي سيتم خصخصتها من مواردها البشرية بشكل اقتصادي .

أساليب حل مشكلة العمالة الزائدة

يطرح برنامج التنقلية للصندوق الاجتماعي للتنمية ست حلول وأساليب بديلة تتمثل في التقاعد ، والتقاعد المبكر ، والتدريب وإعادة التدريب ، وتعويضات البطالة ، وإيجاد فرص بديلة ، وإنشاء مشروعات خاصة صغيرة . وفيما يلي نبذة عن كل أسلوب من هذه الأساليب البديلة -

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المبر في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

(١) التقاعد

فيما يتعلق بالتقاعد .. فسيتم تطبيق قاعدة " عدم الاحلال " للعمالة المتقاعدة وفي حالة ظهور عجز في تخصص ما نتيجة للتقاعد سيتم الاحلال الذاتي . أي من بين عمالة المشروع .. من خلال الترتيب الداخلي كلما كان ذلك ممكناً . وهذا الحل يتم كلفة من خلال المشروع ، وسوف ينحصر مجال خدمة برنامج التقاعد في المعاونة في متطلبات الترتيب أو الاحلال من الخارج .

(٢) التقاعد المبكر

أما بالنسبة " للتقاعد المبكر " . فإن تشجيع هذا البديل يتطلب تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية حتي لا تصبح عاملاً معوقاً ، أيضاً تغيير التمويل الكافي لحصول العمال علي معاشاتهم كاملة ، بما يشجع عدداً كبيراً منهم علي التقاعد المبكر .. وفي هذا الصدد فإن اقتراحاً برفع سعر الفائدة الممنوح لارصدة هيئة التأمينات ، وللمعاشات إلي مستوى يقارب سعر الفائدة السوقي ، حيث من شأن ذلك أن يوفر المبالغ المطلوبة دون حاجة إلي تحميل المشروع أو الحكومة بآي أعباء إضافية .

هذا ويلاحظ عند حساب عبء المعاش المبكر ، ضرورة ألا يعتبر تكلفة صافية . إذ سيترتب عليه وفر سنوي مستمر في قائمة الاجور التي يتحملها المشروع، ونسبة هذا الوفر هي معدل العائد المخصص علي " الاستثمار في تعويضات التقاعد المبكر " .

(٣) التدريب وإعادة التدريب

أما بالنسبة للتدريب الثالث والخاص- بالتدريب وإعادة التدريب فهو يعتمد في الأساس علي اجراء حصر شامل لاعداد العمالة الزائدة . والمعرفة الكاملة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

بخصائصها فهذه تعتبر من اللقوبات الضرورية لاتخاذ القرارات المتطقه بالفتات المستهتفة بالتكريب وألويات التعامل معها كذلك تتبع مثل هذه المعلومات وضع تصور شامل عن مضمون برامج التكريب المطلوبة " لتسويق هذه للنهارات مستقبلا " .

هذا ويمثل هذا البديل أحد المحاور الهامة لعمل برنامج تنقلية العمال حيث لا تقتصر فائضه علي مجرد زيادة كفاءة العمالة الزائدة ، وإنما أيضا التطوير المستمر لمهارات قوة العمل ، ومشاركة البرنامج في هذا الحل تتم بناء علي " طلب " المشروع .

والمقترح ان تكون أولوية للتدريب للحالات التي يفيدما ذلك في الحصول علي فرص عمل ، ويليهما حالات العجز علي التكريب بدلا من تعويضات البطالة ، ثم حالات التدريب التمويلي لمن له عمل فعلا .

وعلي الرغم من توافر عدد ضخم من مراكز التدريب وانتشارها في جميع أنحاء البلاد إلا ان اداها يشويه العديد من أوجه القصور ، خاصة مع تقادم المعدات وعدم توفر الكوادر الجيدة من المدربين فضلا عن عدم ملاسة الحرف والمهن التي يتم التدريب عليها للمتطلبات الزاهنة لسوق العمل وتطورتها .. ومن ثم يصعب الاعتماد علي هذه المراكز لتنفيذ برامج التدريب والتدريب التحويلي المطلوبة .. ومن ثم فقد يكون من المفيد البدء بتطوير عدد من هذه المراكز سواء من حيث المعدات والآلات أو من حيث مضمون برامج التدريب . وذلك عن طريق الاستعانة بمصادر تمويل دولية . أيضا قلته يتعين لنشاء عدد من مراكز التدريب الجيدة القادرة علي تنفيذ برامج رفع الكفاءة أو التدريب التحويلي نظرا لعدم وجود مثل هذه المراكز المتخصصة .. هذا وسيتم الاستعانة بمشروعات القطاع الخاص في عمليات التدريب عن طريق تقديم الحوافز المناسبة لها لقبول تدريب

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المبر في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

وتتغير أعداد من العمالة الزائدة يفرض إيجاد فرص عمل لهم مستقبلا داخل وحداتها الانتاجية ، هذا ويسهم الصندوق الاجتماعي في تحمل تكلفة أجور هذه العمالة أثناء مدة التدريب .

(٤) تعويضات البطالة

وبالنسبة للبديل الرابع والذي سيقدمه برنامج تنقلية العمالة ، والخاص بتعويضات البطالة والذي سيسهم فيه الصندوق بالمشاركة مع التمويل الحكومي ، فإنه بالنسبة للعمالة التي تقرر باختيارها الحصول علي تعويض مناسب لترك عملها فيمكن أن تتعاون عدة أطراف لتبديل التمويل الكافي لهذه التعويضات (التشريعات المعنية والصندوق الاجتماعي والحكومة) ، فهناك مقادير بأن يتم تخصيص ٥١٪ علي الأقل من حصيلة بيع أصول وحدات القطاع العام لتكوين رصيد هيكلية العمالة لمساندة موارد برنامج التنقلية .

أيضا فمن المهم تعديل التشريعات الحالية المتعلقة بإعلان البطالة - والتي تقصرها علي ٢٧ أسبوعا فقط - بحيث تمتد هذه الفترة إلي سنة كاملة فمن شأن ذلك أن يتيح لأفراد العمالة الزائدة إمكانية أكبر لتبديل فرص عمل بديلة ..

ويؤكد الصندوق الاجتماعي للتنمية نقطة هامة أخرى خاصة بتفصيل " حوافز التدريب " علي تعويضات البطالة ففي حين تعني هذه التعويضات حل مشكلة العمالة الزائدة للمشروع علي حساب تلوث سوق العمل بأعداد متزايدة من المتعطلين غير للمهرة ، فإن حوافز التدريب تعني التطوير المستمر لمهارات سوق العمل - ككل - بما يتفق لها المرونة والديناميكية التي تهيئ بمرورها مناخا مناسبا لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية ، والأجنبية ، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل مستقبلا .

هذا ويمكن صياغة بدائل لتعويضات البطالة ، لاسيما لشباب العمال - تقدم حافزا للعامل علي البقاء والتدريب في مصنعه أو التدريب في مكان آخر بأجر كامل طوال مدة التدريب علي أن تخصص بعد ذلك نسبة محددة من تعويض البطالة للمنوع له عند تركه العمل بعد التدريب .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المليونير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ومن المتصور أنه بعد فترة التدريب ستكون فرصة العامل أكبر ، وأفضل
لعمور علي عمل آخر ، الأمر الذي إن يتطلب بالتالي تعويض بطلاة .

وجدير بالذكر ان زيادة مدة تعويض البطالة تشجع المشروعات علي مزيد من
الانقباض علي " حوافز التدريب " بدلا من التعويضات .. وهذا حل له آثار أفضل كثيرا
علي المستوى الكلي ، وعلي الذي البعيد للمشروعات ، وللعامة علي حد سواء .

(٥) إيجاد فرص عمل بديلة

يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية . من خلال لجهزته ، بالبحث عن وظائف
في شركات مماثلة للعمالة الزائدة في احدي الشركات . وبصورة أخرى ، علي
الصندوق أن يحصل علي معلومات عن نوعيات وإعداد العمالة الزائدة في شركة
معينة . ثم تبحث لاولئك العمال عن وظائف مماثلة لوظائف الحالية ، وذلك في
شركات أخرى ترغب في توظيف عمالة جديدة .

(٦) المساعدة علي إنشاء مشروعات خاصة صغيرة

يمكن للصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة العمالة الزائدة ، وذلك من
خلال تشجيع هذه العمالة في إنشاء مشروعات خاصة صغيرة ، وتقوم هذه العمالة
الزائدة بالعمل فيها . ويساعد الصندوق في تقديم الدراسات لهذه المشروعات ، أو
تقديم القروض المساعدة للعمال لإنشاء هذه المشروعات . ويرتبط بهذا الأسلوب ما
يحصل عليه العمال من تعويضات بطلاة ، حيث يمكن استخدام مبالغ التعويضات مع
مبالغ أخرى يقدمها الصندوق الاجتماعي في إنشاء المشروعات .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

الاطراف المشاركة في برنامج التنقلية

هناك أربعة أطراف أساسية مشاركة في البرنامج وهي الحكومة : ومكتب قطاع الأعمال العام ، والصندوق الاجتماعي ، والمشروع ذاته . ف فيما يتعلق بالحكومة ، فسوف يمثل دورها في تهيئة الوضع والاستقرار لسياساتها الاقتصادية المتناسقة ، وإتاحة البيانات وتوفير القوانين للمعاونة . وسوف تقوم الحكومة أيضا بالإسهام المادي اللازم لتنفيذ بعض الحلول لوضع العمالة الزائدة وهنا فالتنا تشير إلى ضرورة توجيه جانب رئيسي (٥٠٪ علي الأقل) من حصيلة بيع أصول بعض الشركات أو تلك التي يتم تصفيتها أو تخصيصها بالكامل لتكوين " وصيد هيكل العمالة " الذي يسهم في التمويل مع موارد برنامج تنقلية العمالة . أيضا فسقوم الحكومة - وفي إطار مواجهة المشكلة - بتوجيه عناية خاصة لزيادة أرضية الاستثمار في التعليم ، والتدريب ضمن بنود الاتفاق من ميزانية الدولة ..

أما بالنسبة للمكتب الفني لقطاع الأعمال العام فيقوم بإعداد البرنامج الزمني ، والخطة الواضحة لإعادة هيكل مشروعات قطاع الأعمال العام ، وسوف يقتر بذلك كلا من المشروعات المعنية ، والصندوق الاجتماعي ، وتقديرا لتدخل الاختصاصات يجب مراعاة أن برنامج التنقلية - وعلي وجه التحديد ما يتعلق منها بعمليات حصر ، وتصنيف العمالة الزائدة - ليست مسئولية مكتب قطاع الأعمال العام ، ولكنها مسئولية كل مشروع علي حدة بالتعاون مع برنامج التنقلية بالصندوق الاجتماعي للتنمية .

أما بالنسبة للصندوق الاجتماعي ، فسيقوم بالمبادرة ببدء الخطوات التنفيذية لتقديم خدمات برنامج تنقلية-العمالة ، سواء بناء علي الجدول الزمني والخطة المبلغة اليه من مكتب قطاع الأعمال العام ، أو في حالة تأخر هذه الخطوة .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دليل المبر في الخصخصة	تاريخ الصدور :	١٩٩٦

ومن خلال الاتصال المباشر بالمشروعات القائمة بالهيئة لتعريفها بالبرنامج وما ينطوي عليه من خدمات ، وتسهيلات للمشروع وعاملاته ..

هذا وسوف يبدأ التعاون بتوقيع الاتفاق مع المشروع العميل .. وفي هذا الصدد فلابد من التأكيد علي الحاجة لان تنشأ خلال السنوات الخمس القائمة مؤسسة تلحظ علي عاتقها مهمة تقييم هذه الخدمات التي من المتصور ان يستمر الاحتياج اليها علي مستوى القطاع الخاص .

لما بالنسبة للطرف الرابع في برنامج تنقلية العمالة فيتمثل في " المشروع " ، وسوف يكون لجنة لهيئة العمالة بدخله ، وسيتم تشكيل هذه اللجنة بالتساوي بين الادارة والعمالة ، بالإضافة إلي خبير من برنامج التنقلية . وسيتم اختيار رئيس محايد للجنة علي علم بأوضاع المشروع ، وليس من طرف الحكومة ولا الصندوق وستحدد مهام رئيس اللجنة في ادارة اعمالها ، وقيادتها ومتابعة اتفاقاتها ، والقيام بمهام الاتصال المتعلقة بنشاطها ..

وستتمثل مهام اللجنة في : اعداد بيان مفصل عن العمالة : عدد الزائد منها عن حاجة المشروع ، تصنيفاتها تخصصاتها .. كما سنقوم بحساب تكاليف الحلول البديلة ، ووضع استراتيجية لتعدي فرص العمل المطلوبة .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٣٩٩٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٧

الخصخصة (٤)

رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

لسنا ضد الخصخصة ونثق فى القيادة السياسية

- العمال مقتنعون بأهمية التحول
الاقتصادى.. ولكن المشكلة فى الإدارة
ولدينا تحفظات على تطبيق الخصخصة
وطرحناها على الدولة رسميا
- لم نتلق أى شكاوى «جوهريّة» فى الـ ٢
شركات التى تم بيعها!
- الإضراب هو «عصا المعز» لكن
المفاوضات هى الأفضل!

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٣٩٩٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٧

بواصل الأهرام، في حلقة اليوم من موضوع الساعة بالخصخصة استكمال مناقشة الجوانب الكثيرة لهذه القضية الهامة باعتبارها واحدة من القضايا الأساسية التي ستؤثر حتمًا على مستقبل مصر.

ولذا كنا قد تناولنا موضوع الخصخصة على مدى الأسبوعين الماضيين في ٢ حلقات متوالت سمع الدكتور إبراهيم كامل وهو أحد كبار رجال الأعمال الذين يستكون الفكر الأكاديمي وكذلك الخبرة العملية كرجال أعمال على الساحة المحلية والدولية ومن موقعه هذا طرحنا أفكاره ومقارناته وملاحظاته حول برنامج الخصخصة. فلما اليوم نقدم وجهة نظر أخرى أو عنصر آخر من العناصر الهامة في عملية الخصخصة وهو العمال للتعرف على آرائهم في هذه القضية باعتبارهم جزءًا أساسيًا ولعلاقتها فيها. لذلك نرى أن العمال في الخصخصة يشكل أهمية شديدة لأن الخصخصة هدفها الأساسي زيادة الإنتاج وكفاءة الإنتاج إلا أن خلال وسئل معددة أهمها العامل نفسه

وستطرح آراء العمال في الخصخصة من خلال... السيد الرئيس لشهدا عمال مصر ونحن نقدمه باعتباره الرجل المنتخب أو الممثل الشعبي لعمال مصر بعيدا عن وجهة النظر الرسمية أو الحكومية.

والرجل في هذا الحوار تحدث بصراحة عن قضايا كثيرة لأن الخصخصة بآثارها قضية أساسية مؤثرة بالأشكال على مستقبل مصر وعمال مصر جزء من هذا المستقبل لكن الشيء الأساسي الذي أكدته في البداية... أن عمال مصر ليسوا ضد الخصخصة ويشقون في الرئيس حسني مبارك وفي التوجهات العامة للقيادة السياسية في هذه الشأن... هم فقط لهم بعض التفتتات وطرحوا بعض الفعل ورسميا على الدولة في أكثر من مناسبة ونبدأ ولقاء الحوار:

في الحوار:

عبد الرحمن عقل

شارك في الحوار:

مصطفى النجار

رافقت أمين

سيد عبد المجيد

عبد الناصر عارف

ياسر صبحي

مجدى صبحي

مجدى صبحي

الصغير بلرکز .

الاهرام : العمال من أهم عناصر الإنتاج كما أنهم صناديق التنمية والاستثمار في مصر، ولكن في خلال طرح موضوع الخصخصة في مصر ظهرت مبررات كثيرة باسم العمال، ونريد أن نعرف موقف العمال بمرحلة من قضية الخصخصة وأجل ذلك نسأل من هم هؤلاء العمال في مصر؟ ولماذا يتخوف العمال من الخصخصة؟

عقل : لا سمحوا لي أن أشكر الأهرام على هذا اللقاء... ولعمري المسئولين فيه على إتيتهم لهذه القضية خاصة أن الاهرام تمثل الصحافة الصحفية وتكون لها صلاحيات التصريح والتحرير عن رأيها بطوائف وموضوعية وتتيح الفرصة لكل الاتجاهات.

لما من حلقة رشاه العمال عن الحصول الائتماني لم لا... دعوني أشارككم قليل عمال... ولنا تحدث لكم بصلطكم عمالا أيضا... فالعمال هو من يعمل ويمرق ويعمل على أقليل نتيجة صكة فهو عامل أما كفت ولطفه لو انتمااته فترقية... ومعه عمل بالدرجة الأولى أن يعمل ولا يتعذر عمله وإن يعمل على أقليل هذا العمل والجد الذي بذله...

لما بالتمسكية أن يكلف... فهذا العمال لقا بالتمسكية للعمال... لأنهم في ظل الحلول نحو الائتماني... كانت طائفة تسكملت خاصة ويحكم انتماي للقطاع الكثر... والتوسع تلك مساهمات كثيرة في هذا القطاع من القطاع الخاص وهذه المساهمات في شركات ناجحة...

ما تخوف العمال من الخصخصة فلهذا جاء مما يكتب يطرح في بعض الصحف... أنه هناك من يقول إن الخصخصة جيدة... وهناك من يقول عكس ذلك والمناقشة وصوتها مسموع في بعض الصحف... أريد أن أخصخصه

فد للتمسك وضد التمسك... ولذا أريد أن أخصخصه غير راضين عن الخصخصة... فالعمال راضون... لأننا نرى في توجهات القيادة السياسية، كما أنني وأنت رئيس اتحاد العمال وأنتهم لاهت بموضوعة وعانيت الظروف والأصعب التي دفع الحكومة إلى الخصخصة... فحين ياد مدبر... ومن ناحية أخرى أريد من زيادة الإنتاج ومن لديه وسيلة أخرى للحل في تلك للأكفيل بطرح أسلوبه في سيد... المعين وزيادة الإنتاج ولنا أعمال محرومة ورئيس اتحاد العمال مستند أن لدينا هذا الأسلوب... كما أن العمال في ظل القطاع العام لم يكونوا يحصلون على كل حقوقهم ولم تكن حقوقهم مهضومة أيضا

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٣٩٩٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٧

١٨ حجم الإدارة في القطاع العام والعمالة الزائدة في الإداريين لأبد من مشاركة التنظيمات الناقية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة

■ اتفاق مع رئيس الوزراء على تشكيل لجنة عليا للوضع ضوابط المعاش المبكر للعمال

الامكان للعامل دور العمال

● الإدارة قلت. إن. ليست أراضيها من بعض مفاوضات القديسات الإدارية مع العمال خلسة فيما يتعلق بفتح قنوات الاتصال معهم بما يرضى إلى مفاوضات عمالية مع قيادات الشركات. قد خلق هذا في هذا ولكن معنا تنقل أيضا إلى أن الإدارة في مصر تعيش في ظروف علة قد تنعكس إلى هذه المفاوضات وتبين مدى أن هذه المشاكل ربما تفرسها طبيعة عمل هذه الشركات، فضلا عن بعض الشركات توجد بها مشاكل التوظيف في شركات أخرى وإلها فإن مشاكل الخصخصة للقطاع في شركة تنطلق من شركة أخرى تعمل في مجال آخر... فالمعاملات الهندسية ظروفها تختلف عن صناعة القزل والصبغ، فهل يمكن رصد في اتحاد العمال لوفات ومشاكل الطقات النوعية فيما يتعلق عملية الخصخصة؟

● حتى الآن هناك ٣ شركات فقط طبق عليها نظام الخصخصة. والتشكوى التي وصلت علينا من هذه الشركات ليست تشكوى جوهرية. فلم يترك أحد مثلا من الأشخاص الأجور. ولكن كانت المشاكل في التطبيق فعلا جاء في بعض الأمثلة من إحدى اللجان النقابية والى: إنهم لم يحصلوا على أرباح... ولكن في الوقت نفسه وجدنا أن الحلول زادت. والصورة العامة إيجابية هذه الشركات تجد فيها زيادة الخطوط الإنتاجية ورصد مبالغ كبيرة في استثمارات جديدة لتوفر فرص عمل جديدة. وبعض مشاكل التأمينات والتأمينات منها وهي على سبيل المثال: في القطاع العام يتم حساب المعاش على متوسط الستين الآخرين. وفي نظام القانون ١٢٧ الخاص بالقطاع الخاص يتم الحساب على متوسط آخره سنوات. فبما هذا يؤثر على العمال في نهائى مستقبله. ولم ند هذا للمشكلة في هذه التنظيمات الاجتماعية.

بما بالنسبة لشركة المراحل لم تلمت لنا مشاكل الأمن حوالى أسبوعين مضموها أن المسئول الأول عن التشغيل فكر أنه يريد تخفيض العمالة وتجميع العمال على الخروج بملابس المكن. ونحن ليس لدينا مانع في هذا بشرط أن تكون هناك ضوابط عامة للعملة وأرسلنا خطانا للقيادات العامة. أرعاة على الضوابط. وأهمها أن يميل العمال الخروج على المعاش وأن يحصل على التوظيف المناسب. واتفقا مع رئيس الوزراء على أن تكون هناك لجنة من الاتحاد العام ومن وزارة قطاع الأعمال. ومن التماسين الاجتماعية ومن وزارة القوى العاملة لوضع الضوابط العامة لذلك. وأتينا على العمال الأقوياء والاتفاق مع الإدارة في غياب التنظيم النقابي. حتى لا تكون مشكلة بعض العاملين في شركات الصناعات. الذين تمت تسوية حالتهم لم يعد ذلك جاءوا يشتكون. ولم اتعاون معهم لأنهم قاموا بنسوية حالتهم بعيدا عن التنظيمات العمالية وفرحوا بما حصلوا عليه من توظيف لم يعد ذلك نموًا. وكان أضعف لهم أن شركاتنا التنظيمات النقابية معهم لأنني أطلب الحكومة أن تضمن في الصعود. في كل ميعاد في العمال فمن باب أولى أن يضمني العمال الذي يضمن في في الصورة أيضا ولكني أؤكد أنه لا توجد مشاكل كبيرة في مشكلة في الشركات التي تمت خصصتها. وهذا ليس دفاعا عن فكرة هذه الشركات بل إنني لأحفظ على الآراء المستقبلي لها.

المشاكل تكبر من هذا

● الأرقام ولكن. حسب معلوماتي فإن شركة القزل الحاضرة بالتعميد بها مشاكل كبيرة تتعلق بين العمال والآثار الجديدة وحسن علينا ما في الأرقام بس مولا. المال وعلى هذا فإن هناك بالفعل شروحات من ضوابط العمال في حين أن فكرة شركة له تترجم ما قلقت عليه من العمال الذين تم الاستفتاء. عنهم بقرار المعاش المبكر

لماذا يتعلق بهذه الشركة سائر لكم ما حدث بالمشهد

تبل عدد العمال بنحو ١٠ أيام كان لدى رئيس نقابة العاملين بها ومعه عنوان من نقابة العمال. وأقروا أن مصرينا بذلك ٧٥٪ من الأسهم وهو الذي أرسل خطابات من خلال مدير الإداري للعامل الذين تريد الاستفتاء عنهم وكما هو معروف فإن عدد بين شركة القزل به شروط ونسب يتضمن الأرقام إدارة الشركة بإعادة النشر في الوقت المعلة إلا بعد ٣ سنوات ولم نرض هذه لفة حتى الآن ولذا فإنني أتحمل برئيس شركة القديسية التي تبيعها شركة لعهد جاسم مع المسئول في شركة القزل التطبيقي نصوص عدد انشاء الذي وافقت مع نقابة العمال. خاصة وأنه عدد بين شركة القزل قبل أن تؤول القزل من خلال الخبرة للصورة فيه صعوبة ولقد من الاستمارة بالخبرة والتكنولوجيا للخدمة عمليا وهناك ٣ شركات عالية فقط هي التي تستطيع استيعاب هذا الأمر. وسيجعل مصافهم مصريين معهم وبهذه التسمية لأدنى أن المصريين هم الذين يملكون في شراء شركات القطاع العام إلى جانب مفاوضات من شروطات جديدة.

دور الدولة والأشياء

● الإداري تكررت أن الدولة لا بد أن يكون لها دور لدى لحظ التوازن بين طرفي المعلة التطبيقية ثم تطلب أيضا بتأمين الأشرب، فليكن دور الدولة في حل حق أشرب. فلتن. ليس هناك تنسيق.

● الدور الحكومي مهم جدا وحكومة الدولة من الشعب. ولابد من وجود حركة تنوير في بلد من بلدن يمشي في الفترة على الحديث حتى يتم تجميع فكر معين كقائه للخلاصة العظمى من هذا للحكم. التنوير الإنتاج وزيادة الدولة الاقتصادية ونحن نعلمنا في كل الدول الاقتصادية أن تتعد إلى أعلى وتحلج إلى من يدي الجبرس. فاستحقاق.

ليس من معمول أن ياتي مستحضر ونوافق له على أي مشروع لهذا هو دور الدولة. والأصح أيضا أن المصانع المصرية تصمم الخارج لتعاج بأشخاص الأمان لابد أن يخرج المنتج القابل على التكلفة وهذا هو دور الدولة أن تكون هناك رقابة مستمرة ومتعمدة.

لما موضوع الأشرب ودور الدولة نحن نؤكد أنه عندما تنكر الحكيم يعني بذلك أن مجلس إدارة الإنتاج في الحكيم. يكون هناك مسئولون يرضيهم البرلمان. ويور الدول هذا رأيي لأن الدولة من مصانعها المستقرة. فمور الدولة أن يكون لديها أجهزة رقابية وذلك كل الفحبات على المسئولين لتأمين.

ونحن دولة في مرحلة سحوق ولم نصل بعد إلى مرحلة التقدم لا عمليا ولا نظريا. ونحن نريد أن نبنى مصر الحديثة. وأن يبنينا العمال لأوسعهم. ولأرأس لال الوطني أوجهه إلى أن يتشارك الجميع كائنا في مكتب واحد... ودور الدولة هنا مطلوب.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

الموضوع الفرعي : رقم العدد : ٣٩٩٦٤

المصدر : في مصر : الآثار الاجتماعية

المصدر : الإهرام

المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٥/٧

● الاتجاه على القطاعات الانتاجية هي بعضى بعضى

التي أصبحت أوجهة لعمل حاليا في كل القطاعات ولم تنته بعد للصهر النهائي. فخلال هذه المصاعبات ولا يوجد عندي اخوف من نظام معين ولكن اخوف كله في المرحلة القادمة من خسارة الشركات عندي شركات النسيج على سبيل المثال لا الحصر. هذا العلم او لم تتحمل الدولة لاحتياجها .. كل شركات الخزل والنسيج مستحقين خيالات اسبب سيئ ليس بالخصخصة ولكن بسبب سعر القطن الذي زاد ١٤٠ جنيهه في القطن والبندي القطن أصبحت مرتفعة وإذا استمر الوضع على ما هو عليه شركة مثل شركة الحلة ستعثر على الخسارة فدهرا ١٠ مليون جنيه رغم انه لم يتم خصخصتها ويمكن لشركة او شركتين انهما مستحقين الريأض. ولكن لربما هزيمة مع ان عدد شركات هذا القطاع نحو ٣٣ شركة قطاع عام وخاص ومستشاري

لعمالة الزلزلة

● الاتجاه: وماذا عن العمالة الزلزلة في شركات القطاع العام لا توجد عمالة زلزلة في العمالة الفنية او العمالية. ولكن العمالة الزلزلة في الاربابين لانه في ظل النظام الاشتراكي كان الاندازم الاول بتشغيل المخرجين بغض النظر عن حوجة القطاع لهذه العمالة الجديدة فبعد في شركة لقطاع السلع الهندسية خرم على ارباب قسم تاريخ او قسم الفلز .. فكان التخصص الاجتماعي في هذه المرحلة هو الفلكل .. وهؤلاء هم الذين انخرس عليهم. ومن اجل هؤلاء تم تشكيل لجنة لوضع الضوابط. وحتى لانتم تسريع عمال بزيرومن من مشكلة البطالة. ويمكن ان الامر هنا بطالة في التخطيط وامتت بطالة عادية

● الاتجاه: ما هو عدد الاربابين في لتسيب شركات القطاع العام

● الارباب ٧/٨: في الارباب ذكرت له ان توجد علاقات حميدة بين بعض ارباب وشركات القطاع العام واقتصاديات انانية وتصور ان الخصخصة من اهدافها ليس لتغيير الارباب فعليا تعرف ان من الآثار الجديدة هو انه سيتم بطول اقتصادي. وإذا كنت تعلمون حاليا على وضع ضمانات للاقتصاد من المال بطول القطاع العام لما هو المال لو لم يربح المال بهذا الاسلوب .. لذلك ان الآثار ستعثر منهم بعض الاسلوب الذي ان من خلفنا مستخدم على البطالة او الفصل. فكيف تراه انقادات مثل هذه للمراسلة

● كما قلت لماذا ملتزم تماما بالخصخصة .. خاصة انه لا يوجد بديل اخر. ونحن كحركة نقاديه لاسنا ضد الخصخصة والفساد فإن موفاتها هذا جعل البعض يقول ان التقليل التقابلي اصبح حكوميا. ونحن نقول اننا وندرون المطلوب فقط ان يتم اقلنا ونحن سنسند التحول فحين لاسنا ضد التحول الاقتصادي .. ولكن نحن ضد الفصل في اتخاذ اي قرار. وإذا كان سيتم ممارسة نصف ضد العمال فاما لم استعمل منه فبن الاكرم لي ان نترك موقفي التقابلي وهذا هو موقف اي تقابلي محترم نسب.

اما بالنسبة للضمانات: فاللجنة المشكلة فور الانتهاء من اعمالها سيتم عرضها على السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الاعمال ايتم تنفيذها. واللجنة لم تنته من عملها بعد.

وكان له سبق وتم تشكيل لجنة. وقام السيد وزير قطاع الاعمال بزيارة للسلطة ولقد قوتوا هناك واثنى عن ضمانات ولكن لم يكن قد تم الاتفاق عليها. لذلك طلبنا من الدكتور الجبوري وضع الضمانات التي يتطلها الانسان بجهود. ان هناك ضمة عمالة زلزلة في بعض القطاعات التي يتطلها الارباب وهي موجهة .. ولكن هناك شركات قطاع عام تقوم حاليا بتعيين عمال جدد لتلصص العمالة بها. وهناك شركات تدارك هذا الامر منذ التامينات وقامت بعملية التدريب التحويلي للاربابين الى اسنيين. وهؤلاء لانهم متخلصون استوعبوا العلم الصناعي ككثر من العمال المهمل وقاسوا بتطوير انفسهم واصبحوا على اعلى مستوى من الارباب.

بالقرب التحويلي يجب ان يشارك فيه الصناع الاجتماعى. كل هذه الارباب يجب ان يشارك .. فمعلنا نقول ان تحولنا هو تحول سامي وليس بنظام ١٨٠ درجة .. فبعد من مشاركة كل الارباب حتى يذبح هلالا لا يكون

له تأثير سامي على الشارع. اما من الممارسات الاخرى التي تذكرها .. فالقطاع الخاص ليس سميها وهناك من افترسهم ومعلمنا جديدة مع العمال واسوق ذلك موقفا بطل على ناك فقد منح احد اصحاب الصناعات الخاصة للجنة التقابلية من تحول الشركة. فمارسنا له زميلي فرفض مقابلته. واتصلت به وسمعت بزمارة

والميلاني مقلدة غير طيبة في البداية. وقال لي ان التماثل بيننا لانه لم من هو السقوط من ذلك .. فقال لي اللجنة التقابلية .. فذكرت له ان هناك ميثاق شرف تقابلي. واننا كانت تقابلية في السبب لسامووم بتجميعهم فورا. الملتزم عن اتفاله في بداية للقبلة. واسم بالملل بتجميع اللجنة التقابلية التي التفتت انها اخلافت. فلا يجوز ان تفل على مكتبة منها ٢٠٢٥ مليون جنيه والتمها لكسب اقتاذ بالالف الجنيهات لشارك في عمل تقابلي مفاوضة او غيره للتلطخ للعمل التقابلي هو الذي ينالني ويتفاوض اما غير التلغز المتكشكة تكون بعد انتهاء عمله.

وبعد اسبوع حضر الي صاحب العمل يطلب الصلح عنهم. ولكن ان يقوم بعمل مسكوكي رسالة للعمال بمصحه وبلغ من راس مال الشركة ٢٠ الف جنيه وهذا الصنع يضم ٢٠٠ عامل. وبينه عليه مساحنا عن العمال وهو ان يثبت جؤلاء العمال.

كل صاحب المال او متهمة ٧٢٠ تقاضية انا سمارضي بهذا وانما اريد ان يطلب الصلح التقابلي. والعمال للمصري صليب بطبيعة. وإذا وجد غارة تصالحو بالتضامنة اسبوع ينتج الاثر.

● الاتجاه: ولكن ونحن نتحدث عن شراء القطاع الخاص لشركات. فبما ان يطلب بان يتم التنازل بعض فليس من حقوق العمال لآراء المستثمرين على شراء شركات قطاع الاعمال لما هو مبرككم من هذا

● تشجيع القطاع الخاص لا يأتي مني كمال .. ولكن يأتي من الذي يصطحي حق الاستحسار والشراء. إنما أنا كمال ليس لأطوب مني الا اني لعل لقف والا فلتاقل عن حقوقي. وهذا ليس بمعه ولأؤكد ان العامل المصري ليس لديه فائض في حقوقه ليبتكناز

عنها كما ان الاجور .. وانفقد انكم تشعرون بهذا .. هي بالكد تقابل لحاجة العمال وهذا فان الدولة تقدم منحة سنوية زلزلة ٧/٨ في الاجور والريبات للمواصلة بين الاجور والاسعار. ولما فانه كعد ادني لا يمكن التنازل عما يحصل عليه العامل حاليا. لهذا هو الانس. فالتقاضي هذا الاجر تبعا لاجن كثيرين يجهزون في اتصال ماضية لفر عليهم بخلا كبير.

● الاتجاه: المقيدة ان ملك لاسيما من راس لال التقابلي على شراء شركات قطاع الاعمال بسبب ان العمالة الزلزلة لا يمكن التماثل منها وانما هو غير متجانس

كذلك تشعرون انه يجب ان يكون هناك لجر محمد الموسوي الى سبوع موشى محمد بالموسوي الى هذا اجر ابد وان يكون هناك إتقاية محمد ان صاحب العمل لا ياتي لجر بدون دليل ..

● نعم يجب ان يكون هناك لجر محمد لا يملك صاحب العمل التناقص منه لاني يريد ان ياتي في الحوافز ويجب ان تكون هناك مواصلة. أما الاجور الحالية فهي الاجور الدنيا التي تحصل عليها. و استطيع ان لأحدث هذا الامر. ونحن في مرحلة التحول .. لأحدث فيها عندما احسن ان عدى ٧/٨ ان السهم لاختاد للاك بلخل كل

والإسستات .. وعندما تشعرون عمالا من زمائلي احسوا بالتمتع لهذا لوقع واتشروا اسهمها وسندات اشياض. بمعنى انه أصبح هناك مشتركة. وهذا متناقض عليها ملكية شخص.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المجلد :	٣٩٩٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/٧

● الأهرام نريد أن تكون أكثر تمجيدا... هناك معالة رائعة خاصة في المعركة التجارية واحد مثل بيتا في هذا.

●... والمستثمر المصري يربح في التفتيش منها حتى يعمل بشكل للتصدير... وهذا حله إذا كنا نتكلم مع الآثار الاقتصادية لطاع الانتاج

● أنا أن أحدث مع المستثمر وأكن مستخدم مع الدولة... وهذا يعني دورها... فليطبعها أن تحدث القوانين... لأنه لا يمكن التخلي من دور الدولة في المرحلة الحالية ونحن الآن نعمل على تجميع مشاغلنا والسلوك والمعامل... وهناك لجنة تعمل في هذا الإطار واستخدمين باسنادة جاسمين في هذا الشأن... وعندما تجلس اللجنة الخاصة للاحتجاز في اللجنة للتفتيش أو وضع الضوابط وشركات تسريع العمل... يجب أن يكون لديها رؤية واضحة لكل الشبكة والبرود على أسلوب علاجها... وبعد انتهاء اللجنة لشبكة سيتم عرض نتائج أعمالها على مجلس إدارة اتحاد قطاعات العمل أين التفتي

● الأهرام ولكن منذ عام ٩٢/٨١ وهناك خطة مطية بمعرفة وزارة قطاع الأعمال لبرنامج بيع شركات قطاع الأعمال فإن كان الاتحاد منذ هذا التاريخ ليس حاليا فقط لشاغل وزراء التي سيراجع بها الحكومة

● العلاقات مستمرة مع الحكومة وكذلك تكون اسبوعيات ونظم أعمالا للتوجهات وما سيتم طرحه للبيع أو عدم طرحه للبيع

● الأهرام أيضا أنه يتم عمليات توكيل... ومن خلال ممارسات في لجانا تربية مع رؤساء القطاعات لالية بشركات التفتيش التي ستندل الخصخصة لا يوجد لديهم معلومات عن الاسهم والسندات... وبالتالي تصور أن العمال ليس لديهم أي معلومات أيضا بشأن الاسهم والسندات... فإن البرنامج التفتيشي الذي تتحدثين عنه؟

● وعندما تحدثت عن الخصخصة ذكرت ماتم بيعه من شركات وهي ثلاث فقط... فهل تصومكم أن الخصخصة هي بيع الشركات بالكامل... وهناك أنماط مختلفة من الخصخصة... وتصور أن للاتحاد رؤية لكل نمط من أنماط الخصخصة

● ثم نسأل أن العمال يرفشون نسبة الـ ٥٠٪ من الاسهم ومطالعون بنسبة ٢٥٪ شركة الزيت للخصخصة على سبيل المثال كان معروضا على العمال ٣١٢ ألف سهم ثم طلب شراء ٦٤ ألفا فقط... ونتيجة عدم وعي العمال نسبيا في انخفاض بعض الاسهم مثل الكابلات والزيت للخصخصة عندما اشتروها وقاموا ببيعها فورا للسماسة الاسر الذي أدى إلى زيادة لعمروض وبالتالي هبوط السعر؟

● هذه مجموعة من التساؤلات... سلجوب عنها واحدة واحدة ● بالنسبة للجزئية الخاصة بالبنك كنا نحن منذ عام ٩١... وكما سبق أن ذكرت فإن حوارنا مع الحكومة لم ينتج... ولذا القول أن التفتيش يجب أن يكون بملفحه سياسيا... التفتيشي الضحل لا ينعف وحتى الأكرى يجب أن يكون بملفحه سياسيا... توجهاته لا تكلل في بها ولكن أي التري بملفحه سياسيا فترتاح منه في المعاملة جدا... وكذلك بالنسبة للتفتيشي لأنه في هذه الحالة يكون لديه فكر ويتحدث بمفهوم سياسي ويقابل الناس بمفهوم سياسي... ولم تتألم الخطوط بيننا وبين الحكومة ولا بيننا وبين رؤساء الشركات... وهناك القامات مستمرة داخل المعمل

● اما مايقال عن أنه سيتم بيع ٢٠٠ شركة ستوما اعتقد وكما سبق وأن ذكرت أننا نعيش الصورة كاملة ونعلم التوجهات الحقيقية لعمولات البيع ونحن لنا رؤية كحركة تجارية فوما يظن بالخصخصة فلا يصبح أن تستمر الحكومة في المحافظة على شركات الحكومات... أن شركات القطاع الخاص التي تعمل في نفس المجال حجم مبيعاتها

● كبير جدا... بينما شركات قطاع الأعمال رغم خسارة أرباحها لا تسمح بنفس الحجم وإن كان أقل منه بكثير... كما هو السبب... فن التفتيش والتعاية إن لا هو ثم بيع جزء من هذه الشركات أو تم بيعها كلها ليست خسارة ولكن نباع بتفصيل الحقوقي لاصول الشركة للوجوه ولا نباع بالتفصيل الهاتري

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	٣٩٩٧١
المصدر :	الامرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٤

الخصخصة (٥)

رئيس اتحاد نقابات عمال مصر :

لسنا ضد رأس المال الأجنبى .. ولكن نفضل بيع الشركات للمصريين والعرب

قانون العمل الجديد ينظم حق الإضراب وفصل العمال ويحفظ التوازن بين طرفى الإنتاج

نطالب بإعادة النظر فى قانون التأمينات الاجتماعية ليتضمن صرف اعانات بطالة ليس كل القطاع الخاص سينا والدولة هى المسؤولة عن معالجة الآثار الاجتماعية للخصخصة

أدبى حجازى

عبد الرحمن عقل

شاركت فى الحوار

مصطفى النجار

رافقت أمين

ممدوح الولى

سيد عبد المجيد

عبد الناصر عارف

ياسر صبحى

عن مركز دراسات الإستراتيجية

مجدى صبحى

الخبير بالمركز

■ البعض يريد لنا الدخول

فى صراع مع الحكومة .. وهذا الأسلوب النضالى دغفا عليه الزمن

■ هناك من يؤيدنا من

المسؤولين والبعض يعارضنا

ولن نفرط فى حقوقنا

■ نرفض تماما بيع أسهم

العمال لغير العمال

■ نحن ضد الاحتكار

وعلى الحكومة ان تفكر

كثيرا قبل خصخصة قطاع

الخدمات

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر :	رقم العدد :	٣٩٩٧١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٤

نستعد لمواجهة سيطرة

رأس المال

باعداد نقابيين مثقفين

■ صندوق «طوارئ»

لدعم الاضراب

يتضمنه قانون

التنظيمات النقابية

وسمحتة اللائحة بين طرفي الانتاج ..
فمن كتريد القصور لاصحاب المال ولا
المعامل كملك بل تريد علاقات لانسانية
متميزة بين الطرفين فمن لايعمل يجب
ان يخضع وينال جزاء
ومن القانون الجديد .. هناك
نصوص تمنح لنا حق التدخل في
القر او الواجهة الانتاجية التي
توجد بها تنظيم نقابي .. للذراع
مصلح العمال .. وهذا اسلوب
عصري .. ولتخذه من إنجلترا ..
وعرضه لشروع على منظمة
العمل الدولية ثلاث مرات وكانت
بعض الاعتراضات الحقيقية على
بعض النصوص .. على سبيل المثال
عمل الزراد .. فهم يروجون عندهم
مواضيع عمل لساعات عمدة الزراد ..
ولكن في مصر .. لدينا علاقات
وتقنيات ونظمنا .. فالحق ان يكون
هناك اعتبار للعمال والتقنيات تلك
بعض على انه لايجوز ان نعمل الزراد
بعد الساعة الخامسة ووضع ضمانات
من الساعات الخامسة .. على كان الى
راي اخر فهي .. واستطاعت القصور
على موازنة منظمة العمل الدولية ..
وهذه موازنة ليست بمحايدة عد
غراير او خلافا كما قد يتصور
المحضر .. ولكن هذه المقابلة هي
المنظمة لوسمحتة التي مؤمن بالناحية
(حكومة .. عمل .. اصحاب اعمال)

ووجدنا ان النقابيين الذين كانوا
يعملون في ظل النظام الشيوعي الآن
هم في التسارع وعلى الرصيد ..
ولم تكن في اتحاد العمال ان تعمل
مشروع قانون عمل جديد واستحقاق
منظمة العمل الدولية ان تقدم لنا
خبرها حتى ياخذوا خلوص التوجيه
ولمنا رفضنا ان القانون هو قانون
مصري ويخضع على ضم مصر ..
لذلك استمنا بالساعة للجامعة ..
واستمنا بالشراكة الثلاثة .. حسب
تقارير منظمة العمل الدولية وهم
الاتحاد العام واتحاد الصناعات
واصحاب اعمال ووزارة القوى
العقلية واجمعية رجال الاعمال ولم
تأخذ عرضا على صلب عنصر آخر ..
٩٥/١٩٧١ ..
وعلمنا حورات حتى ٩٥/١٩٧١ ..
ويشجع الصيغة النهائية للمشروع
الذي ارسل الي مجلس الدولة .. وهذا
لشروع ينظم حق التفاوض وحق
الانسحاب والحق في العمل ..
بمحت لكون العمل جزايا ولكن
ضيق القانون .. وانتظام العمل
حقا لايسري غير حق الفصل الذاتي
طبا للقانون .. كذلك لدينا ان تراجع
عن مكتب موجود اليوم .. والقانون
الحمد سمعنا حقوقا ومزايا

واصل اليوم متخلفة موضوع الساعة .. الخصخصة .. وقد تناولنا في الحلقه
الرابعة الأسبوع الماضي وجهة نظر العمال باقتراحهم عنصر مهم على عملية
الانتاج وذلك من خلال مطالهم الشرعي السيد راسد رئيس الاتحادات عمال
مصر .. والتي تحدثت بصرامة عن قضايا كثيرة وعبر بكل وضوح عن مواقف
القائمة العمالة المصرية من قضية الخصخصة ..
ولما كان الزمان قد اكد بصري وتقنيا ان فكرة العمل في القيادة السياسية
تستلهم لايعملون على حقوقهم في المرحلة القادمة الا انه كان حريصا على ان
يؤكد ان موازنة العمال على عملية الخصخصة ليست على «مياش» وانما هي
موازنة مشروعة ولها بعض التعديلات على التطبيق .. لان الخلاف لم يعد قاعا
حول ليد .. بلما التحول الاقتصادي والتجديد واما في الخلاف فلما وربما
يسر على خطوات واجراءات التطبيق ..
ولهذا فقد كنا في حوار تامبه على اهم مشكلات التطبيق المتوقعة خاصة
فيما يتعلق بحقوق العمال ومكاسبهم .. كنا حريصين على ان نعرف من رئيس
الاتحادات عمال مصر مدى استعدادهم للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي
ستتبع من خصخصة الشركات وكيفية التعامل مع التعارض المتوقع (او
الصراع) بين طرفي الانتاج (رأس المال الخاص والعمال) ولهذا تطرق للحديث
حول صوابية الاستئنفه المبكر عن العمل .. وصوابية استخدام حق الاضراب ..
واكد السيد راسد ان الاتصال شكل حتمي في هذا المسألة وخبرنا نوضح هذه
المواضيع ودراسة الأوضاع المتوقعة عن الخصخصة واساليب التعامل معها ..
وفي حقيقة اليوم نواصل مع رئيس الاتحادات عمال الحوار حول هذه الموضوعات
ايضا فنعلم ان كل مشروعة قانون العمل لئلا حذرنا عدمه خطا العمل بالتصون
مع منظمة العمل الدولية يتضمن مزيدا من الصوابية ولنا لها اليد ..
وفي خلال هذا تطرق حوارنا في هذا الجزء الى إثارة بعض القضايا الخلافية
والاستراتيجية خاصة موقف العمال من شراء رأس المال الاجنبي للشركات
وخصخصة قطاع الخدمات وترك الحرية للعمل للتصرف في أسهمهم بالبيع
دون التقييد ببعضها البعض ..
وبين الرأى والرأى ورقة في الخلاف والاختلاف استكمل الحوار ..

● الأرقام قانون العمل الحالي .. أبرزه
كثيرة منه تطبيق .. مثل مبدأ كآول والمقاب
ومن يرى ان من اسباب تدهور القطاع
العام انه لا يوجد مبدأ التراب والمقاب .. وأن
تكا تكلل له ان يشار عامل فما هو
الهدف مناسه العمال الذين يتجنبون
عمل القانون الجديد سحلي حقا
ملا ..

● إنني لأؤمن بالديمقراطية الحق
والوحد .. ونحن الان نناقش عن حراسي
او مشور .. ولا يوجد في القانون
الحالي حق التفاوض اي ان طرفي
الانتاج لايجوز مع بعضهم .. هناك
هذا أحد أسباب طغياننا ان يكون
هناك قانون جديد .. لا يوجد عندها
قانون يبين عمدا اللواب والمقاب
وكما نرى ان هناك من يحصل على
حقوقه المقام .. وهناك من يحصل على
العمل .. نحن لدينا حاليا مشكل ..
مشكلة الاثبات فيها مشكلة حقيقيه
فمن المسؤول .. هل هو العمال ..
ولما نحن نقابل بتغيير القانون
العمل ارقام مثل تلك القانون ..
تدبر ان نعد مشروع القانون الجديد
درسا تحارب الدول الأخرى .. فقول
الاشراكية تحولت في اصلاحاتها
الاقتصادية الى ١٨٠ درجة عكسيا

● الأرقام هل تشاركين كملك صالح
اي عليه تقوم الشركات كل يوم
● لا يوجد كل يوم الا عن طريق
عرض تقويم الشركات على انصافه
مجلس الاثارة والذي يشارك فيه ٤
العمال في جانب رئيس اللجنة
النقابية وهو ليس له صوت
● الأرقام .. نحن نقاش على امية اليد
الاشتماء .. بينما ارسل لال كما يألون
اي هل نقار البلد الاجنبي
س على نارة اشتر ..

● ليس كل رجل اعمال سيجدا
وليس كل قطاع خاص سيجدا .. بل
هناك قطاع خاص لاجتماعي ويزجي
الله .. ويرعى عماله وعلم انه كلما
اعطاهم حوافر ومزايا تنتج عليه
مستجوبون أكثر .. والعجب
الاجتماعي هو مسئولية الدولة في
المقام الأول .. نحن نقاش على ان
هناك لائحة صلبة تصلح عملية
الاصلاح لذلك قدمت الدولة وبشأنه
التدوير الاجتماعي وكانت بعمليات
التدوير الاقتصادي .. فهي تحول جزا
من المتكثرة .. فخور الدولة دورهم ..



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم المجلد :	٣٩٩٧١
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٥/١٤

● **الاهرام** : هل قانون العمل الجديد
تتويجاً لعدة محاولات
للقانون العمل الموحد يطبق على
المعاملين في القطاع العام والقطاع
الخاص والقطاع المستعمرى ؟ إنما
من يباين على المعاملين في الحكومة ..
ما نظام إعانات البطالة سيتم وضعه
والإعانات لذلك طالبت في عيد
العمال باب الحجابة تقضى إعانة
تتأخر في ظروف التغيرات الاجتماعية
والاقتصاد ولم ١٧ ألف شخص يحصل
الحكومة والهيئات والمصالح وهذا
القانون لابد من تغييره
● **القانون الجديد يستهدف لائحة**
علاقات العمل متميزة تقوم على
الحوار الاجتماعي والمفاوضات
للتكاتف، وقد أمكننا حل كثير من
المشاكل بهذا القانون وعلى سبيل
اللائل كانت هناك شركة استعمرى
لقد قدم نحو ١١ ألف عامل كان العمال
أولها يعمل بنظام العمومية، لذلك كانت
الفرصة خصراً لأن يكن هناك حوار
تفاوضي، وعندما تمكنت وسائط أول
العمال وجدت له يعمل بنظام العمومية.
وجلس مع رئيس الشركة أو القصور
والقنصل وطلب منه أن يضع نظاماً
لتكاتف لتجميع العمال على رغبة
الائتاج، فإنه كان العمال يعمل على
مملكة واحدة، فمكن أن يعمل على
أكثر من مملكة وفي هذه الحالة تكون
أدبرياً أكثر من حصول، بحجر ..
خلفنا التكاتف، وفي المقابل منحن
العمال أجرة مبالغاً مقابل عرقه
وجهد.

لأن عندما تكون هناك علاقات
صناعية متميزة .. يستعمل في الحلول
الجديدة لأن الأيون بأنه لا توجد
مشكلة ليس له حل ..
● **الاهرام** : ولكن هذا القانون الجديد
العمل متى يبرأ ؟
● **الاهرام** : أن يدخل مجلس التشعب
في دورته القادمة.

ما يقال وما يطبق:
● **الاهرام** : ما من رؤية لتعال العمال
حول لائحة ترسيم قاعدة الأكلية ..
● **الاهرام** : المستعملون القانونيين
أن المستعملين على نسبة ١٠/١
من الأسطول، ولكن في التطبيق كان
الوضع مختلفاً، وهذا هو السبب
الذي نقول أن مبالغاً في التطبيق
شيء آخر، فبعد التطبيق تم منح ٢٨
فقط، وأرسلت مائة الرئيس ومكره
أشرف لوزير العمل ليعمل لائحة
المستعملين على نسبة ١٠/١ من
إسهم الشركات المساهمة، أما كان
البرص منهم ذكر أن العمال لخصوا
مصرعة من أسهمهم في شركة
تلكها (نسبة ٢٨) التي حصلوا
عليها من أي إلى انخفاض نسبة
الشركة على طول لألف الشحية له
نعت نفس الممارسات التي اعتبرها

عيباً على العمال لقد ترمع لإسهم
حتى قبل أن يسدوا زعمها .. وهذه
الممارسات أثرت على أسهم الإسهام
لذلك الشركة. ومع ذلك فأننا نسأل على
عدم التنازل عن نسبة ١٠/١ كحد
أعلى للعمال لأن هذه نسبة مستحقة
بالاستحقاق والمصلحة. ومن يخالفه
يعتقد ..

● **الاهرام** في الشركات الثلاث التي تم
بيعها تحت حبر بيع على حوز الاستعداد
عن العمال بعد ٢ سنوات من الشراء وهذا
يجب أن هناك عمال سيتم الاستعداد، عنهم
وكان مفرحاً بكمي كتماد عمال أن
تفكروا بشروطها في عمل برام تنفيذ
وأصبح تدويل أوزار، العمال ليتأسوا مع
المرحلة الجديدة ولكن هذا لم يحدث، كذلك
الحركات العمال الأسبقين في الشركات
وأن تم تكوينها منذ عام ١٩٩٤ لشراء جزء
من أسهم الشركة عند بيعها ورغم أن
عمداً وصل إلى حوالي ٢٦ ألف تساهل في
تشابها محمود جداً خاصة في البرصة
وفيل أن سيتم إنشاء جمعية تضم هذه
الاتحادات وتوفر لها خبرات في مجال
الوقاية القانونية ولكن حتى الآن هذه
الاتحادات مجرد كيانات شبيهة ولم يثبت أن
هنا عمل في تشجيع العمال على التمثيل
في الأثر الثاني

● **في هذه الاتحادات قلنا:** إن
لناصم سيتم لتقسيم للأعمال عليه
٢٠ نسبة القسمة الاسمية أي
طبيعة كل من السوق ومات بالفعل
الاتحادات تخصص من العمال ونود أن
لأحد أن الجهر، تشكيلة من التحد
لعمال، إن غاية هذه الاتحادات موجودة

● **الاهرام** : ما هو
سبب استمراركم في
أن يشارك العمال نسبة
١٠/١ من أسهم
الشركات؟ هل
تريدون بذلك ضمان
توزيعهم في مجلس
الائتاج؟

● **نعم** : لضمان تمثيلهم في
مجلس الائتاج مستفيد. وخاصة أن
القانون العمل الجديد لا دخل له
بمجلس الائتاج، ومجلس الإكرة له
قانون مستقل بذاته. والقانون الجديد
يعني الحق لثلاثة من العمال
الحصول على عضوية هذا من أروعة
في الوقت الراهن. لكن هناك جوانب
قانون مجلس الإكرة له يمكن أن
تكون ثلاثة أفراد، وأما كان شمل
لتكليف، ومجلس العموم التالف يعنى
انتهاه من عمال الإكرة - ومصر -
كما نعلم .. أن نبيع كل شركته ولا
يوجد في مصر سواء من العمال أو من
التقنيين أو المبرمجين من طيل
يتسلمه القاصد من الأجانب وأن
نعود لمصر ليعمل مثلاً مرة أخرى
ومصر أن يباع لأجانب.

● **الاهرام** : هل هذا يعني أنه قد سراد
رس لكال الأجنبي شركات قطاع المني
● **إننا** لمست ضد رأس المال
الأجنبي .. ولكن تمنى كمصري أن
يكون الجميع للعمال، ثم كمصريين ثم
للأرب وشهد ذلك يأتي للأجانب نحن
نريد ضمان حقوق البلد وتطوير
الاقتصاد وسلك التكتونوجيا وهذا
يمكن أن يأتي إما عن طريق شراء
مصريين بشروط المعاملين أو من خلال
أفارة عمية .. فلا يلبس ولا ضرر من
الاستحقة بمغير مختار.. ومصر لم
تفرض، ولا يلبس أنها كانت هناك فكرة
علمية الجديدة ستأتي لشراء شركة
وتفرضها بأسلوب علمي فليتنا أن
نستفيد من هذه الخيرات.

● **صالحين خاصة**
● **الاهرام** : ما هي علاقتهم مع الشركات
ويعمل هؤلاء كل أو تم بيع كل الشركات في
مصر. هل معنى هذا أن ليس جيد ..
● **نعم** : نحن الآن لنستفيد بذلك نظام
الحكم

● **الاهرام** : هناك اتجاه جيد لتشاء
مستودع عدم التنازل، ولكن لماذا لا تكون
من خلال قانون التغيرات في إنشاء
مستودع خاص؟
● **هذا** هو توجهنا .. وصندوق
الاهرام وضعه في قانون التنظيم
التكافؤ. وهذا الصندوق أطلقنا عليه
صندوق تخطيط الطوري. أما في
القانون للتأمينات فنحن نحرص على
أن يكون هناك قسطاً .. وهذه القسط
لأحد أن الجهر، تشكيلة من التحد

لأما في جدير في
المرحلة القادمة.
وأي تحول له
شعباً وتضمين
وعلى الدولة أن
تتحمل دورها في
القانون للتأمينات
بند العمال

● **الاهرام** : ما هي
المرحلة القادمة.
وأي تحول له
شعباً وتضمين
وعلى الدولة أن
تتحمل دورها في
القانون للتأمينات
بند العمال

● **الاهرام** : العمال الذين
يكون له دور فيما
يبنى ولكن حتى الآن
أول سيكون له دور في
المرحلة القادمة ..
● **بند العمال**
سيكون له دور في المرحلة القادمة.
ولكن نحن الآن نعمل على تجهيزه
والوصول به إلى المستويات التي
تؤهله للقيام بدوره سواء من حيث
اللائمة أو الأثرية .. صديقه أن جميع
خدمات التغيرات العامة موجودة
مالية، ويؤمن حالها جميعاً الأعمال
الاجتماعية .. وحتى نستطيع أن نضم
جميع الخدمات الاجتماعية في
المرحلة القادمة للتغيرات في
جميع الخدمات لابد أن يكون لنا
أفروع في المحافظات، ولذلك تمت حالياً
إنشاء فرع لبيد محافظة الغربية
وهناك فرع بالإسكندرية أما قدم حالياً
والعمل على أن يلف، فليتنا على
رعيه لأن البنيان الأخرى نعمل على
شراكتها وضعت تغير الإس.

نحن نعمل بعد افتتاح عام ١٩٩٦
في بديل البنك في بعض الشوارع
خاصة تلك التي يقوم البنك بأعمالها
دراسة الجدوى في الوقت الحالي
تتعلق له هامش ربح .. ونحن في
حالات البنك لا نهبط في تحقيق
ربح ولكن نريد أن يقوم البنك بدوره
في مساعدة العمال على توفير فرص
عمل جيدة لهم.

● **الاهرام** : ذكرت أن شركات القطاع
العام لن تبدأ كلها .. هل هناك التغيرات
مختصة .. وبسرعة .. ما هي شركات
مستة في سبل المال معاً الإكسوم
والجديد والمثل خاصة أن مثل هذه
التميمات الصناعية الكبرى ونحن للعمال
خدمات معينة ربما تروق لخلق الذي
يحصلون عليه هذا قبل الأثرين يتي
من أنه لو تمست خصصتها سيحسر
العمال من الكسب.

● **نعني** لنستأمن .. من الذي لديه
الطاقة على شراء الملة أو الإومنيوم
أو الجديد والمثل أو متجراً أو غير
الدور .. لا مصرياً ولا أجنبياً. وهناك
تأكد من هذه الصروح التكميرة لن
تباين في الوقت الراهن، ولكن يمكن
طرح جزء من الأسهم. ونحن نرجب
موقع قاعدة الملكية ونحن نضمن
اللاء كما سبق أن ذكرت .. لأن
مصر عليها دعوى. وأي الأعمال في
لنا قرضاً أو منح يود ولجئنا
لناعتنا جلتك هذا الظاهر.

● **الاهرام** : شركات الخدمات
شركات تكميلية وهناك الكثيرين الذين
يطلقون بمخصصتها .. أما هي وجها
نظر الأثر في ذلك القضية
● **شركات** التغيرات لانا كان
عالمها مبرجياً فيبيع أن نحدد
الحكومة النظر أكثر من مرة قبل أن
تقرر في خصصتها .. أما بالنسبة
للاحتكار قلنا ضده أما كان نوعاً
أصغر لاسماً ضد شكل الخدمة .. أما
الاحتكار وسطره جهة مفعلة حرام.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٥١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

الخصخصة

ماذا تفعل

بالعمالة

الزائدة؟

محمد إبراهيم

احتلت قضية العمالة التي ترتبط بالتحول نحو للخصخصة أهمية بالغة.. فأجدى نتائج إعادة الهيكلة للوحدات الانتاجية التخلص من جزء من العمالة التي تقلص عددهم في قطاع القزل والنسيج وحده من ٢٧٥ ألفا الى ٢٠٥ آلاف عامل خلال خمس سنوات ومن المتوقع ان يشهد هذا للقطاع خسائر فادحة تقدر بحوالى مليار و٢٠٠ مليون جنيه إثر ارتفاع سعر القطن وتهريب الملابس واستغلال الثغرات في نظام السماح المؤقت.. ومن جهة اخرى عارضت الحركة العمالية السياسات المتعلقة ببيع القطاع العام وكافة المشروعات والقوانين التي تسلب للطبقة العاملة ما حققته من مكاسب.. ودعا الاتحاد للعام لنقابات عمال مصر الى تدعيم الحقوق العمالية وتطويرها وصولا الى تحقيق العدالة الاجتماعية جاء هذا في ندوة «الخصخصة والعمالة الزائدة» التي نظمها مركز علاقات العمل بحقوق القاهرة برئاسة د. احمد البرعى وشارك فيها فتحى نعمة الله عضو مجلس الشعب ورئيس اتحاد عمال القليوبية ود. عبد الله نصار سكرتير الشؤون الاقتصادية باتحاد عمال مصر ولغيف من الملقين والعمال الذين اكوا تأييدهم للخصخصة ولكن الخوف يتملكهم من غياب استراتيجية حكومية لمواجهة الابعاد الاجتماعية لعملية الاصلاح الاقتصادى.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	في عصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٥١
المصطلح :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

في البداية تحدث د. احمد البرعى رئيس قسم التشريعات الاجتماعية قائلا ان من الصعب على المستويين السياسيين عند اتخاذهم للقرار ان يبينوا على التزام الدولة الاشتراكية بالتشغيل الكامل خاصة ان الخصخصة ستؤدي الى تفكك للشبكة نتيجة الاستغناء عن العمالة الزائدة الفاقضية محتاج الى مواجهة سريعا فلابد من ضمان دخل بديل للعامل المتحمل التكاليف بالنسبة للضمان الاجتماعي او التأمينات الاجتماعية كتأمين البطالة واستخدام الضرائب للحفاظ على العمالة.

التخلص من العمالة - واصلنا!

وان الشروط الواردة في عقود بعض الشركات الذي يقضي بان تتصرف الشركات في ثلاثة ايام بعد ثلاث سنوات خطر لاجتماعي وابل فائتو ، لان الدولة تتخلى عن مسؤولياتها نحو العمالة ، إذن فمن يتحمل تكلفة هذا التسريح؟ والهدف من الخصخصة ليس اقتصاديا فحسب وانما اقتصادي واجتماعي لانه ييسر جميع العاملين ، فاذا كان اتحاد العمال يتنقل مع الشركات في ان يتنقل العامل للعاملين للملك من ٢٤ هذا المرض خطي لانه متلفرا وكان يجب ان يكون سذفا ومتفقا عليه قبل بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كما انه وضع العامل في طريق مسدود . وكان لابد من وجود برنامج فوري على نفس المستوى الاجتماعي بجانب عملية الخصخصة يهدف ما سيحدث للعاملين والمطلب بصفة لاجتماعية فورية لتعالج مآخذ يصيب العامل من اشغال

لماذا تراكمت خسائرنا!

ومن دور القطاع العام في السنوات السابقة اكد فتحى نعمة الله انه حتى مصر وسائد معركة الحرب وعمل بأسلوب اجتماعي والهدف منه انه لاجتماعي يابس اقتصاديا ، فاذا كان على من عيوب كثيرة وعلى في مقدماته سوء الإدارة واختلال الهياكل التنظيمية ووجود ١٧ جهة رقابية ترافق رئيس مجلس الإدارة وبهذا الوضع على ان جاء القانون ٢٠٢ ليلغى كافة الاجهزة الرقابية عدا الجهاز المركزي للمحاسبات وسرعان ما بدأت هذه المجالس تمارس سلطاتها وفقا للقانون ٢٠٢ إلا ان هذا لم ينعكس على الإطلاق ولم تصل الى الهدف المنشود . كانت نتيجة الانزعاج التي شهدتها القطاع في السنوات الأخيرة .

تدهور صناعة الخزف والنسيج

يدخل صناعة الخزف والنسيج يقول فتحى نعمة الله لقد تسلمت الحال بالانزلاق على كيان هذه الصناعة - يعمل بها ٥٠٠ ألف عامل منهم ٢٠٥ ألف قطاع الاعمال والباقي بالقطاع الخاص - التي تعددت مظاهرها في اختلال لبيكل التشغيل وعدم استغلال الطاقات بمعظم الشركات التي تراوحت نسبة تشغيل فيها بين ٢٠٪ و ٧٠٪ من الطاقة العمالة وتوقف العديد من مصانع شركات قطاع الاعمال العام مما أدى الى تحقيق الشركات لخسائر كبيرة في شركة مصر الخزف للزفر والنسيج تقاسم عدد العمال من ٢٤ ألفا الى ١٠.٥٠٠ ألف عامل وحقت خسائر تصل الى ١٧٦ مليون جنيه أما شركة النسيج لسابقة الحالة قد شهدت لتسارعات متعددة حيث انخفض عدد العمال من ٢٤ ألف عامل الى ٨ آلاف عامل كما حققت خسائر ضخمة قيمتها ٢٥ مليون جنيه ، اما ثاني أكبر شركة في مصر شركة كتر الدواير تقاسم عدد العمال فيها من ٢٦ الى ٢١ ألفا ويبلغ إجمالي خسائرهما ٥٠ مليون جنيه وشركة الحللات الصناعية والحديد والفلين (أسكي) تقاسم عدد العمال فيها من ٢٦ ألف الى ٨.٠٠ ألف عامل وحقت الشركة خسائر قيمتها ١٠٢ مليون جنيه، وشركة ويلتس ٥٥ مليوناً ، الأعلى بالاسكندرية اقدم وأعرق شركة انشئت في مصر ٤٤ مليون ثم القديلة للزفر والنسيج ٧٤ مليوناً ، والقاهرة للمنسوجات الحريرية ٢٦ مليوناً وأخيرا مصر الوسلي ٧٦ مليون جنيه.

واضاف ان من أهم المشاكل التي تواجه شركات قطاع الاعمال العام خاصة العمالة في مجال الخزف والنسيج سوء الاحوال المالية لمعظم الشركات مما أدى الى مزيد من الاعباء التشغيلية التي تؤثر على القدرة الايرادية للشركات فلابت جمة لتقويض طويلا الأجل لقطاع الخزف حوالي ١.١ مليار سنة ٩٥ ليصل إجمالي مدفوعة البنوك على الشركات الى ٢.٦٥٥ مليار جنيه مقابل ١٢.٢ مليار جنيه قيمة إجمالي لممول الشركات اي ان نسبة للديونية الى إجمالي الأصول حوالي ٧٩.٦٦٪ . في حين تشمل الشركات فواتير سنوية بلغت قيمتها ٧١٧.٧ مليون جنيه في ٩٥/٨٤ وقد بلغ إجمالي خسائر القطاع في ٩٥/٨٤ حوالي ٣٢٢ مليون ليصل لمجموعه المزدوج الى ٢.٧٦٦ مليار جنيه في ٩٥ ويبلغ عدد العمالة داخل القطاع ٢٠٥.٤ ألف عامل تصل لاجورهم السنوية الى ١١٥.٥ مليون جنيه تقريبا.

ويرجع رئيس اتحاد عمال القطنية هذا التدهور الى اسباب تاريخية ناتجة عن عمليات استثمار خاطئة في بعض الشركات وبمبالغ ضخمة لم ذات بالعماد للطلاب والى الارارات غير الزمالة لتسيات هذه الشركات الضخمة بالاضافة الى المشكلات التي طرأت وخاضعت من خطورة الانزعاج ويرجع إليها السبب الرئيسي في هذا الانهيار السريع وهي .

- القطن : الذي تصاعد سعره خلال الثلاث السنوات الأخيرة حيث كانت الزيادة سابقا تتراوح بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيهها سنويا تتحمل وزارة المالية ٥٠٪ منها والمزاول ٥٠٪ الباقية لكن بعد تحرير تجارة القطن أصبحت للمزاول تتحمل كافة الزيادات الزائدة للقطن .

واشار ان في الطاقة الكبرى كانت في موسم ٩٥ حيث ارتفع سعر قطن القطن ١٢٠٪ حينها تمثل ٢٥٪ كانت من نصيب المزارعين والباقى والتجار الجدد ، ولقد كان لهذه الزيادات تأثير حاسم في جميع الشركات لدى شركة مصر للزفر والنسيج وبالطاقة الكبرى اكدت القلاص الصناعية الكبرى التي تساهلت مليون قطنل قطن سنويا سوف تتحمل ما قيمته ١٢٠ مليون جنيه زيادة في عنصر واحد من عناصر مستلزمات الإنتاج فلان هذه الشركة لم تستطع ان تستوعب هذه الكلفة الكبيرة في زيادة التكلفة سواء عن طريق ترشيد التكلفة لعناصر الإنتاج الأخرى او عن طريق زيادة سعر المنتج النهائي على الرغم من ان السوق للملح لا يتحمل اى زيادة جديدة في الاسعار

اما بالنسبة لتصدير فهو يمثل ٥٠٪ من انتاج الشركة وعلى مدى السنوات الماضية من تخفيض السعر بما يراعى ٥٪ حتى تستطيع الشركة وغيرها من الشركات من البقاء ، وبالتالي في السوق الخارجي . وكان نتيجة هذا ان حققت الشركة خسائر ضخمة في العام للملح بلغت ٤٨ مليون جنيه - ويتنص عدد العمال فيها من ٤٥ ألف عامل الى ٢٨ ألفا - وقد تصل الى ٧٠ مليون جنيه في العام الحالي ثم تتسالم من مصير الشركات التي لا توافر لديها الكثير من

«مكتبات» فإنها بلا شك ستسحق

وضع أسوأ بكثير ومن التزوتق ان يقرر إجمالى خسائر هذا القطاع من ٣٢٢ مليون الى مليار و ٢٠٠ مليون جنيه.

-لاهورب : ان استيراد القماش الجاهزة على المستوى التجاري محظور في الوقت الحالي وأن المسروح لمستوراده من المنتجات النصجية هو غزل القطن وذلك لادة عشر سنوات انتهت في ٢٠٠٤ طبقا لتقائمة المواد

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٥١
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

١.٢٠ مليار جنيه

خسائر قطاع

الفرز والنسيج

.. لماذا؟

• عمال الفرز

يتناقصون

• تعديل قانون

التأمينات بما

يتناسب

والتخفيضات

الحادة

• العلاوات لسن

الستين.. شرط

العمال للمعاش

المبكر

واضاف ان ظاهرة التهريب تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة السوق المحلي في استيعابه للانتاج المحلي من الاقمشة والملابس مما يعد ضررا بالغيا بالشركات العاملة في قطاع النسيج والنسيج ويستوي في ذلك القطاع العام والخاص.

-المساح الوقت (الدوريات): وهو شكل من اشكال التهريب الذي يستغل ثغرة في نظام الدوريات حيث يتم استيراد كميات كبيرة من

القمشة لتصنيعها وإعادة تصديرها.. ففرض ان اعادة للتصدير لم تتم على كل الكميات ويستقر منها تحت حصاص نسبة الفائد ما يتجاوز ٥٠٪ من الكميات الاصيلة فهذا ليس حقيقيا ويتسرب كمية كبيرة من القمصة الى السوق المحلي لم يحصل عليها جازا او ضريبة مبيعات.

واكد ان مصر لم تشهد حالة طرد واحدة لأي عامل من العمال بالإضافة الى ان أي تحول اقتصادي له آثار ايجابية كزيادة الاسعار والبطالة والملاج يتسبب في الملاوة الاقتصادية لامة لا تخرج الاسعار والبطالة تواجهها بالمندوق الاجتماعي والتسهيلات التي تشهدها الدولة للمستثمرين. فحين في نهاية الطريق وسوف نصل الى الخصخصة الكاملة وسنعود الى ما كنا عليه قبل ٦٢ وسوف يتحمل العمال العبء الأكبر نتيجة الخصخصة.

ولمما يتعلق بالمعاش المبكر يقول نحن نقايين لم نوافق عليه لأن العامل سوف يصبح عاجلا عن العمل فهناك حرية للعامل في الخروج أو البقاء.. وهذه

الطريقة مستحولة من بطلانة مقننة في ظل النظام الاشتراكي الى بطلانة سافرة في ظل المعاش المبكر.

أين التعديلات للقانونية؟

ومن العمالة الزائدة يقول د. محمد عبد الله نصار سكرتير للشئون الاقتصادية باتحاد عمال مصر ان هذه الكلمة لم تظهر في مجتمعا الا بعد مرحلة التحول الى الخصخصة وأن القاعدة الأساسية تنطبق على الحد الاقل من العمالة التي يستلزمها الانتاج في كل مصنع، فهل نستطيع ان نحدد للعمالة الزائدة في الشركات ان هذا الامر يحتاج الى دراسة كاملة من خلالها نستطيع ان نحدد الحجم الاقل للصل.

اما فيما يتعلق بالبحث عن الوسائل الحقيقية لمواجهة مشكلة العمالة الزائدة اشار الى ان اولها يتمثل في الجانب التشريعي فالتأمينات الاجتماعية حدث به تعديل في الست الماضية حيث تم حذف الفقرة (ج) من المادة ١٨، كما تم تعديل القانون ٤٧ لسنة ٧٨ في ٨٢ حيث نصت ثلاث مواد للمادة ٩٥ تتعلق عن المعاش المبكر واتشاء المشروعات، وتساؤل هل الدولة تصدر قوانين تملأ ام تسلم ؟ اما

ثاني هذه الحلول فيسكني من طريق الصنوق الاجتماعي الذي يجب ان يذهب موده ان يعطى جزءا للشباب وجزءا لاتحاد العمال لمواجهة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الخصخصة وتكثفها للتهريب القموصي.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٥١
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

واختلف ان التشريعات الاجتماعية لابد ان تكون ضامنة وحلمية للعامل هذه الضامنة تتطلب النظر في تعديل قانون العمل الحالي بالمشروع المقدم واعادة النظر في تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بما يتناسب مع التغيرات الحادثة في المجتمع المصري.

للملاحظات

- يقول سمير فتاتي عضو مجلس ادارة اتحاد الصناع ان العامل يستطيع شراء اسهم في حدود ١٠٪ الى ٢٠٪ بغضن مملته في هيئة التأمينات الاجتماعية لاتها تحصل على ٤٠٪ من اجر العامل شهريا مستحقة في لشركه العامل وسلمح العمل والمالي بان يكون البيع المصروع

- كما كمال هاشم فيقول عن اى عمالة تتحدث ومالي سن العمالة في مصر من حدها الاثنى الى الاتصى حتى يستطيع ان يحصل عدد العمالة وهل للعامل في هذا المجتمع ان يخرج الى المعلن ويعمل في أكثر من عمل والشباب في حاجة الى فرصة واحدة

-رحول رؤية العمال للخصخصة قال عبد الله حمودة عامل بقطاع التجارة الداخلية لقد تشبنا باقتراح الى رئيس مجلس الادارة حتى تكون لنا نسبة من الاسهم حفاظا على اجورنا او حق الانتفاع بالقيمة الاجمالية... ولانتظرونا طويلا ولكن لم يرد احد من المسؤولين على هذا الاقتراح وتساءل ماذا لو تم بيع منافذ التوزيع للملوك للدولة لستثمر اجني وجذب الشركات متعددة الجنسية.

-قال على شرف الدين مدير عام مساعد منظمة العمل العربية ان ممكن للخطورة يتمثل في عدم وجود امصليات لحجم البطالة ولا توجد ايضا دراسة تبين الحجم الحقيقي للفاوض العمالة.

-في حين تحدث احمد اسماعيل عامل بشركة الناصر للزجاج والبلاستيك عن ٧ الاف عامل سرف يراجهون شيخ الاستفتاء لقتلا ابن ناعب وابن الاسهم للخصخصة المال ؟ وهو دور اتحاد مصر في عملية الخصخصة.

- وقال احمد العامل بشركة الكمبيوترات ان هناك اربع شركات طبقت المثلث الميكرو... والعامل الذي حصل على ٥٠ لقا او ٤٠ لقا الى ٢٠ لقا فنياسا يسترات خدمته او يتوسط اجر قيمته ٨ الاف جنيه في السنة كان يستطيع ان يولدها في خمس سنوات وتساءل كيف يحصل العامل على معلن كامل في سن الستين والفترة الباقية من الاجر الاساسي والتأمين لم تولد نحن نرفض المعلن الميكرو في حالة إسائة الملاوات حتى سن الستين بالاضافة الى الاجر الاساسي والتأمين كي يحصل العامل في النهاية على معلن كرم □

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هيثم محمد الدين
الموضوع الفرعى :	في مصر: الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٠٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٠

مضمون العدد

التقنيات المالية ودورها في مرحلة التنمية

لا شك في أن التنظيم النقابي وهو يستعد لمواجهة المتغيرات الجديدة لابد أن يكون له دور إيجابي ومؤثر وفعال تجاه مجموعة من القضايا والأمور على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

ومن هنا كان السيناريو الدائر الآن ونحن في نهاية القرن العشرين وعلى مشارف القرن الحادى والعشرين، على مختلف المستويات وبين كل الفئات وبمختلف الاتجاهات والفلسفات الفكرية يجعل للتنظيم النقابى دورا في هذا السيناريو ولعله يكون من أهم الدور المؤثرة والفعالة في هذه الظروف ولأسيما أن مشكلاتنا أصبحت معروفة ومدروسة وأساليب العلاج والحلول أيضا وأن كنا نتفق على بعضها ونختلف على البعض الآخر.. سواء تلك الحلول التابعة من ممارستنا وتجربتنا وظروفنا الداخلية أو للحلول المقترحة من الهيئات والوكالات الدولية، كالبك والصندوق، أيضا المعوقات والصعوبات الحقيقية التى تعترض طريقنا هي الأخرى مرصودة وظاهرة منها والمعقد الذى يحتاج إلى جهد منا هو سهل يحتاج منا المبادرة والاعتماد على الذات، كذلك امراضنا للحلبة والشخصية هي الأخرى ظاهرة غير خفية.

- إن العمل النقابى الحقيقى هو الذى يوازن بين مصلحة العمال من جانب ونجاح واستقرار المشروع وتقدمه من جانب آخر وعلى ذلك فإنه يجب التخلي عن الممارسات النقابية التقليدية في الدفاع الأعلى والمنحاز عن تلك النوعية من العاملين الكسالى والمتمازسين وملغى الأصابات بل يجب أن تساهم النقابات في خلق مناخ في العمل يسوده الانضباط والالتزام والجدية.

- إن زيادة معدلات الانتاجية تعد نقطة البدء الأساسية في القضاء على العديد من مشكلاتنا الاقتصادية وبالقابلي تحسين مستوى المعيشة. ومن هنا فإن زيادة الانتاجية وتنميتها بشكل دائم ومستمر يجب أن تكون هدفا استراتيجيا للنقابات لأن للانتاجية أهمية خاصة من منظور النقابي حيث إن المحاولات التقليدية المستمرة لزيادة الأجور والحوافز وغيرها من لزاما فلما مترابط بقدرة المشروعات على الدفع. وهنا تتضح أهمية الربط بين ما يحلفه المشروع من نتائج وبين ما ينتظره العاملون من مزايا.

لحمد عاطف عميد معهد الدراسات النقابية ومكثرتير لاعداد تقابيات عمال مصر للتخفيف والتدريب وايضا نائب رئيس نقابة البترول له رؤيته في دور النقابات في مواجهة الخصخصة وقبل ان يطرحها يقول ان هناك فئاعة وطنية عامة حول ضرورة تحرير الاقتصاد من كل القيود التى تعوقه في تحرير اهدافه ولابد من ادراك المتشعبة او المصنع على اسم الخصخصة سليمة تحقق نتائج اعمال ايجابية. كذلك تشكلت ليد فئاعة وطنية عامة حول اهمية البعد الاجتماعى وضروته.

ويحدد احمد عاطف دور النقابات في المرحلة القادمة في عدة نقاط محدبة على النحو التالى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هشام سعد الدين
الموضوع الفرعى :	في مصر: الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٠٥
المصطلح :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصلور :	١٩٩٧/١١/١٠

- ان ارتفاع معدل البطالة يعتبر من القضايا النقابية الساخنة والمشورة للعلاق لتلك فالمنتظر ان تساهم النقابات ايجابيا فى تحديد حجم مشكلة البطالة وتحليل ابعادها والتعاون مع الأجهزة المعنية

وخاصة وراء القوى العاملة والهجرة في دراسة كيفية مواجهتها.

- المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التدريب المهني داخل الشركات والعمل المستمر على رفع مهارات العاملين وزيادة قدراتهم الإنتاجية والتسواكب مع ظروف التطور التكنولوجي، ويرتبط بذلك قضية إعادة التدريب وما تمثله من أهمية في حل أزمة البطالة وتهيئة اعداد من المهارات والقدرات المطلوبة في سوق

العمل داخليا او خارجيا. لقد ان الاوان

لكي تفكر النقابات العامة في انشاء

مراكز تدريب خاصة بها ترتبط بنوع الصناعة مسؤولة بالحدوث

الأجهزة والمعدات التدريبية - وفلا تم ذلك على مستوى نقابة البناء والأخشاب والنقابة العامة لعمال النقل البرى.

- اشتراك التنظيم النقابي مع ادارة الشركات فى وضع لوائح ونظم العاملين. وقد تم ذلك - بحيث تؤدى إلى الربط بين ما تحققه الشركة من ارباح ناتجة عن زيادة الإنتاج وبين ما ينظره العاملون من زيادة الأجور والحوافز والمزايا الأخرى.

- ضرورة العمل على إعادة النظر فى الحد الأدنى للأجور لكي يكون عادرا على تغطية الحد الأدنى للملازم لنفقات المعيشة مع الأخذ فى الاعتبار معدل التضخم وذلك لكي يتوفر للعامل الدخل الذي يكفل له حياة انسانية كريمة وبالتالى يتوافر له مناخ ملائم للسبل والعطاء ورصيد من الأمان والالتقاء.

- ان ترتبط النقابات بقواعدها ارتباطا لاصيقا ووثيقا حيث ان القواعد هي القوة الضاربة التي تمتلكها النقابات حاليا ونك بتنشيط العمل النقابي عن طريق البرامج والندوات والمؤتمرات والندوات.

- السعي الجدى لتفنين الاضراب باعتباره القوى الاسلحة والانفتاح على التجارب العمالية فى هذا المجال بحيث يكون سلاح ضغط وليس سلاحا تخريبيا.

- الانضمام للاتحادات الدولية القوية ليكون للنقابات ثقلا على المستوى الدولى والتمسك بكل الاتفاقيات الدولية وفى مقدمتها اتفاقية الحريات النقابية.

- الإصرار على تنظيم صندوق البطالة ليكون موازيا لعملية التحول حيث يقوم الصندوق بصرف تعويض بطالة ادة غير محدودة إلى ان يحصل المتعطل على عمل اخر.

- تقوية وتدعيم الدعائيات وخاصة تلك التي تنشأ فى المجتمعات الجديدة لضمان نجاح المشروعات الصغيرة وحماية حقوق العاملين بها وتشجيع الشباب على الانضمام إليها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥١٧
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٢/٢

فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية سؤال شهير يتريد كلما حدث تعديل أو تغيير أو تطوير فى نظم حركة المجتمع وهو: من يقع اللّمن؟! .. ومعناه ان اى اصلاحات لها ثمن ، خاصة الإصلاحات الاقتصادية ... ويتبقى للسؤال الدائم: من الذى يقع اللّمن؟! ... وكيف

خلف العبء عليه؟! ومصر مثل غيرها من المجتمعات تحتاجه أرضا صعبة... فى انتقالها من اقتصاد الدولة بالكامل إلى اقتصاد السوق بضوابط ، وقد نجزت برنامجين للإصلاح الاقتصادى ، لهما تكاليف اجتماعية ، لكن بحكمة ومهارة فائقين تمكنت من تخفيف هذه التكاليف على لفئات الاجتماعية الفقيرة ونوى الدخول الثابتة والمحبوذة.

وقال الرئيس حسنى مبارك : للعدل الاجتماعى مهمة أن تتخلى عنها الدولة ؛ وهذه العبارة تعنى ان مصر تمضى فى طريقين متوازيين : الإصلاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، حتى لاينجم عن الإصلاحات اضطرابات كالتي حدثت فى المكسيك أو شيلي أو الأرجنتين ، وتفرز صراعات طبقية تعوق التنمية ذاتها ، والأهم انهما يحافظان على حقوق المواطن فى حياة كريمة تتوفر فيها مطالبه الأساسية فى السكن والصحة والتعليم ولقمة العيش الكريمة .

مصر تمضى على الطريق الصحيح:

الخصخصة لا تعنى

تجاهل

العدالة الاجتماعية!

تحقيق: محمد أبراهيم

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥١٧
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٢/٢

ويعرف الدكتور محمود الامام ،
وزير التخطيط الاسبق ، معنى «
الحياة الكريمة» بأنها التى تبعد
بالمواطن عن مواطن الجهل والمرض
والفقر، ويقول ان مفهوم اقتصاد
السوق والتحرر الاقتصادى يعنى
تمكن فئة معينة (القطاع الخاص
ورجال الاعمال) من اداء الدور
الحورى فى التنمية ، مما يجعل
الدولة مسؤولة عن سد النواقص
بالاحتياجات الناجمة عن ذلك .

وبال ان تركيز الثروات فى أيدي
شريحة اجتماعية محدودة دون
ضمانات العدل الاجتماعى يؤدى الى
توسيع الفوارق بين الطبقات وتعميق
لتفاوت فى توزيع الدخل بين الذين
ملكون والذين لا يملكون.

وقال ان المفهوم الذى ينطلق منه
قطاع الخاص كمنشول أول عن

لتنمية يؤدى الى الفراغات التى تنشأ فى مستوى المعيشة ويصبح دور
لدولة هو ملء هذه الفراغات بخدمات فى كل المجالات ومن الأفضل
لا تبدو المسألة ، كما لو ان القطاع الخاص يفعل مايريد ثم تقوم الدولة
إصلاح ماكان به القطاع الخاص وهذا يدعو أحياناً للحديث عن دور
اجتماعى للقطاع الخاص وكأن الجانب الاجتماعى هو إصلاح ماأنفسه
لنهر ويعد هذا منطقاً معكوساً فى التنمية ... فهى ليست اقتصاداً
صحيح وانما انسان يمنع كل حقوقه فى الحياة بما فيها المشاركة فى اتخاذ
لقرار.

وقال: نحن فى حاجة الى تنمية مجتمعية
وليست اقتصادية حتى يحصل كل
فرد على حقه ويتمكن من المساهمة
والإبداع فى عملية التنمية.

وانتقد الدكتور الامام من يزعمون
ان الحرية الاقتصادية تتطلب إعمال
قوى السوق وعدم التأثير فيها
بتدخل الدولة عن طريق الاعانات
واذا تدخلت الدولة فلن يستطيع
المجتمع ان يتقدم فى ظلها لانها
بذلك تضعف صوت محدودى
الدخل فى عملية اتخاذ القرار ..

أهداف

اما الدكتور مصطفى السعيد
فيرى ان المدخل الرئيسى لتوفير
حياة كريمة لمجده اربعة اهداف
رئيسية هى :

- ☐ جذب الاستثمارات الاجنبية
- ☐ الصناعة قبل العقار
- ☐ مشروعات تخدم المجتمع

☐ نشر الاستثمارات على ربيع مصر.

واضاف ان توفير حياة كريمة للمواطن المصرى يتطلب دفع حركة
الاستثمار لتحقيق المزيد من فرص العمل والخدمات للمواطنين الذين
يشكون البطالة ونقص الاجر مع خلق نظام ضريبي عادل يكون مدخلا
اساسيا لتحقيق النمو وان تهتم الدولة بتوفير الخدمات اللازمة
لمجموع الشعب وتركيز الاستثمارات فى المشروعات الصناعية التى
تتيح فرص عمل بدلا من بنا الفيلات على سبيل المثال .

وحدد الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة
لاقتصادية بمجلس الشورى اربع وسائل لتوفير

حياة كريمة ، هى :

اولا : دعم مالحق من الاجازات ، لم يتوقعها اكثر الناس تفاؤلا .
مؤكدا اهمية الاستمرار فى مسيرة اصلاح الاقتصادى التى اسفرت
عن تحرير الاقتصاد القومى من بعض الاختلالات الهيكلية المزمنة
خاصة اختلال ميزان المدفوعات والعجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة
والسيطرة على معدل التضخم .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعى :	في عصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥١٧
المصنف :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٢/٢

ثانيا : الاستمرار في دعم الاحتياطي النقدي من

العملات الصعبة

ثالثا : العمل على
حلول انشطار انتاجي
مشروعات قومية كبرى
كالتى بدأ تنفيذها في
توشكى ، تنسج لمصر
المخرج من الوداد القديم
ودلتاه وإقامة مجتمعات
جديدة تنطلق بالاقتصاد
القومى آلى افاق جديدة
للاسباب التالية :

> تخفيف وطأة
التكسك السكاني في
الوداد القديم ودلتاه ،
وهذا معناه تقليل الضغط
على الموارد والمرافق
الاساسية القديمة ، مما
يمنحها عمرا اطول
واستخداما افضل .. وفي

الوقت نفسه يعالج المشكلات الاجتماعية الصعبة
الناجمة عن التكسك في حيز ضيق .

> توفير فرص عمل جديدة تستوعب القادمين الجدد
الى سوق العمل.

رابعا : رفع حجم الصادرات المصرية كأحد عناصر
التنمية المتواصلة

وقال الدكتور رشاد ان تحقيق الهدف من المشروعات
الكبرى يتطلب ان تظل عمليات التنفيذ والادارة
والتشغيل تحت إشراف مستمر من اللجنة العليا
المتخصصة بمجلس الوزراء ، لتجنب البيروقراطية ومظاهر
الانحراف والسماح بقد من المرونة للمحافظة على صيانة
تلك المشروعات

د. أحمد رشاد:

**المشروعات
القومية الكبرى
طريقنا للخروج
من الوداد
ورفع مستوى
المعيشة**

د. محمود الإمام:

**التنمية
الاجتماعية
ضرورة لحصول
كل فرد على
نصيبه العادل**

د. مصطفى السيد:

**تركيز
الاستثمارات في
المشروعات
الصناعية حتى
يمكن توفير
فرص عمل
حقيقية**

الموضوع الرئيسى :	المخصصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	في مصر :	رقم العدد :	١٥١٧
المصدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٧/٢

وأوروبا ايضا!

ويقول الدكتور رفعت السعيد ان الدولة اعطت الفرد قدرا عاليا من اهتمامها خلال فترة الستينات من مساكين وتعليم مجاني وعلاج ومشاركة العمال فى الازياح والادارة موضعاً ان هذا الزمن انتقضى .. ولكن الشيء المؤكد ان الدولة لاتزال مسئولة عن تقديم خدمات وتسهيلات اجتماعية لمواطنيها وخاصة ان الاجور التى يحصل عليها المواطن اقل بكثير من ان تفى باحتياجاته فى حين يرى البعض ان أوروبا لاتقدم خدمات مثل التى نطالب بها فى مصر وهم غير محقين فى هذا القول لأن الأجر الذى يحصل عليه المواطن الاوروبى عشرة أضعاف الأجر الذى يتقاضاه المواطن المصرى ولا يضمن له مستوى معيشيا لائقا.

وقال : اذا قارنا اجر اى موظف حكومى - كبر أو صغر- فان من المؤكد انه سوف يحجز عن تعليم احدى ابنائه فى المدرسة الابتدائية اذا لم يكن التعليم مجانيا .. واستطرد قائلا: لقد جرت مناقشة بينى وبين الدكتور حسين كامل بها الدين طرحت خلالها سؤالا مؤداه لو أن التعليم الثانوى صار بضمن فكم يتعين على الطالب ان يدفع سنويا؟ اجاب الوزير قائلا: عليه ان يدفع ألف جنيه سنويا على الاقل! وطالب الدكتور السعيد الحكومة بأن تضع فى الاعتبار المواطن المصرى عند سنّها القوانين خاصة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن القديمة. لأن اجره لم يسمح له بأن يدفع ايجارا ملائما لسعر السلعة التى تقدم له.

وقال د. رفعت السعيد:

نحن امام احدى اسرین هما ان تتولى الدولة تقديم الخدمات الاجتماعية من إسكان ومرافق وتعليم وصحة بالإضافة الى جميع

الخدمات الضرورية وإما ان تعيد بناء هيكل الاجور على أساس تقديم ما يسمى بـ «سلة الاجور التكملة» التى تقدم مجسومة من الخدمات ومن خلالها يتم حساب الاسكان واحتياجات التعليم والصحة والملبس والمأكل اى كل الاحتياجات التى يحتاجها المواطن بعدها الأدنى وعلى

اساسها يحدد الحد الأدنى للأجر وقال انه يجب ان نضع فى الاعتبار- ونحن مقبلون على مزيد من التخصص - احتياجات البشر ، التى اعتادوا عليها لفترات طويلة، مؤكدا ان البعد الاجتماعى خلال عملية التخصص أو ما يعقبها أصبح امرا حتميا وضروريا لا يمكن تجاهله.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥١٧
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٢/٢

الضمان الاجتماعى

وعن كيفية توفير حياة كريمة
للمواطن المصرى قال د. سامى
نجيب الاستاذ بكلية تجارة بنى
سويس ان هذه الدعوة جاءت فى
وقتها خاصة ونحن نمر بمرحلة
التحولات الاقتصادية ، التى
تستهدف فى المدى البعيد صالح
المواطن المصرى وان كانت لها
آثارها السلبية فى المدى
القصر... مؤكداً أن الضمان
الاجتماعى هدف عام يقصد به

ضمان حد ادنى للدخل لكل
مواطن يكفى لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة ومواجهة الاحتياجات
الاساسية خاصة فى حالة التقاعد والعجز
والوفاة والمرضى والتعطل .. فمن هنا تعتبر
التأمينات الاجتماعية من اهم اساليب تحقيق
الضمان الاجتماعى.

وفيما يتعلق بالتضخم وتباين منحنيات
الأجور قال انهما يستلزمان أسسا جديدة
لتحديد المعاشات وحدودها الدنيا والقصرى
وملاحظتها مع التغير فى مستويات الاسعار
وإذ جاور موضحا ان التحولات الاقتصادية تحمل فى طياتها عوامل التضخم
واضطراب منحنيات الاجور ولا تستقر معدلات العلاوات وتتعدد الاجتهادات
وتتصارع معدلات التضخم مع معدلات تدرج الاجور فتفقده الحسابات
الاكتوارية اهم اعتبارات سلامتها ويصبح على هيئة التأمينات والمؤمن اعادة
النظر فى معادلة تحديد المعاشات وحدودها الدنيا والقصرى... وأشار الى ان
الظروف الاقتصادية تؤثر فى الفكر التأمينى من حيث مدى تحديد الحدود
الدنيا للاجور التى تحسب على اساسها الاشتراكات كوسيلة لتمويل الحدود
الدنيا لمعاشات ذوى الاجور المنخفضة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نادية عبد العظيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٤٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/٣

سلسلة تقارير وزارة الاقتصاد :

العمالة والخصخصة

إعداد : **فايزة عبد العظيم**

مركز الإدارة المركزية لمكتب وزير الاقتصاد

وفي ضوء تجارب بعض الدول متحول رسميا أثر الخصخصة على العمالة مع الإشارة إلى أهم الخصائص الأساسية للعمالة في المشروعات الخاصة بالعمالة والفرص التي يمكن في ظلها الاستفادة من الخصخصة أو اقتصر منها . والآليات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لحد من الآثار السلبية والاجتماعية لإسالة هيكلية العمالة . بالنسبة للخصائص الأساسية لسوق العمل في ظل المشروعات الخاصة العامة نجد أنها تتسم بوجود عمالة زائدة عن حاجة العمل . حيث أن عدم التضرر للمنافسة وضمان استمرار شغل الوظائف العامة حتى بلوغ سن العاشق أدى إلى وجود عمالة زائدة في هذه المشروعات تعمل نسبتها في بعض الدول مثل تركيا والهند إلى حوالي ٣٥ / وحوالي ٤٠ - ٥٠ / في سريلانكا ومليين ٢٠ - ٢٥ / في غانا وأوغندا . وعادة ما تتركز العمالة الزائدة في الأعمال الإدارية والمكتبية أو في المشروعات التي تحتكرها أو تسيطرها الحكومة .

ولا إن عملية الخصخصة سارت ببطء وتأخرت استفادة الاقتصاد من مزاياها . وذلك لأن للخصخصة على العمالة كان آثار تخوف . ولأن من العمال وتحالفاتهم خفية أن تؤدي إلى الاستغناء عن العمالة ولقد وتطابقهم والمزايا المرتبطة بها وزمارة معدلات البطالة ، وتصبح هذه المخاوف أكثر شدة عندما لا تتوفر شبكات الأمان الاجتماعية أو فرص عمل بديلة أو إذا كانت المشروعات العامة هي المصدر الأساسي للوحد للتوظيف . وعلى الرغم من أهمية قضية العمالة في عملية الخصخصة إلا أن بحث هذه القضية لم يأخذ الاهتمام الذي تستحقه في العديد من الدول . فنقرأ لعدم توفر معلومات كافية عن أثر الخصخصة على العمالة أو عن الآليات المتاحة لحد من الآثار السلبية والاجتماعية السلبية لها .

مقدم الدول
النامية في الأخذ ببرامج طموحة للخصخصة بهدف تحسين مستوى كفاءة المشروعات العامة وتوفير الموارد المالية للخدمات الاجتماعية وتعبئة رؤوس الأموال لتجديدها نحو التوسع في المشروعات وتحديثها .

وقد نجحت العديد من الدول في خصخصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولكن عددا قليلا منها استطاع أن يحقق تقدما في خصخصة المشروعات الكبيرة الخاسرة ومشروعات هائل البنية الأساسية التي تشكل الجانب الأكبر من العيب المالي والاقتصادي ، والتي تؤثر بصورة سلبية على الموازنة العامة للدولة وعلى الجهاز المصرفي وتخلق حالة من عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي وتقسب في توجيه الموارد النادرة بعيدا عن قطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية وتسهم في انخفاض الاستثمارات وفي عدم توفير صيانة كافية لأصول المجتمع وتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج وجودته وتوقع من تكلفة الخدمات الاجتماعية التي تقدم للفراد ، ونتيجة لكل هذه العوامل كان من الضروري خصخصة هذه المشروعات .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نادية عبد العظيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٤٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/٣

في مقابل ذلك فإن فاتورة الأجور والزيادات المعينة في للشروعات العامة ترتفع نتيجة عدم وجود قيود صارمة على الوزارة العامة للدولة ، وقد تفوق الأجور في القطاع الخاص حتى في حالة انخفاض إنتاجية العمال ، ففي تركيا مثلا كان العاملون في للشروعات العامة الخاسرة مثل مشروعات التسيج والصيد والصلب يحصلون على أجور تزاوي ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه العاملون في نفس القطاعات القطاع الخاص ، وإذا لم تشملوا شركات الأسيان وديمكسي سوج ومشروعات معامه في الكثير من الدول بتقديم خدمات اجتماعية ذات تكلفة عالية ، ففي المانيا مثلا كانت هذه العينية تبلغ ٢٠ - ٢٥ ٪ من الأجور في إفريقيا ومالين ٢٠ - ٢٥ ٪ في آسيا وما يتراوح بين ٢٤ - ٢٧ ٪ في أمريكا اللاتينية .

وإلى جانب ذلك تتسم عقود العمل بالجدوى فيما بالإضافة إلى ضمان التوظيف حتى من الملش ، كثيرا ما تتضمن هذه العقود قيودا على حق صاحب العمل في تعيين أو فصل العمالة أو في إبرام عقود من الباطل للأطراف التي الانتمى إلى اتحادات ، وقد أدى هذا إلى ارتفاع تكلفة أنشطة الأعمال وارتفاع نسبة الفخاب وشغل العاملين لأكثر من وظيفة

وهذا بعض الآثار للخصخصة المخصصة منها أنها تؤدي إلى تخفيض قوة العمل ، وخاصة في للشروعات

العاملة التي تم خصصتها وتضمينها والتي كانت تتمتع بدعم كبير وتضمينها الحكومية من الخاصة مثل مشروعات الاتصالات والكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي والطاقة ، ففي الأرجنتين مثلا فقد مايزرب ٢٠ ٪ من العاملين في هذه القطاعات

الخاصة

سـيـمـس
الوقت تؤدي
الخصخصة إلى
تغيير شروط
وظروف العمل
حيث يتم غالبا
إعادة النظر في
عقود العمل
الجامدة بحيث
يعطى للمديرين
مرونة أكبر فيما
يتعلق بالقرارات
الخاصة بشروط
العمل وتوزيع
العمالة وإبرام
عقد من الباطل
الخصومات

الإدارية التي تضمها الشركات التي
لاتخصص لإحصادات العمال ، ففي
الأرجنتين مثلا قامت إحدى شركات
الكهرباء بزيادة عدد أساليب العمل من ٢٥
إلى ٤٠ أسبوعا وريحت الأجور بالإنتاجية
والوقت أنواعا معينة من الأجازات والوقت
الإضافي .

إلا أنها - على الجانب الآخر - يمكن
أن تساعد في خلق فرص عمل جديدة في
مستوى للشروع أو القطاع سواء تم
التخفيض في حجم العمالة قبل أو أثناء
الخصخصة ، ويحدث هذا عندما يقوم
المستثمرون باستخدام أصول أكثر إنتاجية
والقيام باستثمارات جديدة مكان يمكن
أن تقوم في غياب الخصخصة ، وعلى
سبيل المثال تشير الدراسة للقارة التي
أجريت على ٦٦ شركة في ١٨ دولة منها ١
دول نامية و١٢ دولة صناعية إلى أن
حوالي ثلثي الشركات استطاعت أن تزيد
من حجم العمالة بها بعد الخصخصة
، وتتضح هذه الأمور أيضا حتى في
الدول الأفريقية منقسمة العمل ،
حيث تشير دراسة حديثة عن

الخصخصة في إفريقيا إلى زيادة قوة
العمل في للشروعات التي تم
خصصتها نتيجة زيادة الإنتاج أو نتيجة
تشغيل للشروعات التي كانت مغلقة قبل
خصصتها .

ويوجه عام يمكن أثر الخصخصة
محدودا على العمالة في الدول التي قامت
بإجراء إصلاح في سوق العمل قبل
قيامها بالخصخصة ، وهو مايجب شيلي
في أوائل السبعينات وكان من نتيجة ذلك
أنها عندما قامت بالمرحلة الثانية
للخصخصة في عام ١٩٨٥ لم يترتب على
الخصخصة استفتاء عن العمالة خاصة
في للشروعات الكبيرة ، بل على العكس
زادت العمالة بنسبة ١٠ ٪ نتيجة
الإصلاحات التي أجريت على الاقتصاد
ككل وزيادة الاستثمار التي صاحبت
عملية الخصخصة .

وسمى عملية إعادة هيكله العمالة في
للشروعات التي يتم خصصتها أحد
أهم الجوانب المحسنة في عملها
الخصخصة كما أنها ليست عملية سهلة
وتواجه العديد من التحديات ، ففي فرنسا
من لته في حالات كثيرة أمكن إجراء
الخصخصة دون اعتراض كبير من
العمال ، إلا أن معارضة العمال كانت
قوية في الدول والشروعات التي توجد
بها عمالة فائضة وتتقاضى أجورا عالية ،
وكذلك عندما كان يشكل العمال في
للشروعات العامة قوة سياسية أو عندما
كان تفوق إحصادات العمال قويا ، وبما
يزيد من حدة هذه المشكلة عدم وجود نظم
لإجتماعي - وفي هذه الحالة أو للضمان
الخصخصة على العمالة في للشروعات
بأمة تقبلا .

وفي ضوء ما تقدم وتعين على الحكومة
أن تبادر بالتدخل مع قضية إعادة هيكله
العمالة عند بدء عملية الإصلاح ، ولكن
أساليب مواجهة هذه القضية تتباين من
دولة لأخرى وفقا لظروف الاقتصادية
والسياسية والقانونية والمزسية وظروف
الشروع والقطاع ، ففي للشروعات التي
يكن فيها حجم العمالة الزائدة صغيرا
يحب أن تترك عملية إعادة هيكله
للمستثمر الجديد فهو أفضل من يحدد
محدوى العمالة والاهلار الحكومية ،
وتشترط بعض الدول على المستثمر
الجديد الإبقاء على قوة العمل لمدة محددة
كما قد يتفق على استمرار العمالة في
القطاعات التي تحقق معدلات نمو مرتفعة
والتي يمكنها أن تضمن العمالة من خلال
استغلال الطاقات الفائضة .

ومع هذا فإن الوضع قد لا ينجح في ظل
للشروعات التي تملن من ارتفاع حجم
العمالة الزائدة فقد يؤدي ذلك إلى تخفيض
خصخصة الشركات ذات العمالة
الفائض إلى احتمال ضم جهود مشتر
أو بيع الأصول بثل من قيمتها لهذا
يتم على الحكومة القيام بإعادة هيكله
العمالة قبل الخصخصة وذلك حتى
يمكن تجنب للآثار العمالة ومواجهة
الحماسيات السياسية ، والتعامل مع
الآثار الاجتماعية لتخفيض العمالة
بأسلوب سليم وزيادة الأقبال على شراء
للشروعات التي يترتب خصصتها
وارتفاع قيمتها ، ففي سبيل المثال
أوضحت دراسة حديثة عن العوامل التي
تحدد قيمة للشروعات المستثمر
خصصتها في المكسيك أن تخفيض
حجم العمالة قبل الخصخصة أدى إلى
ارتفاع سعر البيع بنسبة ٨ ٪ عن متوسط
السعر للتوقع .

الموضوع الرئيسي :	المحخصة	اسم كاتب المقال :	نادية عبد العظيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٤٣
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/٣

وعلاوة على ما تقدم يمكن الأخذ بالإساليب معاً ففي الارتفاعين مثلاً أمكن في معظم القطاعات إعادة هيكلية العمالة في جزء منها خلال الحكومة قبل البيع ، بينما تترك جزءاً آخر ليتولاها المستثمر على أن تقوم الحكومة بتوفير شبكة أمان اجتماعي للعمالة المستغنى عنها أو تشارك المستثمرون الجدد في بيع مكافآت التقاعد .

وهذا أيضاً برامج للتقاعد المبكر والاختياري وتعتبر هذه البرامج أكثر سلاسل تخفيض العمالة شيوعاً خاصة في الدول التي تفضل الترخيصة أو إرضاء العمالة أو التي تدعم فيها شركات الأمان الاجتماعي أو التي تسمح تشريعاتها بالإستثناء ، الفوري من العمالة ، ولهذا الأسلوب مزاياه حيث يؤدي إلى الحد من المعارضة والاعتراض الاجتماعي السلبية ، كما أنه سهل التطبيق وعائده الاقتصادي والمالي مرتفع خاصة عندما توجد بؤس عم

بدلية في سوق العمل .
ومع هذا تواجه هذه البرامج تحدياً أساسياً ينتج في صياغة سياسة لمكافآت التقاعد تكون مغرية من العمل وموجبة مالية في الأجل القصير فهي غلبت مثل هذه السياسة قد تكون هذه المكافآت كبيرة بصورة مثال فهي وذلك تسمح لتكلفتها مالية تؤدي إلى خروج العمالة للحرية .

مع هذا هناك العديد من الوسائل لتخفيض تكاليف مكافآت التقاعد وتشجيع العاملين على التقاعد المبكر في نفس الوقت ، فعلاً يمكن أن يقتصر منح مكافآت التقاعد على العمالة الزائدة أو على بعض الفئات التي يكون فيها فائض العمالة كبيراً للغاية ، وثانياً في بعض البلدان التي تسمح الأجور فيها بالانخفاض نتيجة ضغط الإزديانة يمكن أن تشجع مكافآت التقاعد للترافعة على التقاعد الاختياري على كثير من الحالات قد لا يحصل العاملون على أجورهم لمدة أشهر وثالثاً يمكن استكمال مكافآت التقاعد الضمنية بعض الزايات معينة مثل سنเกษد في شركات أو تخصيص أراضي وتوفير الفوائد أو السيارات أو للمكافآت .

وبعتبر الأداء الفوري لمكافآت التقاعد اسراً بالغ الأهمية من أجل إعادة هيكلية العمالة خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة ويمكن تمويل هذه التدفقات عن طريق تخصيص جزء من حصيلة بيع المشروعات التي تم خصصتها أو تجنب مبالغ في موازنة الدولة أو توزيع الحب بين الحكومة والملاك الجدد كما هو الحال في الأرجنتين وباكستان . ومن الأفضل تحديد أولويات الشركات المرشحة للخصخصة ، فهي سبيل المثال قامت ماليزيا ببيع أسهم الشركات الاربعة أولاً لتوفير حصيلة يمكن بها تمويل مكافآت التقاعد في المشروعات التي يتم خصصتها مستقبلاً .

وحتى يمكن تجنب خروج العمالة للحرية يفضل أن يقتصر تقديم مكافآت التقاعد المبكر والاختياري للعاملين للارتفاعين من حاجة العمل فقط ، ووضع معايير معينة للتقاعد الاختياري وتحديد سن مرتفع للتقاعد العمالة التي يحتاجها العمل . ومن الأمور التي تثير القلق والنسبة للدول التي تولجها تصبوا في نظام المعاشات أن التقاعد المبكر يؤدي للإسراع ببيع المعاشات المستحقة بما يضيف قيوداً مالية على نظم المعاشات وغيرها من نظم الضمان الاجتماعي ولهذا لحاج بعض الدول إلى إنشاء صناديق معاشات خاصة ومستقلة تقوم بصداد مكافآت التقاعد . ويمكن أن تقوم حكومات بمساعدة العمال المستعدين على دخول سوق العمل مرة أخرى من خلال برامج إعادة التدريب بهدف الانتقال إلى وظائف بدلية في القطاعات الاقتصادية الأخرى الأخذة في النمو أو لتتبع التوظيف الذاتي . وقد أوسع التقرير أفاق العمالة في دول OECD أن البرامج التي تحدد بقاء

الفئات المستهدفة تحقق نتائج أفضل من البرامج الواسعة التي تستهدف جميع العمال ، في نفس الوقت تواجه برامج إعادة التدريب في الدول النامية بعض المشكلات نتيجة ضعف القدرات الإدارية وضغط الطلب على العمل ، وانخفاض مستويات التطعيم وتقص مصادر التمويل وقلة وضعف فرص التدريب في القطاع الخاص بالإضافة ، إلى عدم تزامن هذه البرامج مع برامج إعادة الهيكلة

وحتى يمكن الحصول على نتائج أفضل لابد من تقدير مستوى وطبيعة العمالة المستغنى عنها ، والطلب على برامج التدريب ، وطريق سوق العمل ، وإدارة البنية التدريبية المتاحة على توفير هذه البرامج ، وبناء على هذه التقديرات فإن الأعداد المبكر لهذه البرامج يصبح على جانب كبير من الأهمية ، حيث تحقق البرامج للحد وفقاً للطلب والتي تهدف لإعانة تدوير مجموعات معينة من العمال توفيراً في التكاليف وتتميز عن نتائج طيبة كما أن تدريب العمال الأصغر سناً الذين يتبعون بالقدر الأساسي من التطعيم والمهارات يجعلهم أكثر قدرة على تحسين فرصهم في سوق العمل ، والنسبة للمالة الأكبر سناً تكون إتاحة فرص عمل في القطاع غير المنظم أو تنظيم برامج تدوير قصيرة الأجل لمساعدتهم على التوظيف الذاتي أكثر أهمية .

ويعد تقديم المشورة والمساعدة في البحث عن عمل من الأساليب التي تساعد في مساندة العمالة المستغنى عنها حيث تزود العمال بالمعلومات اللازمة عن التعليم والتدريب والفرص البديلة للعمل ، وتكون هذه الخدمات مجدية اقتصادياً ، وهناك أيضاً الخدمات الخاصة بتحديد مجالات التوظيف والبحث عن وظائف حيث تقدم معلومات عن أسواق العمل ، وتقوم بتسجيل الباحثين عن وظائف ، متابعتهم ، ويمكن تشجيع أصحاب العمل في القطاع الخاص على توفير تدريب أئنا ، العمل ، وتصبح هذه البرامج ذات فائدة كبيرة وسهلة التطبيق في الدول التي يتزايد فيها الطلب على العمالة ويتبع أسواق العمل فيها بدرجة عالية من الكفاءة ، أما في الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة وتكون فرص التوظيف خارج القطاع العام محدودة ، ويوجد بها قطاع غير منظم ضخم ، فإنه في هذه الحالات تزداد أهمية السياسات التي تزيل العقبات أمام خلق الوظائف بالقطاع الخاص وفي الدول التي تكون فيها المؤسسات الحكومية هي المصدر الرئيسي للتوظيف فإنه يتعين توفير سلاسل إضافية للضمان الاجتماعي ، وهناك أساليب آخر للمساعدة في إعادة هيكلية العمالة وهو بيع نسبة من الأسهم للعاملين حيث تقوم الحكومة ببيع نسبة من أسهم لهم للمشروعات التي يتم خصصتها إلى العاملين ويمكن تمويل شراء هذه الأسهم بعدة طرق ، فمثلاً يمكن للعمال الحصول على دفعة مقدرة من مكافآت التقاعد لتمويل شراء هذه الأسهم ، كما يمكن الشراء بالأجل وكثيراً ما يحتفظ بالأسهم لدى الشركة حتى يتم سداد قيمتها ، كما يمكن أيضاً منح العمال مكافآت في شكل أسهم بدلاً من نقد ، ولدينا يتم إنشاء صندوق TRUST FUND يقوم بالإقراض من الشركات لشراء الأسهم أو يتم إنشاء إئتمادات للعاملين المساعدين وهو ما يعرف بنظام الأسهم ، والتدوير شياً مثلاً فيما لهذه التدوير .

